العدد ٧٠
أيلول ٢٠٢٢

# نشرة الهِجْرة القسرية

بالإضافَةِ إلى مَوضوعٍ خاصٍّ عن:
التّماسُكُ الاجتِماعيُّ في سِياقاتِ استِضافَةِ اللاجِئينَ

## المَعرِفَةُ والصّوتُ والسّلطَةُ

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD

# نشرة الهجرة القسرية

**نشرة الهجرة القسرية**

نشرة الهجرة القسرية هي منبرٌ للأخذ والعطاء في الخبرة العمليّة والمعلومات والأفكار بينَ الباحثين واللاجئين والنّازحين داخلياً ومَن يَعْملُ معهم. وتَصْدُرُ باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية عن مركز دراسات اللاجئين، في قسم الإنماء الدوليّ بجامعة أكسفورد.

**أسرة النَّشرة**

ماريون كولديري وأليس فيليب (المُحرِّرتان)
مورين شونفيلد (مساعدة الشؤون المالية والترويج)
شارون إليس (مساعدة)

**نشرة الهجرة القسرية**

Refugee Studies Centre
Oxford Department of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

**fmr@qeh.ox.ac.uk**

**www.fmreview.org/ar**

**إخلاء المسؤولية**

ليس بالضرورة أنْ تستوي الآراء الواردة في أعداد نشرة الهجرة القسرية؛ هي وآراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين أو آراء جامعة أكسفورد.

**حقوق الطبع:**

نشرة الهجرة القسرية مفتوحة المصدر. ولمزيدٍ من المعلومات في حقوق الطبع، انقر هذه الوصلة: www.fmreview.org/ar/copyright

ISSN 1460-9819

**التصميم:**
Art24
www.art24.co.uk

**طباعة:**
Fine Print Services Ltd.

## من المحررتين

يَحتاجُ الأشخاصُ الذينَ عاشوا تَجرِبَةَ النّزوح إلى أن يُستمعَ لصوتِهم. إنَّ وجهاتِ نظرهم واستراتيجياتهم وحلولَهم حول السياساتِ والممارساتِ يجبُ أن تكونَ في صلبِ المناقشات. ويفكّر الباحثون مَليًّا، في هذا العدد، فيما يتعلق بالتقدم الذي أُحرِز حتى الآن، وكذلك فيما يتعلق بالطريق التي ما زال يتعيَّنُ السفر فيها. إنَّهم يَتَحَدَّونَ السُّلوكيّاتِ القائمةَ، ويُلقونَ الضَّوءَ على حالاتِ الظلمِ، ويقدِّمون توصياتٍ من أجلِ التغيير.

إنَّ ما بدأَ كفكرةٍ لتصويرِ وضعٍ مُحدَّد، قد نما بشكلٍ قَويمٍ حتى غَدا صورةً مكتملةً حول قضايا مهمَّةٍ جدًّا في قطاعنا، وهي: التمثيلُ والتأثيرُ والامتيازاتُ وحقُّ الوصولِ والتمييزُ وأكثرُ من ذلك. لقد كان مُشَرِّفًا لي أن أعملَ عن كَثَبٍ على موضوع «المعرفة والصوت والسلطة» مع شبكة أبحاثِ إشراكِ اللاجئينَ المحليةِ LERRN شريكًا رئيسيًّا، وأنْ أتلقّى الدعمَ الماليَّ السخيَّ من كلٍّ من شبكة LERRN ومن المركزِ الدوليِّ لأبحاثِ التنميةِ في حكومة كندا. نَحنُ مُمتَنّون بشكلٍ عَظيمٍ لـ «جيمس ميلنر» (James Milner) و«هيذر ألكساندر» (Heather Alexander) و«رولا الرفاعي» (Roula El-Rifai) على تأييدِهم لهذا الموضوعِ المُهِمِّ وتَمكينِ تَغطيتِهِ في نشرةِ الهجرةِ القسريَّةِ FMR.

ونحنُ أيضا مُمتنّونَ لمجموعةِ الباحثينَ والممارسينَ الذين مَنحوا وقتَهم لصياغةِ الدعوةِ لنشرِ المقالات – فلقد كانت رُؤاهُم أساسيَّةً في إخراجِ هذا العدد. ونحنُ نشكرُ المراجعينَ للعَدَد، وهم «باسكال زيغاشان» (Pascal Zigashane) و«ميّ أبو مغلي» (Mai Abu Moghli) و«جنيفر كانجي» (Jennifer Kandjii) و«هيذر ألكساندر» (Heather Alexander) على نَظَرِهم الدقيقِ المُتَعَمِّقِ في كلِّ مقالةٍ قُدِّمَت. ونحنُ مُمتنّونَ لجميعِ المُؤلِّفينَ الذين شاركوا بأصواتِهم في هذا العدد، وللعديدِ من المؤلفين الذين قدَّموا مَقالاتٍ أُخرى مُمتازةً لم تَكُن لدينا مساحةٌ لنَشرِها.

جُمِعَ العددُ الخاصُّ حولَ التماسُكِ الاجتماعيِّ في سياقاتِ استضافةِ اللاجئينَ بمهارةٍ فائقة من قبل «كوري رودجرز» (Cory Rodgers) وفريقِهِ بدَعمٍ ماليٍّ من مَجلسِ أبحاثِ الفنونِ والعلومِ الإنسانيَّة، ومن مكتبِ الشؤونِ الخارجيَّةِ والكومنولث والتنميَة، ومِن الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين.

وكما هو الحالُ دائمًا، فإنّنا نَوَدُّ أنْ نَشكُرَ مانحينا الأساسيّينَ. إذ بدونهم، لَم يَكُن بالإمكانِ إنجازُ نَشرَةِ مَجلّة الهِجرَةِ القَسريَّةِ FMR، كما أنّنا مُمتَنّونَ جِدًّا أيضا لجميعِ تلكَ المُنَظَّماتِ التي تَبَرَّعَت بسَخاءٍ هذا العامَ.

لَيسَت كُلُّ المَقالاتِ في هذا العَدَدِ سَهلَةَ القراءة. ويَتَساءَلُ الكثيرون عن الوضعِ الراهنِ، لكنَّنا نَأمَلُ أنْ يَخلقوا نِقاشًا ورُؤًى جديدةً، والأهَمُّ من ذلك، أنْ تَتَغَيَّرَ السياساتُ والمُمارَساتُ.

مَعَ أطيَبِ التَمَنّيات،

«أليس فيليب» (Alice Philip) و«أوليفيا بيرثون» (Olivia Berthon)

المحرّرتان، مَجَلّةُ نَشرةِ الهجرةِ القَسريَّة

**الغلاف الأمامي**

لم يَكُن من السّهلِ العُثورُ على صورَةٍ تُعَبِّرُ عن مَوضوع «المعرفَة والصّوت والسّلطَة»، لكنَّ مَفهومَ الاستماعِ هو ما استَحوذَ على خيالِنا. فهذه الصورةُ، التي التَقَطَها «لاري جورج الثاني»، مُناسبةٌ تمامًا. هي صورةُ شخصٍ يمسك سماعاتِ أُذُنٍ لكُلِّ واحدٍ منّا. فهل سنختارُ أن نَأخذَها ونستمع؟ (المصدر: لاري جورج الثاني Larry George II)

## المَعرِفَةُ والصّوتُ والسّلطَةُ


٤ **توجيه الأصوات الجديدة في مجال النشر حول الهجرة القسرية**
هيذر الكسندر (Heather Alexander) وجيمس ميلنر (James Milner) وأليس فيليب (Alice Philip)

٦ **تشييد جسر بين الشباب والسلطة: المجلس الاستشاري للشباب بالقاهرة**
فْنَان مهريتو (Fnan Mhretu) و لوكيني بول أكوك (Lokpiny Bol Akok)

١٠ **اسمع صوتي: مشاركة اللاجئين في تطوير السياسة الكينية**
ليليان أوبيي (Lilian Obiye)

١٣ **معالجة انعدام الجنسية: الأهمية الأساسية لأصوات الأشخاص عديمي الجنسية**
ألكسيج إيفاشوك (Aleksejs Ivashuk)

١٥ **الصوت والقوة عند تقاطع الفن والتكنولوجيا والرعاية**
ساهات ضياء هيرو (Sahat Zia Hero) وأليسون كنت (Alison Kent) وألكسندرا كوتوفسكي (Alexandra Kotowski) وبارمين فاطمة (Parmin Fatema)

١٩ **التمثيل الذاتي للاجئين السوريين في وسائل الإعلام في تركيا وألمانيا**
صفاء سيشن (Sefa Secen)

٢١ **التمثيل الهادف يبدأ من الأعلى: لاجئون في اللجنة التنفيذية لمفوضية ألامم المتحدة (RCHNU)**
بهاتي كانيامانزا (BahatiKanyamanza) وإميلي أرنولد فرناندیز (Emily Arnold-Fernandez)

٢٥ **ليس الأمر مجرد حجز مقعد على الطاولة: مشاركة اللاجئين وأهمية الاستماع [لهم]**
تريستان هارلي (Tristan Harley) وسويون لي (Suyeon Lee) ونجيبة وازفادوست (Najeeba Wazefadost)

٢٨ **نقل السلطة في النزوح القسري: الحاجة إلى تغيير تنظيمي داخلي**
سناء مصطفى (Sana Mustafa) وديبا ناميبار (Deepa Nambiar) وراهول بالاسوندرام (Rahul Balasundaram)

٣٢ **اللغة والسلطة والصوت في المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم: قائمة تدقيق مرجعية للمُمارسين**
دانيال ديفيز (Daniel Davies) وإميلي إلدرفيلد (Emily Elderfield)

٣٦ **ما بعد التشاور: إيجاد الشراكات الهادفة من خلال المشاركة**
كريستا شاربونو كونسلمان (Christa Charbonneau Kuntzelman) وأنيلا نور (Anila Noor)

٣٩ **سماسرة السلطة وحراس البوابات كحلفاء: أنموذج للشراكة**
عبد الله سروارِي (Abdullah Sarwari) وموسى أحمدي (Musa Ahmadi) وتريسي دونهو (Tracey Donehue)

٤٣ **الصوت والهوية والاستماع: تأملات لاجئ**
ميه سود باو(Meh Sod Paw)، مينكيونغ تشوي (Minkyung Choi)، جيهي تشا (Jihae Cha)

٤٦ **الالتزامات الخطابية وحقائق التمويل في «داداب»(Dadaab)، كينيا**
راشيل سلفر (Rachel Silver)، ومارك أوكيلوأويات(Mark Okello Oyat)، وهايون كيم (HaEun Kim)، وسهرة محمد إسماعيل (Sahra Mohamed Ismail)

٤٩ **التمويل والمصداقية والظهور: دعم أبحاث الهجرة القسرية في جنوب الكرة الأرضية**
روزماري دي ماركيز لاميدا (Rossmary D Márquez-Lameda)

٥٢ **الكتابة التشاركية والمنشورات المشتملة [للاجئين]**
كيراندیب كور (Kirandeep Kaur)

٥٥ **الأكاديميون السوريون النازحون: أصوات غير مسموعة في الأوساط الأكاديمية**
احمدعقّاد (Ahmad Akkad)

٥٨ **الإقصاء من المحادثات: تأملات لاجئين أفغان**
أسماء ربيع (Asma Rabi) ونور الله (Noor Ullah) وريبيكا دالتري (Rebecca Daltry)

٦١ **عندما يتولى النازحون إجراء الأبحاث: تجربة من شرق إفريقيا**
آبس غيتاشيو (AbisGetachew)، ماري غيتاهي (Mary Gitahi)، أويزو رامازاني (UwezoRamazani) وأندريا يوسف (AndhiraYousif)


## التّماسُكُ الاجتِماعيُّ في سِياقاتِ استِضافَةِ اللاجِئينَ


٦٤ **من التعايش إلى التماسك في العلاقات بين اللاجئين والمضيفين**
كوري رودجرز (Cory Rodgers)

٦٧ **تطور قطاع الاستقرار في لبنان: دور المجتمع المدني**
نورالضحى الشط (Dawn Chatty)

٦٩ **التوترات المرتبطة بتقديم المعونة بعد انفجار مرفأ بيروت عام ٢٠٢٠**
وطفة نجدي (Watfa Najdi)

٧١ **السياسات غير المتسقة والأولويات المتناقضة في كينيا**
مايكل اوويسو (Michael Owiso)

٧٤ **سياسة تقاسم المعونة مع المجتمعات المضيفة**
إيكاي نابنيو (Ekai Nabenyo)

٧٦ **قياس التماسك الاجتماعي: دروس من مخيم كاكوما (Kakuma)**
ستيفان هنت وكوري رودجرز (Stephen Hunt and Cory Rodgers)

٧٨ **تأملات في مقاربات المصالحة وعوائقها**
دانيلا فيلا وديانا رويدا (Danielle Vella and Diana Rueda)

٨١ **مُبادَراتُ الشّرَكاء**

٨٢ **أخبار مَجَلّة نشرة الهجرة القَسرِيّة**



**نحنُ مُمتَنّونَ لجميع المانحين**، مع شُكرٍ خاصٍّ لأولئك الذينَ يُقَدِّمونَ الدعمَ لهذا العَدَد على وجه التحديد، وهم: برنامجُ أبحاثِ الحمايةِ الإنسانيّةِ التعاونيّ AHRC-FCDO [المنحة رقم ١/AH/T٠٠٧٤٤٣] المُمَوَّل من مجلسِ أبحاثِ الآدابِ والعلوم الإنسانيةِ ومكتبِ الكومنولث والتنميةِ الأجنبية• مركز أبحاثِ التنميةِ الدولية (IDRC) • الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين • شبكة المشاركة المحليةِ لأبحاثِ اللاجئين (LERRN) – المُمَوَّلة من مجلسِ أبحاثِ العلومِ الاجتماعيةِ والإنسانية (SSHRC)

**كما نود أن نشكر:** منظمة ADRA الدولية • المجلس الدنماركي للاجئين • مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية • المنظمة الدولية للهجرة • لجنة الإنقاذ الدولية • وزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية • المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) • منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسف (UNICEF) • مركز البيانات المشترك بين البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن التهجير القسري • مفوضية اللاجئات من النساء

# توجيه الأصوات الجديدة في مجال النشر حول الهجرة القسرية

هيذر الكسندر (Heather Alexander) وجيمس ميلنر (James Milner) وأليس فيليب (Alice Philip)

**توفر التغذية الراجعة من المؤلفين الذين شاركوا في خطة إرشادية جديدة رؤى مفيدة حول آلية زيادة إشراك وجهات النظر الممثلة تمثيلاً ضئيلا في موضوع النشر عن الهجرة القسرية.**

يظل النشر، خاصة في المجلات العلمية المحكمة من المختصين، من أكثر الطرق ذات الفائدة الملموسة في تبادل المعرفة حول موضوع النزوح القسري، وأحسنها للمضي قدما بالمنح الدراسية والأهداف المهنية الفردية، وأكثرها فائدة في إثراء الجدل [الدائر] حول وضع السياسات. وقد وجدت دراسة أجريت عام ٢٠٢٠م لمجلة دراسات اللجوء *Journal of Refugee Studies*، والتي يمكن القول بإنها واحدة من أكثر المجلات تأثيرًا في هذا المجال، بأن العلماء المقيمين في شمال الكرة الأرضية هم من قاموا بتأليف ٩٠٪ من المقالات.[١] في حين أنه، خلال الفترة الزمنية ذاتها، كان نحو ٨٥٪ من المهجرين قسرا في العالم يتواجدون في جنوب الكرة الأرضية.[٢] إنّ عدم توازن القوى هذا ينتج عنه بالضرورة تحيّز البحث العلمي لصالح قضايا الهجرة القسرية في شمال الكرة الأرضية، كما يثير أسئلة أساسية حول توزيع التأثير في مجال الهجرة القسرية ذاتها. لذا، تولدت هناك قناعة متزايدة بضرورة تغيير الوضع الراهن، لغايتين، أولهما من أجل تعزيز [عملية] إدراج العلماء من نصف الكرة الجنوبي بحد ذاتها [في عملية النشر]، وثانيهما لضمان أن يعكس البحث العلمي في هذا المجال المعرفة والرؤى لهؤلاء الباحثين الذين هم الأقرب إلى ظاهرة الهجرة القسرية، فالكثير من هؤلاء لديهم خبرات حياتية لا تقدّر بثمن. ولكن يبقى السؤال [الآن]: كيف يمكن تحويل هذه القناعة إلى تغيير حقيقي واقعي؟

## اكتساب رؤى جديدة والبحث عن حلول

تشاركت الشبكة المحلية لاجـراء أبحاث اللاجئين المشتركة (LERRN) مع فريق التحرير في مجلة نشرة الهجرة القسرية (FMR) وذلك لاستكشاف كيفية تحسين عمليات الوصول إلى اللاجئين وتمثيلهم، وكان ذلك لدعم خطة إرشادية جديدة تهدف إلى زيادة إدراج وجهات النظر التي كانت قليلة التمثيل من ذي قبل. وقد بَنت هذه المبادرة على النتائج المبشرة من مبادرات أخرى، لا سيما برنامج توجيه الأقران [الزملاء] للباحثين النازحين الذي استضافه مركز كالدور (Kaldor) لقانون اللاجئين الدولي في جامعة نيو ساوث ويلز (University of New South Wales) ومعهد راؤول والنبرغ في جامعة لوند (Raoul Wallenberg Institute at Lund). فقدمت هذه المبادرات التوجيه [الإرشاد] من قبل الزملاء الأقران، كما قدمت أشكالا من الدعم أخرى للباحثين المغمورين في بداية حياتهم المهنية الذين عانوا من النزوح القسري.[٣]

ولوضع التصميم [اللازم] لهذه العملية، عمد فريقا مجلة FMR وشبكة LERRN إلى تشكيل مجموعة استشارية مكوّنة من شركاء مقرهم في مناطق استضافة اللاجئين المهمة في جنوب الكرة الأرضية وأشخاص لديهم تجربة معيشية حقيقية في النزوح. فساعدت تلك المجموعة في رسم الدعوة لتقديم مقالات للنشر لهذا العدد من نشرة الهجرة القسرية FMR حول موضوع «المعرفة والصوت والسلطة»، كما قدمت أيضًا رؤى حول كيفية التغلب على العوائق التي تحول دون الإدمـاج. وتاليا لتلك المناقشات، أجرى فريقا المجلة FMR والشبكة LERRN استبياناً للمشاركين في جلسة لجمع معلومات حول موضوع «الكتابة من أجل مجلة FMR»،[٤] وذلك بهدف جمع المعلومات حول العوائق التي تحول دون النشر. وكانت الغالبية الساحقة من المشاركين في الاستطلاع هم ممن يعملون في الأوساط الأكاديمية أو المنظمات غير الحكومية (NGOs) أو وكـالات الأمم المتحدة (UN) في جنوب الكرة الأرضية. وكان ثلثهم ممن لديهم تجربة معيشية حقيقية في النزوح، وكان أكثر من نصفهم من مواليد جنوب الكرة الأرضية، وكان ثلثهم من النساء. وتضمنت الرؤى المكتسبة من هذا الاستطلاع على النحو التالي:

**تبقى اللغة عائقا مهما** أمام النشر في مجلة نشرة الهجرة القسرية (FMR) خاصة بالنسبة للاجئين وغيرهم ممن عانوا من النزوح. فعلى الرغم من أن نشرة الهجرة القسرية تقبل استلام مقالات وتنشرها باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية، إلا أن اللاجئين وغيرهم ممن لديهم خبرة شخصية في النزوح ظلوا يوجهون أصابع الاتهام إلى أن هيمنة اللغة الإنجليزية في المجال الدولي، سواء الحقيقي أو الافتراضي، هو عائق رئيسي في النشر، وكذلك نقص فرصة للكتابة بلغات غير اللغات التي تنشر بها مجلة نشرة الهجرة القسرية FMR. على النقيض من ذلك، كان عامل قلة توافر الوقت للكتابة - بدلاً من اللغة - هو العائق في النشر عند المؤلفين الذين لم يكونوا لاجئين أو أولئك الذين لم يكن لديهم تجربة شخصية حقيقية في النزوح بصرف النظر عن علاقتهم بعالم جنوب الكرة لأرضية.

**نقص المعرفة حول عملية النشر و / أو عدم الثقة في أفكارهم أو في قدراتهم الكتابية.** لقد ذكر معظم المشاركين في الاستطلاع المسحي أنهم واجهوا بعض العوائق أمـام النشر، ربما لأنهم

اختاروا هم بأنفسهم حضور ورشة عمل حول كيفية الكتابة في مجلة نشرة الهجرة القسرية FMR. فعند سؤالهم عما يمكن أن يزيل هذه الحواجز، ذكر جميع المشاركين بأن التوجيه [الارشاد] يعد من التدخلات الأكثر نجاعة لزيادة مشاركتهم [في النشرة]. واشتملت الموضوعات المحددة التي يجب أن يتناولها المرشدون توجيه الباحثين حول عملية النشر، وبناء الثقة في أفكار الباحثين ومساعدتهم في صياغة كل المقال [الذي يمكن قبوله] للنشر.

## توجيه المؤلفين الجدد

أطلقت مجلة نشرة الهجرة القسرية FMR والشبكة المحلية لإجراء أبحاث اللاجئين المشتركة LERRN، استجابة للحاجة الملحة، برنامجًا إرشاديًا تجريبيًا في كانون أول من عام ٢٠٢١، وقد صُمم البرنامج من أجل تعزيز ضمّ المؤلفين من خلفيات الهجرة القسرية و / أو من جنوب الكرة الأرضية في المجلة. فتم اختيار تسعة مؤلفين بناءً على جودة مقترح مقالاتهم وعلى بيان ذاتي قصير. لذا، استفاد أولئك المؤلفون من ساعة كاملة من التوجيه الفردي عبر الإنترنت، كما استفادوا أيضا من تغذية راجعة مكتوبة على مسودة مقالتهم لاحقا. وعلى الرغم أن تلك المشاركة في البرنامج لم تضمن للمؤلفين النشر في المجلة، إلا أنها زودتهم بنصائح إرشادية موجّهة حول كيفية جعل أبحاثهم المقدمة للنشر أكثر تنافسية.

كانت ردود الفعل من المشاركين إيجابية للغاية، فأكد المتدربون كلهم بأن البرنامج قد ساعدهم في التغلب على العوائق التي يواجهونها في النشر، كما أكدوا أنهم سيشاركون خبراتهم مع الآخرين. فقد شعر معظمهم بأنهم حسّنوا قدرتهم على كتابة مقال قوي، وكان هذا هو السبب الرئيسي لانضمام معظم المتدربين إلى البرنامج. وبيّن العديد من المتدربين أن العملية الإرشادية قد ساعدتهم على تهذيب موضوع مقالهم، كما ساعدهم على تكييفه وفقًا للمتطلبات المحددة من مجلة نشرة الهجرة القسرية FMR، وقد أشار أحد المشاركين أيضا إلى أنهم حصلوا على استشارات هادفة بشأن الكتابة عن الهجرة القسرية، وهو أمر لم يكن متوفرا لهم في مؤسساتهم.

وقدّم المستشارون أيضا تغذية راجعة إيجابية، فأشاروا إلى أنهم أنفسهم قد تعلموا من تفاعل المتدربين معهم، لا سيما بشأن الموضوعات المتعددة التي تم تغطيتها في النسخ الأولية من مشاريع البحث. فذهب العديد من الموجهين إلى ما هو أكبر من الالتزام الوقتي الأولي، فعمدوا إلى إجراء محادثات متعمقة ومستمرة مع المتدربين. وعلى الرغم من هذا، فقد ذكر بعض الموجهين أنهم قد شعروا بأنهم غير قادرين – أحيانا- على تقديم المشورة بشأن بعض التحديات الخاصة التي يواجهها الباحثون في جنوب الكرة الأرضية، كالعواقب الوخيمة التي يمكن أن تحصل لهم جراء النشر حول الموضوعات الحساسة سياسياً. لذا، فإن إشراك المزيد من الموجهين ذوي الخبرة في هذه القضايا وفي تقديم المشورة لأولئك الذين ليسوا على دراية كافية بالتعامل مع القضايا السياسية الحساسة سيكون أمرًا مهمًا في أي برنامج مستقبلي. ويبقى أن نرى إلى أي مدى يمكن لبرامج الإرشاد المستقبلية أن تتصدى لحاجز الهيمنة الإنجليزية الحقيقية منها والمتصورة في عالم النشر حول الهجرة القسرية، فلا يزال أمرا ننتظر رؤية ماءله في المستقبل.

## الخطط المستقبلية

لقد شجع نجاح برنامج الإرشاد التجريبي للشبكة المحلية لإجراء أبحاث اللاجئين المشتركة LERRN ومجلة نشرة الهجرة القسرية FMR على مواصلة الاستثمار في خطوات استباقية، وذلك من أجل زيادة التنوع في المؤلفين الناشرين على قنوات التواصل الخاصة بهم. وتعتزم مجلة نشرة الهجرة القسرية وضع خطة أكثر ديمومة خاصة بالمؤلفين الذين لديهم تجارب الهجرة القسرية و / أو المؤلفين الذين يعيشون في جنوب الكرة الأرضية، الراغبين في تلقي الدعم لتطوير مقالاتهم [المرسلة] للمجلة. وبالإضافة إلى ذلك، فهم يعتزمون عقد ندوات عبر الإنترنت، تطرح أسئلة حول إجراءات النشر ومتطلبات المجلة المحددة. فقد قدّم برنامج الإرشاد التجريبي والاستطلاع المسحي رؤى قيمة للغاية من شأنها أن تساعد مجلة نشرة الهجرة القسريةFMR على إطلاق المبادرات التي تهدف إلى معالجة عدم التوازن الحالي في التأليف.

ستواصل الشبكة المحلية لإجراء أبحاث اللاجئين المشتركة LERRN دعم عملية الأقلمة في البحث الأكاديمي من خلال سلسلة ندوات عبر الإنترنت[٥] ومن خلال البرامج الأخرى. وها هيLERRN تطلق، بالشراكة مع المركز الكندي لأبحاث التنمية الدولية IDRC شبكة عالمية من الكراسي البحثية حول النزوح القسري[٦]، والتي ستأخذ بالحسبان الدروس المستفادة من برنامج الإرشاد التوجيهية، بما في ذلك التعلم من النظراء، والترويج الفعال للتنوع اللغوي، وكل ذلك كجزء من جهد [يهدف] إلى نقل الدافعية إلى المؤلفين والأكاديميين من جنوب العالم.

لقد سلط برنامج الإرشاد التجريبي الضوء على أهمية الشراكات الهادفة وكذلك على أهمية التعلم من الأقران النظراء بين المؤلفين الذين لديهم خبرات واسعة النطاق في النشر من جهة وأولئك الذين لديهم خبرة، خاصة من جنوب الكرة الأرضية، من جهة أخرى. كما سلّط البرنامج الضوء على الحاجة إلى الدعم، وذلك لخلق بيئة تشمل الجميع في موضوع النشر، ويشمل ذلك الحاجة للتغلب على الحواجز مثل حاجز اللغة المستبعدة، وتخفيف مخاطر السلامة التي يواجهها بعض المؤلفين في جنوب الكرة الأرضية. وفي النهاية، نستطيع القول بأن الهدف من كل هذه المبادرات

هو ضمان أن تُناقش التطبيقات والممارسات وأن تتشكل من قبل أولئك الذين هم الأكثر تأثراً بالهجرة القسرية في وقتنا الحاضر. وما يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به لتحقيق هذا الهدف، خاصة ما يتعلق بمعالجة موضوع هيمنة [اللغة] الإنجليزية في النشر حول الهجرة القسرية، لكننا ملتزمون بأن نلعب دورنا في المساهمة في هذا التغيير الضروري والذي ربما فات موعده.

**هيذر الكسندر**
*heatheralexander@cunet.carleton.ca*
ضابط بحث، LERRN، جامعة كارلتون

**وجيمس ميلنر**
*jamesmilner@cunet.carleton.ca*
مدير المشروع، LERRN؛ أستاذ مشارك، جامعة كارلتون

**وأليس فيليب**
*alice.philip@qeh.ox.ac.uk*
مديرة التحرير، FMR، جامعة أكسفورد

١. راشيل مكنالي ونادية رحيم، «ما مدى عالمية مجلة دراسات اللاجئين؟» (2020) bit.ly/global-jrs
٢. في أعقاب غزو أوكرانيا وأزمة النزوح التي تلت ذلك، تغيرت الإحصائيات هذه، فارتفع عدد الأشخاص النازحين داخل أوروبا بشكل كبير. وبالرغم من ذلك، ظلت هيمنة التأليف الغربي (وخاصة الانجلوفونية [للناطقين بالإنجليزية]) جليّة في مجال النشر.
٣. برنامج توجيه الأقران للباحثين النازحين في مركز كالدور: bit.ly/kaldor-mentoring
٤. لاستعراض الندوة عبر الإنترنت، قم بزيارة www.fmreview.org/writing-fmr
٥. bit.ly/lerrn-webinar-series
٦. bit.ly/idrc-research-chairs

# تشييد جسر بين الشباب والسلطة: المجلس الاستشاري للشباب بالقاهرة

**فْنَان مهريتو (Fnan Mhretu) و لوكبيني بول أكوك (Lokpiny Bol Akok)**

**تُبرز الخبرة المكتسبة في تطوير مجلس استشاري للشباب، ضمن أطار برنامج خدمات «سانت أندرو» للاجئين في القاهرة، أهميّة اشتمال أصوات اللاجئين من الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم، والتحديات الناجِمة عن ذلك في المناقشات حول القضايا التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهم.**

إن هدفنا من كتابة هذا المقال هو رفع مستوى الوعي حول القضايا التي تواجه الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم (UCY)[١]، وكذلك إحداث إلهام بإشراك أكبر لأصواتهم - أصواتنا - في صناعة القرارات وفي مناقشات السياسات. كما نأمل أيضًا أن نبرز الحاجة إلى إدراك المعارف والمهارات التي لا تتوافق والمسارات التعليميةَ التقليديةَ، وإنّما تلك المتكاملة والتي تتكافأ مع أنماطَ التعليم المعيارية. والمؤلفون هم أعضاء حاليون وسابقون في المجلس الاستشاري للشباب، وهم كذلك من الموظفين الشباب اللاجئين الذي يعملون في [منظمة] خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» (StARS)، وهي منظّمة يقودها اللاجئون تقدِّم خدمات قانونية ونفسية اجتماعية وطبية وتعليمية للاجئين المهاجرين المستضعفين الذين يعيشون في مصر. ونحن - كلاجئين - غالبًا ما نواجه، في حياتنا، اضطرابات قد تعيق قدرتنا على متابعتنا الحصول على المؤهلات التقليدية - ولكن ينبغي ألّا يبقى هذا عائقاً أمام الإدماج والتمثيل بعد الآن.

## التحدِّيات التي تواجه الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم

تُعَدُّ مصرُ موطنًا لأكثر من ٢٨٥٠٠٠ لاجئ وطالب لجوء مسجلين لديها[٢]، من بينهم ما يزيد عن ٤٠٠٠ طفل غير مصحوبين بذويهم أو منفصلون عنهم (UASC).[٣] إنّ الأطفال والشباب اللاجئين غير المصحوبين بذويهم في القاهرة يواجهون تحديات محددة تتمثل في إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والموارد المالية، فضلاً عن الصدمات الناجمة عن رحلات الهجرة وعن التمييز ضدهم وعن مخاوف الحماية لديهم.

**التعليم:** يُعَدُّ الوصول إلى التعليم أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY في القاهرة. ويستطيع الطلاب من السودان وجنوب السودان وسوريا واليمن الالتحاق بالمدارس العامة في مصر بشكل قانوني وعلى قدم المساواة مع الطلاب المصريين[٤]؛ ومع ذلك فإنّ الكثيرين منهم لا يلتحقون [بالمدارس] بسبب مشاكل التوثيق أو بسبب التمييز ضدهم أو بسبب عقبة اللغة والعوائق المالية. ولا يتمتع الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم من جنسيات اللاجئين المعروفة الأخرى في مصر، بما في ذلك من إريتريا والصومال وإثيوبيا، بضمانة الوصول إلى التعليم العام المصري. والتعليم الخاص [بمصر] مكلف للغاية. ويلتحق بعض الشباب والأطفال غير المحصوبين بذويهم بمدارس مجتمع اللاجئين وفقًا المنهاج السوداني، ولكنهم يواجهون أيضًا عوائق مالية أو لغوية كبيرة ومحدودية قدرة المدارس، الأمر الذي يجعل الحصول على شهادة التعليم الرسمي تحديًا صعبًا للغاية.

لذا، غالبًا ما يلتحق الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY في دورات المهارات الحياتية المقدمة من المنظمات غير الحكومية المحلية NGOs، غير أنّ ذلك لا يُؤهل الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY للوصول إلى مستويات تعليم أعلى.

**الرعاية الصحية والطبية:** يواجه الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم الكثير من التحديات للوصول إلى الرعاية الصحية العامة في مصر، بما في ذلك عوائق اللغة، ومتطلبات التوثيق، والتمويل والتمييز. والمستشفيات الخاصة [بمصر] مكلفة جدا. وتؤثر هذه التحديات بشكل خاص على المصابين بأمراض مزمنة وعلى الذين يحتاجون إلى علاج مستمرٍّ. كما يتم إقصاء بعض الفتيات والشابات غير المصحوبات، أاللاتي يصبحن حوامل نتيجة للعنف الجنسي، من المستشفيات لعدم إمكانيّة تقديمهنّ ما يُثبِتُ الأُبوّة أو الزواج.

**الاحتياجات الأساسية والبقاء آمنًا:** يكافح الكثير من الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY من أجل تغطية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الإيجار والطعام. وغالبًا ما يعيشون في أوضاع سكنية مكتظة وغير مستقرة. إن الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY مؤهلون فقط للحصول على المساعدة المالية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNCHR حتى سن ١٨ عامًا، ولا يستطيع كل الأطفال غير المصحوبين بذويهم تلقي المساعدة المالية، نظرًا لأنّ طلباتهم لا تُعالَج على نحوٍ صحيح كطلبات البالغين.[٥] وعندما لا يستطيع الشباب والأطفال غير المصحوبين تغطية احتياجاتهم، يعمد البعض منهم إلى العمل في وظائف غير آمنة حيث يتعيَّن عليهم العمل لساعات طويلة بدون أجر وللتمييز وللفصل التعسُّفيّ. وما إنْ يَبلُغ الشباب والأطفال غير المصحوبين UCY بذويهم سنَّ الثامنة عشرة (١٨) حتى يُترك هؤلاء بالقليل من الدعم لتأسيس حياة مستقلة، الأمر الذي يعرضهم لمزيد من التحديات.

إن كل هذه العوامل تستثني أصوات ومعارف الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY من معظم النقاشات الأكاديمية وعلى مستوى السياسات.

## دور المجلس الاستشاري للشباب

يتألَّفُ المجلس الاستشاريُّ للشباب (YAB) من ثمانية شباب غير مصحوبين بذويهم، تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢١ عامًا يعملون في [منظمة] خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» (StARS). ويتنوَّع أعضاؤُها في الجنسية والجنس، ولكنهم جميعًا ممن قد عاشوا تجربة النزوح. لذلك نحن نتشاطر تحديات مماثلة. ويعمل المجلس الاستشاري للشباب (YAB) كجسر بين الشباب وعملائهم من الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY ومن موظفي الإدارة في [منظمة] خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» (StARS) ومن الجماهير الخارجية. لقد صُمِّمَ المجلس الاستشاري للشباب (YAB) كمسار من أجل المشاركة الهادفة للشباب في التطوير التنظيمي لـ [منظمة] خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» (StARS) . فنحن نلتقي مع الموظفين الشباب ومع عملاء من الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY لمناقشة التحديات، وللحصول على حلول العصف الذهني، ولإنشاء استراتيجيات الدعم التي سيتم تقديمها بعد ذلك إلى كبار الموظفين.

كما يلتقي المجلس الاستشاريُّ للشباب YAB أيضًا مع أصحاب الشأن الخارجيّين (مثل المانحين والـزوار من المنظّمات غير الحكومية المحلية أو الدوليّة الأخرى NGOs) لمشاركتنا جَولاتنا الشخصية وخبراتنا في مصر، ولمناقشة التحديات التي تواجَه الشباب والأطفالَ غير المصحوبين بذويهم UCY في القاهرة، ولمناقشة إنجازات المجلس الاستشاريِّ للشباب YAB، ولمناقشة أفكارنا من أجل تحسينها. فنحن نقدم قيمة إضافية فريدة للمحادثات، ونساعد الزوار في فهم كفاح اللاجئين الشباب والتعاطف معهم بشكل أفضل. إنّنا نقترح الحلول من خلال تخيّلنا أنفسنا في موقع سلطة الزوار، وبإعطاء أمثلة عملية للصعوبات التي تواجه الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY في قضايا محددة بذاتها. يرفع المجلس الاستشاري للشباب YAB، سواء داخل المنظمة أو مع أصحاب الشأن الخارجيين على حد سواء، أصوات الشباب، وهو مثال على الاندماج الناجح للشباب في صنع القرارات على المستوى المؤسسي.

## النجاحات

تكلّلت جهود المجلس الاستشاري للشباب (YAB) بالنجاح في مناصرة احتياجات الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY، وفي اشتمال صوت الشباب غير المصحوبين بذويهم في برمجة منظمة خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» (StARS) في عدة مجالات. فعلى سبيل المثال، حدد المجلس الاستشاري للشباب (YAB) في أوائل عام ٢٠١٩ بأنَّ الأَمَهات المراهقات العازبات غير المصحوبات بذويهن يواجهن تحدّيات في الالتحاق بفصول هيئة خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» (StARS) للشباب غير المصحوبين بذويهم وبرنامج التجسير (UYBP)[٦]، لأنه لم يكن هناك أي شخص يرعى أطفالهن. لقد طور المجلس الاستشاري للشباب (YAB) مقترحا قدَّمه إلى إدارة هيئة خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» (StARS) لإنشاء حضانة لأطفال هؤلاء الأمهات الشابات حتى يتمكنَّ من حضور الفصول [الدراسية] بينما يتلقّى أطفالهنّ الرعاية.

أعضاء حاليّونَ وسابقونَ في المجلسِ الاستِشاريِّ للشبابِ وموظّفونَ من اللاجئينَ الشبابِ يجتمعون في مَقَرّ خدمات اللاجئين في سانت أندرو StARS (المصدر: خدمات اللاجئين في سانت أندرو StARS)

لقد لاحظ موظفو الشباب في عام ٢٠٢٠ أن نقص فرص العمل والأنشطة الترفيهية والتعليم قد عرّض الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY لخطر تعاطي الكحول والمخدرات في الشوارع. فدعا المجلس الاستشاري للشباب (YAB) إلى معالجة هذا من خلال فتح مركز ألعاب في منظمة خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» StARS حتى يتمكّن العملاء من الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم وطلاب وبرنامج التجسير وغير المصحوبين UYBP من قضاء المزيد من الوقت في أماكن آمنة.

كما يلفت المجلس الاستشاري للشباب (YAB) الانتباه إلى مخاوف موظفين من الشباب اللاجئين في خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» StARS لمعالجة فجوات محدّدة ودعم التغيير. وبالنسبة للغالبية العظمى منّا، فإن اللغة الإنجليزية هي لغتنا الثانية. ولهذا، طالب موظفو الشباب بأن يكون لهم أمكانية الوصول إلى دروس اللغة الإنجليزية العادية من أجل تقوية مهارات الاتصال لديهم. وما إن أكّدت الموافقة على ذلك حتى دعا المجلس الاستشاري للشبابYAB إلى تعيين اثنين من مدرسي اللغة الإنجليزية بموجب عقود منتظمة بدلاً من الوظائف التطوعية. وكان هذا ضروريا لأن الوظائف المدفوعة توفر عوامل الموثوقية والمساءلة بشكل أكبر. ويتم حاليًا تدريس أكثر من ٥٠ شابًا من قبل اثنين من المعلمين المتفرغين. كما دعا المجلس الاستشاري للشباب YAB إلى توفير المزيد من أجهزة الكمبيوتر وإلى إنشاء مكتبة موارد.

تساعد الدورات التدريبية في هيئة خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» StARS على تسهيل الانتقال من وظيفة مساعد للشباب بدوام جزئي إلى وظيفة للبالغين منتظمة بدوام كامل (ويتضمن ذلك المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والمسؤولين). وقد حدد المجلس الاستشاري للشباب (YAB) في عام ٢٠١٩ أن الشباب غالبًا ما يفتقرون إلى المهارات الإضافية اللازمة للتنافس مع اللاجئين البالغين الآخرين على وظائف معينة. وقد دعا المجلس الاستشاري للشباب (YAB)، نتيجة لذلك، إلى توفير المزيد من الدورات التدريبية للشباب في أقسام هيئة خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» StARS. فكانت برامج المتدربين ناجحةً للغاية، وتزايد تجنيد برامج هيئة خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» StARS للمتدربين الشباب.

## التحدِّيات: المساحة المحدودة والآمال العريضة والوباء

على الرغم من الجهود والنجاحات المستمرة للمجلس الاستشاري للشباب (YAB)، ما تزال هناك العديد من التحديات. وقد مارس المجلس الاستشاري للشباب (YAB)، ضمن منظمة خدمات

اللاجئين في «سانت أندرو» StARS، الضغط بنجاح من أجل توفير المزيد من المساحة والاعتراف بالجميل؛ ومع ذلك، لا يزال الدفاع عن القضايا التي تؤثر على الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم وطلاب خارج نطاق هيئة خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» StARS تحدِّيًا قائمًا. نحن، بصفتنا شبابًا لاجئين غير مصحوبين بذويهم، نعلم أنه لدينا شيء قيّم لنساهم به في المناقشات العالمية. وعلى الرغم من ذلك، هناك منصات ومساحات محدودة لإشراك أصوات الموظفين الشباب، في كل من عمليات البرمجة واتخاذ القرار بين مقدمي الخدمات في مصر وفي السياقات الإنسانية الأوسع.

إن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في إدارة الآمال العريضة بين موظفي الشباب في كثير من الأحيان حول ما يمكن أن يفعله المجلس الاستشاري للشباب (YAB) لمعالجة التحديات المتعددة التي يواجهها موظفو الشباب والشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY. وبصفتنا موظفين شباب لاجئين فإنه يصعب علينا إدارة هذه التوقعات، وذلك لأننا نعرف هذه الصعوبة، ولأننا نمرُّ بها أيضًا. وللتعامل مع هذه المسؤوليات والضغوط الإضافية، يتلقّى المجلس الاستشاري للشباب YAB دعمًا مستمرًّا من الإدارة العليا في هيئة خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» StARS، لكننا نحتاج أيضًا إلى الوقت والدعم لمواصلة تعزيز مهاراتنا في الوساطة وفي حل المشكلات.

لقد عطّلت جائحة كوفيد ١٩-COVID العديد من خطط المجلس الاستشاري للشباب YAB، بما في ذلك خطط الاجتماعات الشخصية والتواصل مع المجتمع. وقد تكيّف المجلس الاستشاري للشباب YAB بالانتقال إلى الوصول للمجتمع عبر الهواتف المحمولة، وذلك باستخدام برنامج الواتس آب WhatsApp والاتصال الهاتفي للتواصل مع موظفي الشباب اللاجئين. وقد طوّر المجلس الاستشاري للشباب، بعد تحديدهم دعم الصحة النفسية باعتباره فجوة كبيرة، أنشطة للشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY ضمن برامج خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» StARS، وقدم جلسات توعية من خلال المكالمات الجماعية باستخدام المكالمات الهاتفية للحصول على التحديثات. كان الهدف تنفيذ نموذج «من النظير إلى النظير» للوقوف المبكر على مشكلات الصحة العقلية التي يواجهها للشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY حتى يتمكنوا من تلقي الدعم النفسي والاجتماعي في الوقت المناسب.

## الخاتمة و التوصيات

يمكن أن يكون المجلس الاستشاري للشباب YAB أنموذجًا للمنظمات غير الحكومية NGOs ولمقدّمي الخدمات للآخرين حول كيفية أشتمال أصوات لا تقتصر على موظفي الشباب اللاجئين وإنما الوصول إلى أصوات جميع الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY. إنّ من واجب المؤسسات ومقدمي الخدمات العاملين في مصر وفي العالم خلقَ مساحات آمنة للشباب للمشاركة في عمليات صنع القرارات بشأن وضع البرامج والسياسات، ويتوجب أن تُعطَى الأولويّة لتسخير معرفتهم وصوتهم وطاقتهم. ويشتمل هذا التعرف على الإمكانات التي يمتلكها الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY، ودعم قدراتهم على الدفاع عن احتياجاتهم بطرق إبداعية. ويتوجب على المنظمات المجتمعية التي يقودها اللاجئون أيضًا إعطاء الأولوية لإشراك الشباب اللاجئين. فلا يمكن للآخرين إيجاد الحلول لنا بدوننا إن أردنا امتلاك الفاعلية الحقيقية في هذه العمليات.

أن استخدامنا للمعرفة ورفعنا أصواتنا بأنفسنا وامتلاكنا السلطة يعني بالضرورة أننا نتحمل المسؤولية. إن إنجازاتنا بصفتنا المجلس الاستشاري للشباب YAB يمكن أن تحفز الشباب الآخرين وتشجعهم على القيام بالدور الفاعل ذاته، وأن يأخذوا مكانهم في المناقشات التي تؤثر على حياتهم، خاصة عند الأخذ بالاعتبار العديد من التحديات التي تأتي معنا كشباب غير مصحوبين بذويهم UCY. والأهم من ذلك هو أن تجاربنا تثبت أنه ينبغي الاعتراف بالشباب اللاجئين كأشخاص فاعلين في التغيير، وأن يُنظر إلى مساهماتهم على أنها ذات قيمة مساوية لمداخلات أصحاب الشأن الآخرين المشاركين في عملية صنع القرار، لا سيما عندما تؤثر على حياة الشباب غير المصحوبين بذويهم UCY.

نحن شباب ولكننا نريد أن نصبح بالغين يستمعون إلى الشباب. وسنقترح حلولاً وتخطيطًا أفضل بسبب تجاربنا الشخصية. وسنكون، بمعرفتنا وصوتنا وطاقتنا، الأشخاص المناسبين لتنفيذ التغيير المستدام من أجل تحسين الظروف المعيشية للشباب النازحين ولمناصرة حقوقهم وحريتهم وسلامهم في مصر وخارجها.

**فْنان مهريتو**
مدرِّس تكنولوجيا المعلومات، عضو سابق في المجلس الاستشاري للشباب

**لوكبيني بول أكوك**
مساعد بحث، عضو المجلس الاستشاري للشباب

خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» (ستارز)
*info@stars-egypt.org*

المجلس الاستشاري للشباب في خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» (YAB)
*youth-engagement-board@stars-egypt.org*

١. يُعَرَّف الطفل والشاب غير المصحوب بذويه بأنه شخص يقل عمره عن ثمانية عشر أو 21 عامًا في برامج خدمات اللاجئين في «سانت أندرو» StARS، وأنه منفصل عن كلا والديه.
٢. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR (نيسان 2022) «التقرير الإحصائي الشهري لمصر» bit.ly/Egypt-May-2022
٣. لا يشمل هذا الرقم الشباب غير المصحوبين بذويهم الذين تزيد أعمارهم عن 18 عامًا. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR، حماية الطفل bit.ly/UNHCR-child-protection
٤. «هِتابا أ. ماكنالي سي» و«هابرسكي إي». (2020)، «حقوق اللاجئين في مصر»، دراسات القاهرة عن الهجرة واللاجئين، ورقة رقم 14 صفحة 144. bit.ly/refugee-entitlements-egypt
والمنصة المشتركة للاجئين والمهاجرين في مصر (2022)، تحليل الوضع المشترك: التعليم والخدمات الصحية للمهاجرين واللاجئين في مصر bit.ly/education-health-egypt
٥. «فولانثي زي» و«ريتشي» (2020) «تقييم العمر للأطفال غير المصحوبين بذويهم طالبي اللجوء في مصر» ، مجلة نشرة الهجرة القسرية، إصدار 65 bit.ly/age-assessment-Egypt-ar
٦. إن برنامج الشباب غير المصحوبين وبرنامج التجسير UYBP هو برنامج تعليمي مدته خمسة أشهر ويهدف إلى مساعدة الشباب والأطفال غير المصحوبين بذويهم UCY في تطوير مهاراتهم ليصبحوا مستقلين. ويشمل دورات في الرياضيات واللغة الإنجليزية واللغة العربية وتكنولوجيا المعلومات والمهارات الحياتية.

# اسمع صوتي: مشاركة اللاجئين في تطوير السياسة الكينية

ليليان أوبيي (Lilian Obiye)

**يوضح انخراط اللاجئين في التغييرات التشريعية الأخيرة في كينيا كيف يمكن للمشاركة العامة أن تستخدم كأداة لتمكين اللاجئين ولمنحهم فرصة التأثير في [صنع] السياسة.**

تُعدّ المشاركة العامة أمرا حاسما في تطوير سياسة عامة وجيدة. واستنادًا إلى الأيمان بأن لأولئك المتأثرين بالقرار الحقَّ في المشاركة في صناعته، فإن ذلك يسهم في تمكين المجتمعات وفي تطوير السياسات الواعية. وعلى الرغم من هذا، فإنّ اللاجئين – الذين قد يُنظر إليهم على أنهم تهديد للنسيج المحلي ويُنظر إليهم على أنهم ضعفاء غير قادرين على اتخاذ قرارات بشأن حياتهم - غالبًا ما يُستبعدون من هذه المشاركة.

والأمثلة على المشاركة العامة تشمل التصويت وحضور الاجتماعات والمشاركة في مناقشات السياسات. وتعرّف المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR المشاركة العامة في سياق حماية اللاجئين بأنها «المشاركة الكاملة والمتساوية للأشخاص أصحاب العلاقة في جميع عمليات صناعة القرار وفي الأنشطة في المجالين العام والخاص، والتي تؤثر على حياتهم وحياة مجتمعهم».[١]

## حقوق المشاركة في القانون الدولي

لا تتناول اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ صراحة الحقوق السياسية للاجئين في بلد اللجوء. ومع ذلك، تشير المادة ٧ (١) إلى أنه ينبغي أن يُعامَل اللاجئون كغيرهم من «الأجانب» (بما يشمل الحقوق السياسية). كما تشير الاتفاقية في المادة ٧ (٣) إلى أن يتابع اللاجئون تمتعهم بالحقوق التي كانوا يحوزونها بالفعل في بلدهم الأصلي.

يشتمل القانون الدولي لحقوق الإنسان على أحكام تتعلق بالمشاركة العامة للمواطنين بشكل أكثر تحديدًا، مثلَ الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) واللائحة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتُعدّ المشاركة العامة، بالإضافة إلى ذلك، جزءًا لا يتجزأ من عدد من الحقوق المترابطة، مثل حرية الرأي والحق في البحث عن المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها من خلال أي وسيلة إعلامية بغض النظر عن الحدود كما هو منصوص عليه في المادة ١٩ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). ومما يستحق الإشارة إليه أن الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) لا يضمن «الحق» فحسب، بل يضمن أيضًا «فرصة» المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

وجاء الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام ٢٠١٨ (GCR) مؤخرا لينّص بشكل محدّد على مشاركة اللاجئين في عمليات صناعة القرار، حيث تنص الفقرة ٣٤ منه على أن «الاستجابات تكون أكثر فعالية عندما تشرك فعليا وبشكل هادف أولئك الذين تهدف تلك الاستجابات إلى حمايتهم ومساعدتهم».

## مزايا المشاركة

يتأثر النازحون - تمامًا كما تتأثر المجتمعات المضيفة لهم - بالسياسات والتشريعات التي طوّرت في بلد اللجوء. وتسهم المشاركة العامة في زيادة وعي المجتمع حول المقترحات التشريعية، وفي بناء شعور بتحمل المسؤولية المشتركة، كما

تساهم في [عمليات] التمكين والتطبيقات الاشتمالية. وتعزز تلك المشاركة ممارسات القادة للسلطة بطريقة ديمقراطية تكون خاضعة للمساءلة. كما تتيح للحكومة فرصة الاستماع مباشرة إلى الأشخاص المتضررين، ومن ذلك، على سبيل المثال، الثغرات التي يجب سدها لتحسين تقديم الخدمات. وبدوره، سيشعر الجمهور بإحساس أكبر بالانتماء، وهو أمر ذو أهمية كبرى عند اللاجئين، ويساعد في تعزيز الوحدة والثقة والكرامة.[٢] لذا، يجب أن يُعطى اللاجئون فرصة حقيقية للتأثير على قرارات السياسة من خلال الوصول إلى المعلومات أو البيانات أو الوثائق ذات الصلة المجدولة زمنيا والمتعلقة بصياغة السياسات وتنفيذها.

## المشاركة العامة في كينيا

إن حق المشاركة في الشؤون العامة مكفول في دستور كينيا لعام ٢٠٢٠، حيث تُمنح السلطة السيادية للشعب، ومن ضمنهم اللاجئون. وتشير المادة ١٠ تحديدًا إلى «مشاركة الشعب» (التي يشار إليها عمومًا بالمشاركة العامة) في قائمة القيم الوطنية الملزمة وفي مبادئ الحكم.[٣] كما تنص المادة ١١٨ على وجوب أن يعقد البرلمان أعماله بطريقة منفتحة وأن يسهل مشاركة الجمهور وانخراطهم في القضايا التشريعية.

لقد أُلغي، منذ اعتماد الدستور في عام ٢٠١٠، كمّ كبير من التشريعات وعدد من السياسات بشكل مطّرد من قبل المحاكم الكينية بسبب عدم كفاية المشاركة العامة. وفي عام ٢٠١٧، علقت محكمة الاستئناف في كينيا بأنّ «مسألة المشاركة العامة ذات أهمية عظمى عند الأخذ بالحسبان الأولوية التي أعطيت لها في القانون الأعلى لهذا البلد وفي التشريعات الدستورية ذات الصلة المتعلقة بالمؤسسات والتي تمس حياة الناس».[٤] ويترتب على ذلك أن لأفراد الجمهور ولجميع الأطراف المعنية الحق في الطعن في أي إجراء إداري أو تشريع أو قرار متعلق بالسياسة العامة على أساس عدم كفاية المشاركة العامة.

## مشاركة اللاجئين في كينيا

حددت المحاكم الكينية بأن المعيار الذي سيُطبّق في المشاركة العامة هو معيار «المعقولية»، اعتمادًا على ظروف كل حالة وحقائقها. ويمتد مطلب المشاركة العامة هذا ليشمل اللاجئين. وقد أبطلت المحكمة الدستورية في كينيا في عام ٢٠٢٠ المبادئ التوجيهية لانتخاب قادة مجتمع اللاجئين على أساس أن وزارة الخارجية قد فشلت في عقد أي منتدى عام لتحديد حجم المخاوف وبالتالي الحصول على مدخلات من مجتمع اللاجئين قبل صياغة المبادئ التوجيهية.[٥]

لقد قُدّم مشروع قانون اللاجئين لعام ٢٠١٦ إلى الرئيس للتوقيع عليه في عام ٢٠١٧ ليصبح قانونًا. وقد نص مشروع القانون على أحكام تتعلق بالاعتراف باللاجئين وحمايتهم وإدارتهم في كينيا. ومع هذا كله، فقد رفض الرئيس التوقيع على مشروع القانون وأعاده إلى الجمعية الوطنية لإعادة النظر فيه، منوّهًا إلى عدم توافر مشاركة عامة أثناء مراحل تطوير مشروع القانون.[٦] ولكن تم، لسوء الحظ ، حلّ البرلمان في عام ٢٠١٧، ولم يعد ممكنا مناقشة مشروع القانون. ولكن على الرغم من أفول مشروع القانون، ما زال هناك زخم مستمر لمراجعته. وفي عام ٢٠١٩، اتخذ البرلمانيون سلسلة من الإجراءات لتسهيل المشاركة العامة، وخاصة مشاركة اللاجئين على وجه التحديد.

أولاً، زار أعضاء البرلمان مخيمات كاكوما (Kakuma) وداداب (Dadaab) للاجئين، وذلك من أجل التفاعل مع اللاجئين والمجتمع المضيف لهم، والاستماع إلى تجاربهم مباشرة. كما التقى أعضاء البرلمان أيضا بالمسؤولين والقادة المحليين الذين شاركوهم تحدياتهم ومخاوفهم وتوصياتهم. وقد أتاحت زيارة المخيمات فرصة لكثير من اللاجئين للتفاعل مع أعضاء البرلمان بشكل غير رسمي، ولمشاركتهم قصصهم ومخاوفهم. ونتيجة لذلك، عكس قانون اللاجئين الجديد لعام ٢٠١٩ بعض هذه المخاوف واشتمل على وأحدة من المقترحات المحددة التي قدمها اللاجئون، والتي كانت تتعلق بالاستخدام المشترك للموارد بين اللاجئين والمجتمع المضيف لهم.

ما أن يُقدّم مشروع القانون إلى الجمعية الوطنية حتى تقوم لجنة حكومية بإجراء المشاركة العامة بشكل رسمي. فبالنسبة لمشروع قانون اللاجئين لعام ٢٠١٩، عمدت اللجنة الوزارية للإدارة والأمن القومي إلى نشر إعلان في الصحف المحلية تدعو الجمهور فيه إلى تقديم مذكرات [مقترحة] حول مشروع القانون. كما دعا الإعلان أفراد الجمهور لحضور منتديات المشاركة العامة التي كانت تنعقد في ست مناطق مأهولة باللاجئين، وهي: نيروبي (Nairobi) ومومباسا (Mombasa) وناكورو (Nakuru) وإلدوريت (Eldoret) ومخيم كاكوما للاجئين (Kakuma) ومخيم داداب للاجئين (Dadaab). فقد قدمت المنتديات الستة للاجئين ولطالبي اللجوء وللمنظمات غير الحكومية ولحكومات المقاطعات ولممثلي الأوساط الأكاديمية فرصة لتبادل وجهات نظرهم حول القانون. غير أنّ هذه المشاورات المكثفة مع الجمهور، بمن فيهم اللاجئين، مثّلت تناقضًا صارخًا مع منتدى المشاركة العامة الوحيد الذي عُقد في عام ٢٠١٧، ولم يحضره سوى بضعة أشخاص يمثلون المنظمات غير الحكومية (NGOs) فقط.

لقد دُعمت مشاركة اللاجئين في المشاورات المتعلقة بمشروع قانون اللاجئين لعام ٢٠١٩ من خلال عدد من التدابير وذلك لضمان تمتع اللاجئين بالمهارات والمعرفة والثقة ليشاركوا بفعالية. فقبل المشاورات الرسمية، عقد العديد من أصحاب الشأن المطلعين على قانون اللاجئين، دورات تدريبية مع اللاجئين. وكان هذا التدريب موجها لإزالة الغموض عن القانون المقترح، ولإيصال كيف تتعلق تلك الأحكام باللاجئين بشكل واضح، ولتقديم المفاهيم الأساسية في الصياغة التشريعية وفي القانون الدولي للاجئين وفي قانون حقوق الإنسان. واستطاع اللاجئون لاحقًا صياغة مذكرة مكتوبة، لتقدم مسبقا قبل المشاورات، تتضمن تفاصيل مقترحاتهم، بما في ذلك الحاجة إلى أن تحافظ الحكومة على سرية معلومات اللاجئين والحاجة إلى زيادة الفترة الزمنية المسموح بها للأشخاص لإعلان نيتهم عن طلبهم اللجوء إلى ٣٠ يوما. وتم التوقيع على هذه المذكرة وتقديمها إلى أعضاء البرلمان، وهي التي وصفها فيما بعد رئيس اللجنة، بول كوينانج (Paul Koinange)، بأنها «ذات صلة ومفيدة في مراجعة مشروع القانون».[٧]

لقد كان لإتاحة الفرصة لأعضاء البرلمان للاستماع إلى الأفراد في مخيمي كاكوما (Kakuma) وداداب (Dadaab) للاجئين تأثير على كل من أعضاء البرلمان واللاجئين. أما اللاجئون، فقد كان التواصل مع النواب خلال هذه الزيارة مكمِّلًا، وزاد من تأثير تدريبهم وبناء قدراتهم السابقة على قانون اللاجئين. وبالنسبة للنواب، فقد نشأ التأثير من التفاعلات الشخصية؛ فعلى سبيل المثال، استرجع عضو البرلمان أوكو كاونيا (Oku Kaunya)، خلال حديثه في مناقشة برلمانية، لقاءه بشاب ولد في عام ١٩٩١ في مخيم داداب (Dadaab) للاجئين، ويبلغ من العمر الآن ٢٨ عامًا وما يزال يزال يقيم حتى الآن في المخيم. وحث الجمعية الوطنية على ضمان حقوق مثل هؤلاء الأشخاص.

## توصيات لتمكين المشاركة الفعالة للاجئين

كشفت المشاركة العامة للاجئين في تطوير قانون اللاجئين الكيني لعام ٢٠٢١ [٨] عن أربعة دروس رئيسية:

- يأتي اللاجئون من دول عديدة ويتحدثون لغات مختلفة. وعلى الرغم من ذلك كله، فقد تم نشر مشروع القانون باللغة الإنجليزية فقط. لذا، فإن ترجمة وثائق السياسة الحكومية إلى اللغات الرئيسية ستتيح لعدد أكبر من الأشخاص قراءة عملية المراجعة وفهمها والمشاركة فيها.
- من المهم أن يفهم اللاجئون شكل أي عملية سياسة تشاركية ومداها والغرض منها. [٩]
- يمكن أن تكون الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المنظمات الوطنية أو المنظمات التي يقودها اللاجئون، مؤثرة في جمع الضغوط من أجل الاعتراف باللاجئين وتعزيز دورهم ومشاركتهم في تطوير التشريعات من خلال توفير الرقابة ومساءلة القادة.
- يجب الاهتمام على نحو مميز بكيفية تمكين الأقليات والفئات المهمشة داخل مجتمع اللاجئين من المشاركة في التطوير التشريعي؛ إذ إنّ لجميع الأصوات قيمًا متساوية.

**ليليان أوبيي**
*Lilianobiye@rckkenya.org @LilianNyaboke*
مسؤولة برنامج، برنامج تطوير سياسات المناصرة والحوكمة، اتحاد اللاجئين في كينيا (RCK)

١. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (*2008*) دليل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لحماية النساء والفتيات
bit.ly/unhcr-handbook
٢. هارلي تي وهوبس إتش (2020) «المشاركة الهادفة للاجئين في عمليات صناعة القرار: مسائل في القانون والسياسة»، مجلة قانون اللاجئين المجلد 32 العدد 2
bit.ly/meaningful-participation
٣. bit.ly/kenya-constitution
٤. حكومة مقاطعة كيامبو (Kiambu) و 3 آخرون مقابل روبرت إن جاكورو وآخرون [2017] eKLR
http://kenyalaw.org/caselaw/cases/view/137956
٥. أوكيا أمتتاه أوكويتي مقابل أمانة شؤون اللاجئين (RAS) كينيا و 2 آخرين [2020] eKLR
http://kenyalaw.org/caselaw/cases/view/203986/
٦. أوينو إس (2017) «أوهورو يرفض مشروع قانون يمنح اللاجئين الحق في الوظائف والأراضي» مجلة الأعمال اليومية
bit.ly/uhuru-rejects-bill
٧. الجمعية الوطنية 2020 تقرير اللجنة الوزارية للإدارة والأمن القومي للجمعية الوطنية حول: مشروع قانون اللاجئين، 2019
bit.ly/national-assembly-report
٨. تم التوقيع على مشروع قانون اللاجئين لعام 2019 ليصبح قانون اللاجئين لعام 2021 في تشرين ثاني 2021
٩. جونز دبليو (*2019*) أصوات اللاجئين، ورقة بحثية للمجلس العالمي للاجئين رقم *8*
bit.ly/refugee-voices-paper

# معالجة انعدام الجنسية: الأهمية الأساسية لأصوات الأشخاص عديمي الجنسية

ألكسيج إيفاشوك (Aleksejs Ivashuk)

**يُعد العمل على تمكين سماع أصوات الأشخاص عديمي الجنسية بقوة أكبر وعلى نطاق أوسع مطلبًا أساسيًا للوصول إلى فهمٍ أفضل لمشكلة حالة انعدام الجنسية وكيفية معالجتها.**

يعاني أكثر من عشرة ملايين شخص في جميع أنحاء العالم من حالة انعدام الجنسية.[1] وتكمن المشكلة الدائمة للأشخاص عديمي الجنسية[2] وأولئك الذين يساعدون في حل حالة انعدام الجنسية، في نقص الوعي الملحوظ بهذه القضية من العالم بأسره. ومادام الوعي محدودا حول هذا الموضوع، فإن الضغط سيظل ضئيلا نحوٍ الاهتمام بحالة انعدام الجنسية. والحل بسيط وإن لم يكن سهلاً: يتوجب خلق توعية مخصصة وشاملة بشأن انعدام الجنسية. والأهم من ذلك هو وجوب إشراك الأشخاص عديمي الجنسية في المناقشات حول [قضايا] انعدام الجنسية.

يجب معاملة الأشخاص عديمي الجنسية كمشاركين ذوي قيمة ومغزى وأن تكون أصواتهم مهمة، ويجب عدم التعامل معهم بوصفهم مجرد مواد للنقاش. فيجب على كل مقال إعلامي، على سبيل المثال، أن يتضمن أصواتهم. والشيء ذاته يجب أن ينطبق على أي مشاريع دولية[3] حيث يتعين مشاركة جماعات عديمي الجنسية في صناعة القرار بشأن توجيه هذه المشاريع. كما يجب أن يضمّ كل مؤتمر حول [قضية] انعدام الجنسية مشاركين ومتحدثين من عديمي الجنسية حاليًا أو عديمي الجنسية سابقًا، وليس بطريقة رمزية. وبالرغم من هذا، فإن هذا الأمر لم يبدأ يتبلور على أرض الواقع إلا مؤخرًا ولكن بدرجة محدودة.

إن كاتب هذا المقال هو نفسه عديم جنسية، وهو الآن يكتب بعد التشاور مع أشخاص آخرين عديمي الجنسية بالتحديد من خلال شبكة أباتراید (Apatride). كما أجريت مشاورات أيضاً مع أعضاء من منظمتين رائدتين في المجال الذي للمؤلف ارتباط به، وهما الشبكة الأوروبية بشأن انعدام الجنسية (ENS) ومعهد انعدام الجنسية والإدماج (ISI).

## إعادة توازن اختلالات السلطة

ترتبط اختلالات السلطة التي تتعلق بانعدام الجنسية مباشرة بالأسباب المعروفة لانعدام الجنسية. فعلى عكس الأفهام الشعبية [السائدة]، نجد أن معظم الأشخاص عديمي الجنسية اليوم ليسوا لاجئين ولكنهم أقليات في بلادهم[4]، وهم من حُرموا من حقوقهم وتركوها بلا حول منهم ولا قوة، وذلك لأسباب تعزى لعداء لهم من قبل مجموعة عرقية أو عنصرية أو دينية أكثر هيمنة. وهذا يؤثر بالضرورة على كيفية التعامل مع [مسألة] انعدام الجنسية سياسيًا.

يُعدّ إجراء تحديد انعدام الجنسية (SDP) -وهي العملية التي يمكن للأشخاص عديمي الجنسية التقدم من خلالها بطلب فردي للحصول على اعتراف بوضعهم كأشخاص ليس لديهم جنسية [محددة]- مثالاً جيدًا على كيفية حدوث اختلال في موازين السلطة [القوة]. فللمنظمات الدولية تأثير إيجابي في مساعدة الأشخاص عديمي الجنسية عند تقديم طلب تحديد انعدام الجنسيةSDP الخاص بهم. وبالرغم من هذا، نجد أنه في الحالات التي كانت الدول هي من تسببت في انعدام الجنسية أو استمرار انعدامها، فإن تلك السلطات تميل إلى رفض مصطلح «انعدام الجنسية» خوفًا من التعرض للمساءلة، الأمر الذي قد يصد المنظمات الدولية عن القيام بعمل إنساني بشأن انعدام الجنسية، كما هو الحال مع طلب إجراء تحديد انعدام الجنسيةSDP، وذلك بسبب الصورة المتخيلة عن الطبيعة السياسية للموضوع. فالمنظمات الإنسانية الكبيرة مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR تصبح ضعيفة بصورة ملحوظة عندما يتعلق الأمر بمعالجة مثل هذه الحالات، مفضلة عدم التعدّي على حقوق الدول وامتيازاتها، ولكن على حساب مساعدة أولئك المحتاجين.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، يظل إجراء تحديد انعدام الجنسية SDP مهماً، خاصة للأشخاص عديمي الجنسية الذين ينتهي بهم الأمر بترك «الوطن» الذي يميّز ضدهم. فهذه إحدى الآليات القليلة المتاحة التي يمكن أن تساعد الأشخاص عديمي الجنسية على إيجاد طريق لهم للخروج من حالة انعدام الجنسية. لذا، يتوجب إيلاء مزيد من الاهتمام بإجراء تحديد مفهوم انعدام الجنسية SDP، كما يجب أن تُدرّب السلطات ذات الصلة على هذا الإجراء SDP [بشكل خاص] وعلى [قضية] انعدام الجنسية بشكل عام.

لقد نجحت استراتيجية إنكار حالات انعدام الجنسية أو رفض تسميتها باسمها [الحقيقي] نجاحًا باهرا في إقصاء [مشكلة] انعدام الجنسية عن دائرة الضوء. فالتقدم خطوة على الطريق إلى الأمام يتمثل في تشجيع الناس على إدراك العرقلة التي تقوم بها الدول حتى لا تبدو قضية انعدام الجنسية على حقيقتها. وهذه مهمة تقع على عاتق المجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الإنساني، وتقع كذلك على الجهات العاملة المحلية كالسياسيين ووسائل الإعلام. وستساعد التوعية الناجحة بشأن انعدام الجنسية،

إلى جانب المشاركة المباشرة لأصوات الأشخاص عديمي الجنسية ووجهات نظرهم، في معالجة مشكلة المعلومات المضللة. فكلما ازدادت فرصة سماع أصوات الأشخاص عديمي الجنسية، كلما ازدادت إمكانية حدوث مناقشة دقيقة ومتوازنة حول انعدام الجنسية - وهذه خطوة أولى رئيسية نحو إيجاد حل [مشكلة] انعدام الجنسية.

وفي نهاية المطاف، تبرز الحاجة ملحّة إلى جلب جميع الأطراف إلى طاولة المفاوضات. وعادة ما يكون التردد قادما من الجهات الحكومية التي قد لا تتصرف بحسن نية. وبهذا، يستطيع الاهتمام الدولي أن يصقل الاهتمام المنشود. ولكن يتوجب على الأشخاص عديمي الجنسية أيضًا أن يكونوا أقل ترددًا وأقل خوفًا أن يرفعوا صوتهم عاليًا بسبب المأزق القانوني الضيق الذي هم فيه. كما يمكن لكل الذين يؤمنون بضرورة معالجة [مشكلة] انعدام الجنسية [تقديم] المساعدة من خلال توفير بيئة آمنة للأشخاص عديمي الجنسية، للتعبير عن وجهة نظرهم، وتمكّنهم فعليًا من ممارسة حرية التعبير. وبدون هذا، فلا يمكننا حتى أن نأمل في حلّ مشكلة انعدام الجنسية ولو على الأقل بشكل غير عادل.

## مكافحة الحرمان

إن التحدي الحقيقي يكمن في الوقوف على كيفية حرمان عديمي الجنسية من حقوقهم في السلطة والسياسة. ونجد في جذور مشكلة انعدام الجنسية الأسباب المعروفة والمقلقة، وتشمل كراهية الأجانب والعنصرية والتمييز على أساس الجنس. فانعدام الجنسية ليس حادثًا عرضيا، كما أنه –في الوقت ذاته- ليس شيئًا يمكن أن يستحقه أي شخص كان. فمن الناحية التاريخية، فقد أساءت الدول استخدام سلطاتها لتقرير من يمكن أن يكون منتميا ومن لا يمكن أن يكون. فنحن بحاجة إلى إنهاء إساءة التقدير هذا ومنع حدوثه في المستقبل.

إنّ التمييز ليس هو السبب فقط في جعل الأشخاص عديمي الجنسية يصبحون لا جنسية لهم، ولكنه هو أيضا سبب في بقائهم على تلك الشاكلة. فالعامل المشترك في جميع حالات انعدام الجنسية في أنحاء مختلفة من العالم يكمن في أنّ: معظم ضحايا انعدام الجنسية هم من الفئات الأقل حظا، مثل الأقليات التي تعرضت حقوقها في الجنسية للخطر، لأنّ المجموعة الأكثر هيمنة تشعر بالعداء تجاههم. وهذا العداء له أشكال متعددة؛ فبعض البلدان تمارس سياسات تجنيس متحيزة للجنس [الذكورة والأنوثة]، مثل عدم السماح للأمهات بمنح جنسيتهن [لأبنائهن]، وهذا الأمر يعيق إيجاد حل للحالات الراهنة لانعدام الجنسية، كما يؤدي– غالبًا- إلى خلق حالات جديدة من انعدام الجنسية، في ضوء عدم توقف ولادة الأطفال الذين لا جنسية لهم في كل يوم.[٥]

إن الحل يكمن في المضي قدما في مكافحة جميع أشكال التمييز وكذلك في تعزيز اللوائح التنظيمية ذات الصلة، كتلك المتعلقة بحقوق الأقليات وحقوق الأطفال والجندر [النوع الاجتماعي] والمهاجرين. وتستطيع المنظمات التي تكافح من أجل إيجاد حلول لحالات انعدام الجنسية أن تتعاون بشكل أوثق مع المنظمات المناهضة للتمييز. كما تستطيع المنظمات المؤثرة كالأمم المتحدة– مثلا- أن تساعد في تجسير الفجوة [بين الأطراف]. ويمكن للأشخاص عديمي الجنسية المساعدة من خلال مشاركة تجاربهم الخاصة وكشف حالات التمييز ضدهم والتحديات التي واجهوها علانية. وقد أظهرت [العديد من] المبادرات من مثل مبادرة موحدين ضد انعدام الجنسية United Stateless والحرية من أجل الدولة Statefree وشبكة أبارترايد Apatride Network كيف يمكن للأشخاص عديمي الجنسية أن يتجمعوا لمعالجة [مشكلة] انعدام الجنسية. فهذه المبادرات التي يتولى قيادتها عديمو الجنسية لا تعمل على تمكين الأشخاص عديمي الجنسية من المشاركة الفاعلة فحسب، بل توفر أيضًا جزءًا مهما من اللغز، وهو الجزء الذي افتقدته المنظمات الأكبر مثل الأمم المتحدة في نهجها تجاه [قضية] انعدام الجنسية. فهذه المنظمات الكبرى تلعب – لا شك- دورًا مهمًا في تسهيل إيجاد بيئة آمنة وجاذبة لهذه المبادرات، كما تجليها الجهود المبذولة حاليًا من مثل الحركة العالمية التابعة لمعهد انعدام الجنسية والإدماج ISI بشأن انعدام الجنسية والتحالف العالمي من أجل إنهاء انعدام الجنسية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR.

## الخاتمة

يتوجب للمضي قدمًا في حل حالات انعدام الجنسية إدراج الأشخاص عديمي الجنسية في طليعة الحملة التوعوية حول هذا الموضوع. لذا، يصبح لزاما- كجزء من الحملة لإنهاء [حالة] انعدام الجنسية - تعرية كل أشكال العنصرية والعراقيل التي تضعها الدول والمعلومات المضللة وأشكال التمييز، ومكافحتها.

لم تعد [حالة] انعدام الجنسية قضية هامشية، كما أنها ليست موضوعا ذا محور واحد. فهناك أشكال مختلفة وذات أوجه متعددة [لحالة] انعدام الجنسية تؤثر على الناس في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في الغرب. لذا، يصبح من المنطقي اتخاذ خطوات صغيرة باتجاة تحقيق إجراءات ملموسة [على الأرض]، وذلك بالتركيز على مشكلة واحدة في كل مرة في الوقت الذي نحاول فيه دق ضربات [أهداف] عريضة. كما يجب علينا أن نتحين معاركنا بعناية وأن نكون مستعدين لحملة طويلة الأمد. وسيكون من الأجدر في تلك الحملة أن نكون قد حصلنا على بيانات أفضل، حيث إن البيانات المتوافرة حاليًا غير موثوقة للغاية، وهي من جانب واحد (تهيمن عليه السلطات التي تسببت ابتداء في [حالة]

انعدام الجنسية، أو أنها ستكون بخلاف ذلك لا تشمل بما يكفي من الأشخاص عديمي الجنسية أنفسهم). كما أن ذلك سيساعد ايضًا في حل لغز نقص التمويل الشديد [لحملات] الكفاح من أجل معالجة انعدام الجنسية بشكل عام إذا ما قورنت بـ [حملات] قضايا حقوق الإنسان الأخرى.

إذا كنت ترغب في مد يد العون، فيمكنك ذلك، حتى من خلال أن تتعرف على الموضوع بشكل أكبر، وكذلك من خلال مشاركتك هذه المعرفة مع شخص آخر. يمكننا أن نجعل العالم مكانًا أفضل بعمل اتصال واحد تلو الآخر [في كل مرة]. فالمعرفة سلطة [قوية] - ويجب أن تكون أصوات الأشخاص عديمي الجنسية أنفسهم هي مصدر تلك المعرفة.

**ألكسيج إيفاشوك** *aleksejs@apatride.eu*
*@ApatrideNetwork*
شبكة أباتراید Apatride، وهي شبكة مناصرة للأشخاص عديمي الجنسية في الاتحاد الأوروبي

١. من الصعوبة بمكان حساب حجم حالات انعدام الجنسية بدقة، الأمر الذي يسبب جملة فريدة من التحديات للإحصائيين. انظر معهد انعدام الجنسية والإدماج (2020) انعدام الجنسية بالأرقام: bit.ly/statelessness-numbers *2020* ونحمياس بي ونهمياس بي (2020) «إحصاءات أفضل من أجل المساعدة في إنهاء حالة انعدام الجنسية»، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR bit.ly/statistics-end-statelessness
٢. يُعرّف الشخص عديم الجنسية في القانون الدولي بأنه شخص «لا تعده أي دولة مواطنًا بموجب قانونها». مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR (2003) اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية: التطبيق داخل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتوصيات للموئمة [والاتساق] bit.ly/convention-stateless-persons
3. خذ، على سبيل المثال، حملة أنا أنتمي التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNCHR www.unhcr.org/ibelong/
٤. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان OHCHR (2018) «انعدام الجنسية: قضية أقلية» bit.ly/minority-issue
٥. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR(2015) «الحاجة الملحة لإنهاء حالات انعدام الجنسية لمرحلة الطفولة» bit.ly/childhood-statelessness

## الصوت والقوة عند تقاطع الفن والتكنولوجيا والرعاية

**ساهات ضياء هيرو (Sahat Zia Hero) وأليسون كنت (Alison Kent)**
**وألكسندرا كوتوفسكي (Alexandra Kotowski) وبارمين فاطمة (Parmin Fatema)**

**أظهرت الرؤى المستمدة من استجابة لاجئي الروهينجا كيف يمكن للفن وللتقنيات الرقمية أن توفر فرصًا للاجئين وللنازحين داخليا لتولي القيادة ومشاركة أصواتهم ومناصرتها في حالات النزوح القسري.**

كيف يمكن تبني فاعلية لاجئي الروهينجا والنازحين داخليًا بشكل كامل كجزء من الاستجابات لنزوحهم؟ وكيف يمكن للرعاية في مثل هذه السياقات أن تتجاوز مرحلة تضخيم أصوات اللاجئين من قبل الوسطاء، وتمكين الروهينغا أنفسهم بدلا من توجيه مروياتهم، ووضع ذلك على قمة سلم الأولويات التي تشكل أساس التدخلات الإنسانية ووضع الحلول الدائمة؟ بصفتنا دعاة نعمل مع مجتمعات الروهينجا في بنغلاديش وميانمار، فهذه أسئلة نحن نفكر فيها كثيراً.

إن الفن والتكنولوجيا أداتان ليستا لتغيير من نستمع إليه فحسب، بل لتغيير كيفيّة الاستماع أيضًا: كيف تُنقّى الأصوات أو لا تُنقّى، وكيف يُؤطّر الحوار ويُضبط، وكيف يؤثر ذلك على ما تسمعه الجهات الفاعلة المختلفة - بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني – وكيف تتصرف في النهاية بناء عليه. ربما تكون هذه مكونات صغيرة نسبيًا في سياق التحولات الكبرى اللازمة لتحقيق قدر أكبر من المساواة عند تقاسم الموارد والسلطة. وعلى الرغم من هذا، فنحن ننظر إلى الفن وإلى التكنولوجيا كقنوات واعدة ومطلوبة بشدة لتحريك القيادة المشتركة بشكل كامل عبر مراحل العمل الإنساني.

ما زالت أزمة الروهينجا تطل برأسها على مدار عقود من الزمن، مع دورات متعددة من العنف والاضطهاد والنزوح. واستجابت الجهات الفاعلة الإنسانية لكل من الروهينجا النازحين داخليًا والمحصورين في سلسلة من المخيمات في ولاية راخين (Rakhine) في ميانمار، واستجابت كذلك لأولئك الذين فروا إلى المخيمات المترامية الأطراف في كوكس بازار (Cox's Bazar) في بنغلادش. وتميل جهود الرعاية إلى أن تكون أكثر بروزًا في كوكس بازار حيث الحوارت، على الرغم من أنها ما تزال مقيدة، لكنها أكثر انفتاحًا مقارنة بالمخيمات في ميانمار. لقد كانت هذه الجهود هي محركات مهمة لمقاربات رعاية أكثر تشاركية، مرتكزة على سلم أولويات مجتمعات الروهينجا.

ما يزال اللاجئون والنازحون من الروهينجا، بالرغم من ذلك، يواجهون عقبات حقيقية أمام رعاية حقوقهم ورفعهم أصواتهم. وما يزال الكثيرون منهم يعانون من صدمة عميقة، فتجدهم أحيانا غير متأكدين بمن يثقون لسرد قصصهم وكيفية التعبير عن مخاوفهم بأمان ودون تداعيات. ويكافح الكثيرون منهم للوصول إلى التعليم، وبسبب عدم اكتساب مهارات اللغة الإنجليزية، غالبًا ما يُحرمون من فرص التواصل المباشر مع وسائل الإعلام أو مع صناع القرار الذين يحركون الاستجابة الإنسانية.

## التقنية الرقمية

كان قادة الروهينجا ونشطاؤهم في مخيمات كوكس بازار (Cox's Bazar) على نحو متزايد في طليعة من استخدم التقنيات الرقمية لإشراك صناع القرار الإنساني والسياسي بشكل مباشر.

لقد أدت جائحة كوفيد COVID-19 وما تلاها من قيود على وصول الجهات الفاعلة الدولية، كما هو الحال في العديد من الأماكن، إلى تسريع التحول نحو مزيد من الأدوار القيادية للمنظمات المحلية وأعضاء المجتمع. وقامت التكنولوجيا الرقمية بدور تمكينيّ حاسم في هذا التحول، ابتداء من جمع البيانات عن بُعد والمراقبة المعتمدة على موظفي الروهينجا الأكفاء، إلى الحملات الإعلامية في الخطوط الأمامية لكوفيد COVID-19 وانتهاء بالاستجابة التي يقودها أفراد المجتمع.[١]

لقد أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص عبارة عن فضاء يتفاعل فيه نشطاء الروهينجا دون تصفية لأصواتهم أو تقييد لها. واستخدمت المجموعات التي يقودها اللاجئون ونشطاء الروهينجا من الأفراد وسائل التواصل الاجتماعي لجذب انتباه الجماهير العالمية إلى الأزمة المستمرة، التي غابت منذ فترة طويلة عن عناوين الأخبار السائدة. وتقدم حسابات تويترTwitter المتعددة التي يديرها لاجئون من الروهينجا رؤى يومية حول مواضيع الخوف والملل والحرمان في حياة اللاجئين، بالإضافة إلى أفراحهم وتطلعاتهم ورغبتهم في العودة يومًا ما إلى ديارهم وإلى وطنهم.[٢]

لقد استثمر الروهينجا الذين يعيشون في المخيمات موقع تويتر بشكل استراتيجي، وذلك لتمكينهم من تسليط الضوء على مخاوفهم ولمناقشة أفكارهم مع صناع القرار في المجال الإنساني. إن **صوت مخيم الروهينجا** (المعروف سابقا بفريق **الإعلام RYA**)، على سبيل المثال، هو حساب تويترTwitter ينطلق من مخيمات كوكس بازارCox's Bazar، وهو **يوثق** المناطق الخطرة من خلال التصوير الفوتوغرافي (كالممرات التي غمرتها الفيضانات ، والمنحدرات غير المستقرة، والجسور المدمرة)، ووضع إشارات لذلك على حسابات تويترTwitter المتعددة للنشطاء الإنسانيين الفاعلين.[٣] فهذا النهج يتجاوز آليات التغذية الراجعة وعمل التقارير الإخبارية التقليدية. واستطاع اللاجئون في المخيمات أثناء الفيضانات والحرائق الكبرى توثيق حجم حالة الطوارئ وإطلاق صفارة الإنذار بسرعة، مع مشاركة التوصيات لتحسين الاستجابة في ذات الوقت، مثل استخدام مكبرات الصوت لأغراض التوعية من الحرائق. وقد كانت الوكالات الإنسانية التي وُضعت إشارة [تاغ] على موقعها تستجيب بشكل متكرر لمنشورات صوت روهينغيا، قائلة إنها سترسل فرقًا للتحقيق في تلك الأوضاع السائدة.

كما قاد نشطاء الروهينجا وأفراد المجتمع حملات مناصرة منسقة على وسائل التواصل الاجتماعي. وسلط النشطاء في المخيمات باستخدام هاشتاج التعليم للجميع #Education For All على منصات مثل يوتيوب YouTube وتويتر Twitter، الضوء على الآثار الضارة للقيود المتزايدة التي تفرضها السلطات على المدارس المجتمعية في مخيمات كوكس بازار (Cox's Bazar). واستخدم النشطاء أيضًا هاشتاج: عائد إلى الوطن #Going Home، لمشاركة الرغبة المستمرة للعديد من الروهينجا في الاعتراف بحقوقهم في ميانمار والعودة إلى وطنهم.

امتدت هذه الدعوة في مراحلها المختلفة إلى ما وراء الاستجابة الإنسانية المحلية. فعلى سبيل المثال، شارك المصورون اللاجئون في كوكس بازار(Cox's Bazar)، خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP٢٦، صورًا للفيضانات والأخطار الطبيعية التي كانوا يعانون منها، ووضعوا إشارة (تاغ) حساب COP٢٦ على Twitter للدعوة إلى اتخاذ إجراءات أكثر إلحاحًا من القادة العالميين.[٤]

يدرك الفاعلون الإنسانيون، بما في ذلك موظفو الرعاية، بشكل متزايد، قيمة هذه الفضاءات لإثراء عملهم بشكل أفضل. فعلى سبيل المثال، يستكشف دليل نشرته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR مؤخرًا كيف يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لرصد جهود الحماية، وكيف تخدم كآلية للتغذية الراجعة.[٥] ومع ذلك، ما تزال هناك أسئلة مهمة بشأن من الذين يمكنهم الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وما هي المخاطر التي قد يواجهونها. وكما يتضح من الترويج للعنف وخطاب الكراهية ضد الروهينجا

كان فيلم «حياة نساء الروهينغا في مخيم اللاجئين» لـ مايو خان (Mayyu Khan)، الفنان البالغ من العمر ١٩ عامًا والذي يعيشُ في مخيماتِ اللاجئينَ في «كوكس بازار»، مُشاركةً مثمِرَة في مسابقةِ منظمةِ «أوكسفام» الدوليةِ لفنونِ الروهينجا لعامِ ٢٠٢١م. (المصدر: مايو خانMayyu Khan)

على موقع فيسبوك Facebook في ميانمار، فإنه من الممكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي نفسها كأداة للاستبعاد وللتحريض. وبالمثل، غالبًا ما يقع الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي على أسس جندرية في المخيمات، الأمر الذي يعكس عدم المساواة في الوصول إلى الموارد التي تواجهها العديد من النساء والفتيات –ابتداء من الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وانتهاء بالوصول إلى الإنترنت، إضافة إلى إمدادات الكهرباء للحفاظ على الأجهزة مشحونة. أما بالنسبة لأولئك الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، فمن المهم النظر في الفرص البديلة التي يمكن دعمها لإتاحة الدرجة نفسها من الفضاء لإيصال جهود الرعاية والمشاركة المباشرة مع صانعي القرار كتلك التي يمكن أن توفرها القنوات الرقمية.

## المبادرات المستندة على الفنون

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية بزوغ مجموعة من المبادرات القائمة على الفنون، بما في ذلك مبادرة الثورة الفنية Artolution، ومسابقة الروهينجا للتصوير الفوتوغرافي، ومركز الروهينجا للذاكرة الثقافية التابع للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، بالإضافة إلى مبادرات مثيرة يقودها الروهينجا مثل مدرسة عُمَر للأفلام Omar's Film School، و حديقة فن الروهينجا Art Garden Rohingya، و مجلة Rohingyatographer (مصور الوهينجا الفوتوغرافي).[٦] إن مثل هذه الجهود تساعد في فتح المزيد من الفضاءات حيث يمكن للروهينجا من خلالها التأمل في صدمات الماضي، والمشاركة بشكل نقدي في القضايا الحالية والتعبير بشكل مباشر عن تطلعاتهم أثناء ممارسة فاعليتهم عند سرد قصصهم وتمثيل أنفسهم.

قد لا يُنظر دائمًا إلى هذه الجهود التي ترتكز على الفنون على أنها «مبادرات رعاية»، ولكن مع ذلك يمكن أن يكون لها تأثير. فمجلة روهينغياتوغرافير Rohingyatographer، على سبيل المثال، هي عبارة عن تعاون أطلقه مؤخرا ١١ مصورًا من اللاجئين المقيمين في كوكس بازار (Cox's Bazar). فاستكشف العدد الأول من المجلة هوية الروهينجا من خلال صور لسكان المخيم، وعُرِضت في متحف حرب التحرير في دكا بمناسبة يوم اللاجئ العالمي ٢٠٢٢ - فجذبت الكثير من المشاهدين

البارزين، وجذبت كذلك اهتمام وسائل الإعلام.[٧] وبالمثل، فقد خلقت حملة فنون الروهينجا التي أطلقتها منظمة أوكسفام مساحة للفنانين والناشطين الروهينجا لمشاركة وجهات نظرهم من خلال الشعر أو الرسم أو التصوير الفوتوغرافي أو الأفلام أو الكتابة الإبداعية أو أي وسيلة فنية أخرى.[٨] وقد أثيرت نقاط مناصرة قوية من خلال القطع الإبداعية المختلفة التي عرضت في الإنترنت - كالحاجة إلى عمليات عدالة وقابلة للمساءلة الهادفة، وكأهمية الوصول إلى التعليم للفتيات المراهقات النازحات، وكالرغبة المستمرة للروهينجا في العودة إلى وطنهم، وكالصدمات التي لم تُعالَج من العنف الماضي، والنفي الذي ما زال مستمرا. وفي الوقت الذي قدم بعض الفنانين قطعًا إبداعية باللغة الإنجليزية، شارك آخرون الأغاني الشعبية التقليدية للروهينجا أو عبروا عن آرائهم من خلال الفنون المرئية، متجاوزين بذلك حواجز اللغة للوصول إلى جمهور عالمي. واستخدم العديد من الفنانين أعمالهم الإبداعية ليس من أجل أن تستكشف وجهات نظرهم الخاصة فقط، ولكن أيضًا للدفاع عن مجتمعهم ككل، مولين اهتماما خاصا لكيفية معالجة الحواجز القائمة التي تعيق تقديم خدمات مثل التعليم ودعم المشاركة بشكل كامل. وتنتج هذه المبادرات، من خلال تبادل وجهات النظر الفورية وغير المفلترة لتجربة الناس في المخيمات وآرائهم، المعرفة التي تشرك صناع القرار بطريقة لم تكن ممكنة من قبل.

إن التصوير الفوتوغرافي والتصوير الصحفي على وجه الخصوص من المجالات التي يتخذ فيها الروهينجا دورًا رائدًا بشكل متزايد في تأطير حياتهم وسرد رواياتهم. ففي بداية جائحة كوفيد COVID-19 في آذار ٢٠٢٠، عمدت الحكومة البنغلاديشية إلى تخفيض إصدار تصاريح دخول مخيمات اللاجئين في كوكس بازار (Cox's Bazar) بشكل كبير، بما في ذلك الصحفيون الأجانب. فتدخل صحفيو الروهينجا لملء هذا الفراغ، حيث قدموا صورًا عالية الجودة لتنشرها وسائل الإعلام الدولية والمنظمات غير الحكومية NGOs.[٩] فأصبح مصورو الروهينجا الصحفيون الذين كانوا تقليديًا غير معتمدين فجأة في دائرة الضوء. وبالإضافة إلى ذلك، شعر المصورون اللاجئون أنهم قادرون على التقاط صور أكثر دقة لتفاصيل مجتمع اللاجئين، والابتعاد عن التركيز الشديد على الكوارث والمآسي والانتقال إلى عرض وجهات نظر أكثر تعقيدًا حول إمكانيات اللاجئين وقدرتهم على الصمود.

## خاتمة

إن المبادرات القائمة على الفن والتقنيات الرقمية هي أدوات لا تخلو من المخاطر والقيود، ولكن العديد من الأفراد والوكالات – بما فيهم نحن – قد جربوا استخدامها كقنوات للتغيير مركزين ابتداء على من الذين توضع أصواتهم ومعرفتهم في مركز الاهتمام، ومن الذي لديه، في النهاية، حق الوصول إلى السلطة وصنع القرار. وقد أثبت كلٌّ منهما قيمته في تمكين نشطاء الروهينجا والعاملين في المجال الإنساني من الترويج لروايات بديلة، وإلى إجراء حوار مباشر أكثر مع صانعي القرار. لقد دفعت مناصرتنا الجماعية العمل إلى الأمام، ووسعت تحالفاتنا وعززت الروابط المهمة، بما في ذلك التعاون في إنتاج هذه المقالة ذاتها، والتي نشأت من خلال اجتماعنا على تويتر Twitter.

**ساهات ضياء هيرو** *sahatc8e@gmail.com* *@SahatZia_Hero*
مصور وصحفي وعامل في المجال الإنساني

**وأليسون كنت** *Alison.Kent@oxfam.org* *@alitkent*
مستشارة في منظمة أوكسفام

**وألكسندرا كوتوفسكي** *AKotowski@Oxfam.org.uk* *@kotowsa*
مستشارة في منظمة أوكسفام

**وبارمين فاطمة** *maychitdrc2018@gmail.com* *@Chit_MMC05*
مؤلفة وشاعرة وطالبة

هذه المقالة مكتوبة بإمكانيات شخصية ولا تعكس بالضرورة آراء أو قرارات أو سياسات المؤسسات التي ينتمي إليها المؤلفون

١. bit.ly/covid-Cox-Bazar
٢. انظر على سبيل المثال: @SahatZia_Hero, @Rohingya_Camp, @MainulI39525825, @RoAnamulHasan1
٣. انظر @Rohingya_Camp
٤. bit.ly/jamal-photography-tweet
٥. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (*2021*). استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الحماية المجتمعية: دليل bit.ly/UNHCR-social-media
٦. انظر مدرسة عمر للسينما، ومركز الذاكرة الثقافية التابع للمنظمة الدولية للهجرة، ومسابقة التصوير الفوتوغرافي للروهينجا، وآرت جاردن للروهينجا، ومجموعة التصوير الميداني.
٧. انظر www.rohingyatographer.org. تمت تغطية العدد الأول بالنشر بما في ذلك قناة الجزيرة، إن بي سي نيوز، ومجلة لاكونا.
٨. www.oxfam.org/en/rohingyaart
٩. نظر على سبيل المثال bit.ly/NRC-eid-celebrations NCR
الجزيرة؛ bit.ly/Aljazeera-fatal-floods
الجارديان؛ bit.ly/Guardian-rebuild-camps
ورويترز؛ https://reut.rs/3zvdMm9

# التمثيل الذاتي للاجئين السوريين في وسائل الإعلام في تركيا وألمانيا

صفاء سيشن (Sefa Secen)

**يعمل اللاجئون بشكل مطّرد على إنشاء منصات إخبارية بديلة من أجل تمثيل وجهات نظرهم الخاصة بشكل أفضل.**

عندما تم احراق ثلاثة عمال سوريين شبان حتى الموت في مصنع في إزمير بغرب تركيا، لم يُبَثّ ذلك الهجوم العنصري في وسائل الإعلام التركية الرئيسية، ولم يُعرف عنه إلا بعد ٣٥ يومًا من الحادث عندما وثّقه المرصد السوري لحقوق الإنسان.[١] وفي حادثة أخرى، عمدت وسائل الإعلام إلى تصوير أنس مُدماني (Anas Modamani)، وهو لاجئ سوري في ألمانيا، أثناء التقاطه صورة «سيلفي» مع المستشارة أنجيلا ميركل (Angela Merkel). ثم زعمت وسائل الإعلام بشكل خاطئ في وقت لاحق، بناءً على تشابه ضعيف في الشكل، أن مدماني (Modamani) هو أحد منفذي التفجيرات الانتحارية في بروكسل التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية. فتم تداول صورة السلفي على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، وأُدمِجَت في رواية خاصة بالأمن القومي يربط اللاجئين بالإرهاب.

بدأ اللاجئون السوريون، في محاولة منهم لكسب التأييد لرواياتهم (وبالتالي التأثير على السياسات التي تؤثر عليهم)، بإنشاء منصات وسائط رقمية بديلة ومستقلة. وأخذ السوريون يمارسون على هذه المنصات[٢] دورًا نشطًا في جمع الأخبار حول الأحداث والقضايا التي تخصهم أو تهمهم في البلدان المضيفة، والإبلاغ عنها وتحليلها ونشرها. ففي حين أن صور وسائل الإعلام السائدة تركز في الغالب على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاستضافة اللاجئين السوريين، فإن وسائل الإعلام التي يتولى إدارتها اللاجئون تلقي الضوء على سياسات البلدان المضيفة وممارساتها التي تفضي إلى العزلة والتغريب والتمييز. ومما لا شك فيه أن مجرد وجود وسائل إعلام يديرها اللاجئون قد لا يؤدي بالضرورة إلى جعل الخطاب حول اللاجئين ديمقراطيا. فهذه المنصات تفتقر إلى القوة والسلطة والمشاهدة التي تتمتع بها القنوات الرئيسية في تشكيل الخيال العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجهات النظر المقدّمة في وسائل الإعلام التي يديرها اللاجئون لا تلتقطها - في الغالب- وسائل الإعلام الرئيسية.

تقدم تركيا وألمانيا رؤى جديدة بالاهتمام حول كيفية عمل المنصات الإعلامية التي يديرها اللاجئون. فكلا البلدين يستضيفان أعدادًا كبيرة من اللاجئين السوريين، حيث تستضيف تركيا حوالي ٣,٦ مليون لاجئ سوري، وتستضيف ألمانيا حوالي ٨٠٠ ألف لاجئ سوري. وتركيا وألمانيا هما الدولتان اللتان ربما نرى فيهما المستوى الأعلى من التنوع الديموغرافي بين مجتمع اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى أفضل الأمثلة عن التمثيل الذاتي لهم في وسائل الإعلام المختلفة. وقد كان الصحفيون السوريون أكثر نشاطًا وأعلى صوتا فيما يتعلق بالقضايا التي تهمهم في هذه البلدان مقارنة بالدول الأخرى المضيفة للاجئين السوريين مثل لبنان والأردن.

## وسائل الإعلام التي يديرها اللاجئون في تركيا

تركز منصات الإعلام التي يديرها اللاجئون في تركيا على العديد من المجالات السياسية في تغطيتها، وتشمل:

**تداعيات حالة الحماية المؤقتة (TPS):** يجادل ناشطون في إعلام اللاجئين السوريين بأن منح حالة الحماية المؤقتة TPS، وهو الوضع القانوني الممنوح للاجئين السوريين في تركيا، يشير إلى أن الدولة تنظر إلى وجود اللاجئين على أنه حالة مؤقتة، وتتوقع من اللاجئين أن يعودوا إلى سوريا في المستقبل القريب.[٣]

**سياسات وبرامج الدمج الاجتماعي الحكومية:** لقد تعرضت البرامج التي أطلقتها المديرية العامة لإدارة الهجرة (DGMM)، وهي السلطة الرئيسية المسؤولة عن الهجرة الشاملة وشؤون الحماية الدولية في تركيا، لانتقادات لأنها اشتملت على السوريين فقط، بينما كان ينبغي أن تشرك أيضا المواطنين الأتراك على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية.

**مخاطر الاستغلال السياسي لقضايا اللاجئين السوريين:** هي استراتيجية يتبناها الفاعلون السياسيون لتحقيق مكاسب انتخابية أو ترسيخ السلطة في تركيا.

**الأساطير المتداولة حول اللاجئين في وسائل الإعلام الرئيسية والهجمات العنصرية ضدّهم:** في سياق الأزمة الاقتصادية في تركيا، تركز هذه الأساطير، في الغالب، على تكاليف استضافة

اللاجئين وتشكّل تصورات العامة من الناس. فعلى سبيل المثال، تصاعد خطاب الكراهية من قبل الأتراك تجاه اللاجئين السوريين في عام ٢٠٢٠ حيث تم ابراز اللاجئين السوريين بشكل متزايد على أنهم السبب الرئيسي للظروف الاقتصادية الخانقة ونقص فرص العمل في البلاد.[٤]

## وسائل الإعلام التي يديرها اللاجئون في ألمانيا

ركزت وسائل الإعلام التي يديرها اللاجئون في ألمانيا على مجموعة مختلفة من القضايا، والتي تشمل:

**قيود حالة الحماية الفرعية الممنوحة للاجئين السوريين:** مَنح المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين، بين أيلول ٢٠١٥ وشباط ٢٠١٦، السوريين صفة لاجئ، مانحا إياهم الحماية الكاملة لمدة ثلاث سنوات بالإضافة إلى وثائق السفر. كما كان السوريون مؤهلين أيضًا لتقديم طلب لمّ شمل الأسرة. ولكن على الرغم من ذلك، فقد أقدمت الحكومة الألمانية على إدخال مجموعة من القواعد الأكثر تقييدًا في شباط ٢٠١٦. وبموجب هذه القواعد الجديدة، مُنح السوريون حماية فرعية بدلاً من وضع اللاجئ التقليدي، الأمر الذي أصبح يسمح لهم الحصول على الإقامة لمدة عام واحد فقط، ويطلب منهم الانتظار لمدة عامين للتقدم بطلب لمّ شمل الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عُلّق أمر لمّ شمل الأسرة كليًا بين منتصف ٢٠١٦ و ٢٠١٨. وقد عمدت وسائل الإعلام التي يديرها اللاجئون إلى زيادة الوعي حول هذه القواعد، وذلك من خلال توضيح آثار هذه السياسات على حياة اللاجئين، مثل حالات الانفصال والعزلة والتمييز.

**عواقب رفع الحظر عن ترحيل اللاجئين:** لم يُجدّد قرار حظر الترحيل في كانون الأول ٢٠٢٠، ما يعني أن اللاجئين المدانين بجرائم خطيرة يمكن إجبارهم الآن على العودة إلى سوريا. لقد فاقم الترحيل غير القانوني لبعض اللاجئين الأفغان إلى أفغانستان التي كانت الحرب قد مزقتها في السنوات الأخيرة من مشاعر الخوف بين اللاجئين السوريين.

**قضايا أكثر اتساعا في المجتمع الألماني:** اختارت المنصات أيضا، في محاولتها إيقاف تقديم اللاجئين بشكل أساسي كمتلقين للمساعدة والحماية والتعاطف، أن تعطي مساحة أوسع ورؤية جديدة للأحداث التي كان السوريون فيها مقدِّمين بدلاً من متلقين. فعلى سبيل المثال، قام الآلاف من السوريين متأثرين بصور الفيضانات المدمّرة في جنوب غرب ألمانيا (فتم تنظيمهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي) بالذهاب إلى المنطقة المنكوبة وقدموا العون والمساعدة هناك.[٥] فحظي هذا الأمر بتغطية واسعة في وسائل الإعلام التي يديرها اللاجئون السوريون في ألمانيا.

## الخاتمة

بشكل عام، يصعب أن تظهر وجهات نظر اللاجئين وقصصهم في وسائل الإعلام السائدة. ولكن لمّا أصبح إنتاج محتوى وسائل الإعلام متوافرا على نطاق واسع من خلال الوصول السهل إلى الإنترنت، تمكّن اللاجئون من تطوير المهارات اللازمة لاعتراض سياسات التمثيل لهم في البلدان المضيفة والتأثير على صنع السياسات فيها - وإن كان ذلك إلى درجة محدودة. فالبحث عن تمثيل الذات لا يساعد في في استعادة الفاعلية والشعور بالمجتمع بين اللاجئين فحسب، بل يخفف أيضًا من وطأة تأثير ثقافات وسائل الإعلام التي تعطي الأولوية لوجهات نظر المراقبين الخارجيين بدلاً من وجهات نظر الأفراد أو المجموعات التي تمت ملاحظتها، وبدلا من تجاربهم الحية. لقد ساهم نقل الأخبار السائدة في وسائل الإعلام في تصوير اللاجئين كمصدر تهديد للأمن الثقافي والاقتصادي والسياسي للبلدان المضيفة. لذا، يمكن أن يسهم ضم المنصات الإعلامية التي يديرها اللاجئون إلى النظام الإيكولوجي للأخبار المتعلقة باللاجئين في التقاط وجهات نظر متنوعة وتوفير رؤية أكثر توازناً عن اللاجئين.

**صفاء سيشن** ***secen.3@osu.edu @SefaSecen3***
باحث ما بعد الدكتوراه، مركز ميرشون لدراسات الأمن الدولي، جامعة ولاية أوهايو

١. المرصد السوري لحقوق الإنسان (2021) مقتل ثلاثة عمال سوريين في إزمير في هجوم عنصري bit.ly/Syrian-workers-attack
٢. مثل [منصات] عنب بلدي، والمدن، وانتي سوريا، وأبوآد، والجمهورية، ودبارة، ورفع الحرية.
٣. عنب بلدي (2020) من يردم الفجوة بين الأتراك واللاجئين السوريين؟ bit.ly/turkey-syria-refugees
٤. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (2020) «دراسة مقارنة حول خطاب الكراهية والتحريض على العنف في الإعلام السوري - جولة المراقبة الثانية 2020» bit.ly/Syrian-media-study
٥. على سبيل المثال، www.abwab.eu

# التمثيل الهادف يبدأ من الأعلى: لاجئون في اللجنة التنفيذية لمفوضية ألامم المتحدة (RCHNU)

بهاتي كانيامانزا (BahatiKanyamanza) وإميلي أرنولد فرنانديز (Emily Arnold-Fernandez)

**يجب أن يشكل ممثلو اللاجئين ٥٠٪ من اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين UNHCR وذلك من أجل ضمان أن يدير وكالة الأمم المتحدة للاجئين الناس الذين وُجدت [الوكالة] ابتداء لخدمتهم**

أنا بهاتي كانيامانزا (Bahati Kanyamanza) لاجئ منذ ٢٢ عامًا. عندما بلغت سن الرشد في مخيم للاجئين في أوغندا، تساءلت حينها عمّا إذا كانت دولة أوغندا أو تلك الولاية التي ولدت فيها في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي المسؤولة عن تمثيلي في المنتديات العالمية. لكن تعلمت، من الحياة العملية، بأن أيًا من البلدين لم يمثلني. ولكن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين مع ذلك، وهي الهيئة الدولية المكلّفة بقيادة الاستجابة العالمية للهجرة القسرية، لا يديرها من يُجبرون على الهجرة. وبدلاً من ذلك، فإن المفوضية تحكمها لجنة تنفيذية تتكون بالكامل من الدول.

وأعتقد أنا وشريكتي في هذا المقال، إميلي أرنولد فرنانديز Emily Arnold-Fernández، بأنه قد حان الوقت لتغيير هذا [الحال]. فها هي أصداء الدعوات إلى حالة حكم عادل وشامل تتردد على كلّ المستويات في جميع أنحاء العالم. وتعمل الجهات الإنسانية العاملة من الدول إلى هيئات الأمم المتحدة إلى مجموعات المجتمع المدني على تقييم ما تم إحرازه حتى الآن في تنفيذ الالتزام بالصفقة الكبرى للقمة العالمية للعمل الإنساني – المبنيّة على فكرة أن أولئك الأقرب إلى التحديات هم من يجب أن يلعبوا دورًا مركزيًا في تصميم الحلول [لها].[1]

## واجب أخلاقي - وضروري [لايجاد] الحلول

لقد عملتُ في عام ٢٠١٦ كميسر مشارك في منظمة استشارات اللاجئين الشباب العالمية (GRYC): برنامج المفوضية السامية لشؤون اللاجئين الهادف إلى فهم احتياجات اللاجئين الشباب ورغباتهم وتحدياتهم بشكل أفضل، بالإضافة إلى معرفة أفكارهم في إيجاد الحلول [لقضاياهم]. فظهر من هذه المشاورات موضوع مشترك، ألا وهو: أنت تخطط لنا بمعزل عنّا - وأنت لا تعرفنا. فكانت الرسالة الموجهة من اللاجئين الشباب إلى المفوضية وإلى سواها من الجهات ذات الشأن بالهجرة القسرية بسيطة: إذا كنت تريد أن تحلّ مشاكلنا، فارتبط معنا أولاً وقم بإشراكنا.

يُعدّ تقرير مصير اللاجئين دون مشاركتهم - في جوهره - أمرًا لا أخلاقيا. فاللاجئون بصفتهم الأكثر تضرراً من الهجرة القسرية، هم أصحاب الحق بأن يكون صوتهم مركزيا في هيكلة صنع القرارات. ومع ذلك، نجد أنه يتم تهميش اللاجئين في جميع أنحاء العالم في إدارة استجابات الهجرة القسرية وتصميمها وتنفيذها على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

إن هذا التهميش - أيضا- يعيق إيجاد الحلول. فعندما لا يتم إشراك اللاجئين بشكل هادف، فإن استجابات الهجرة القسرية تعمد إلى أن تتجاهل سلم الأولويات المهمة، وتفشل في فهم الاحتياجات الحرجة، وتغذي عامل انعدام الثقة بين اللاجئين والكيانات التي تدعمهم أو تمثلهم ولو ظاهريًا. وبالتالي، يمكن أن تكون النتائج كارثية.

فعلى سبيل المثال، وزع برنامج الغذاء العالمي (WFP) بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ الذرة على ٥٠٠٠٠ لاجئ يعيشون في مستوطنة كيانغوالي (Kyangwali)، حيث كنت أنا أيضا أعيش هناك. وعلى الرغم من ذلك، كان اللاجئون في كيانغوالي (Kyangwali) يقومون حينها بالفعل بزراعة الذرة بهدف بيعها حتى يتمكنوا من إعالة أسرهم. وعندما أغرق برنامج الأغذية العالمي (WFP) السوق بالذرة المجانية، انخفضت الأسعار، وتركت آلاف الكيلوغرامات من الذرة التي يزرعها اللاجئون لتتعفن. لقد كان من الممكن تجنب ذلك لو تم تمثيل اللاجئين في هيئات صنع القرار التي كانت تحدد احتياجات اللاجئين وتخطط لكيفية الاستجابة لها.

لقد باتت مشاركة اللاجئين في الاستجابة للنزوح، منذ مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار ٢٠١٦ ومؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين في كانون ثاني في ذات العام، مقبولة على نطاق واسع بوصفها ضرورية من الناحيتين: الأخلاقيّة والبراغماتيّة- وذلك على الرغم من أن هذا لم يكن يُترجم دائمًا إلى ممارسة فعلية. لقد وصف الميثاق العالمي الخاص باللاجئين لعام ٢٠١٨ (GCR) اللاجئين صراحةً بأنهم أصحاب شأن في

تصميم حلول مشتركة لتحديات النزوح القسري. لقد أصبحت صرخة الحشد التي هي، «لا شيء يخصنا بدون مشاركتنا»، شائعة ومدوية بشكل متزايد مع بروز المنظمات والشبكات التي يتولى قيادتها اللاجئون (RLOs) كأصوات ذات قيمة على مدى السنوات الخمس الماضية في المحادثات العالمية حول اللاجئين. فبدأ المجتمع المدني في وضع ما هو نظري موضع التنفيذ، مثلا من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في إرشادات المشاركة الهادفة للشبكة العالمية[٢] التي يتولى قيادتها اللاجئون ومن خلال استخدام صندوق مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين الهادفة إلى توجيه الموارد إلى المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs.[٣] بالرغم من ذلك، تقاعصت الدول ومفوضية الأمم التتحدة السامية لشؤون اللاجئين- وهي الكيانات التي تتمتع بالسلطة الأكبر في الاستجابة للنزوح القسري - في التأسيس لمشاركة اللاجئين في صنع القرار [لديها].

## التمثيل في القمة

تتألف اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية (UNHCR's ExCom) بالكامل - مثل معظم (وليس كل) المؤسسات الدولية- من الدول. والمنطق الذي بنيت عليه هذه الهيكلة يتمثّل في أن الدول تمثل مصالح مواطنيها -ولكن هذا المنطق لا ينطبق في حالة اللاجئين. فاللاجئ- ابتداء – هو ذلك الشخص الذي خذلته دولته. فحكومة بلدهم الأم هي إما أنها ما زالت تهددهم بالملاحقة أو أنها قد فشلت في التزاماتها الأساسية تجاههم، فهي إذا لا تستطيع (ولن تستطيع) حمايتهم من الاضطهاد أو من الحرب أو من أي انهيار خطير في النظام العام. لذا، فإن الادعاء بأن دولة المنشأ مؤهلة لتمثيل اللاجئ في عملية صنع القرار الدولي هو أمر يثير السخرية [الضحك]، خاصة بعد أن أخفقت في واجبها الأساسي المتمثل في حمايتهم.

وفي الوقت ذاته، نجد أن اللاجئين، خاصة الأكثر تضرراً منهم من إجراءات مفوضية الأمم السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، هم ليسوا مواطنين في البلدان التي يقيمون فيها. فليس لديهم الحق في التصويت، وهم نادراً ما يتمتعون بحقوق متساوية مع المواطنين فيما يتعلق بأشكال المشاركة الديمقراطية الأخرى. كما يتم اعتقالهم أو احتجازهم في بعض الأماكن دون أن يتمكنوا من الوصول إلى أي شخص يمكن أن يمثل مصالحهم في الساحات المدنية. وعلاوة على ذلك ، فإن معظم الدول التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين [على أراضيها] تعتبرهم ضيوفاً مؤقتين. ولا يحتوي الميثاق العالمي للاجئين (GCR) في الحقيقة على أي إشارة تقريبًا إلى الاندماج داخل البلد المضيف. وعلى أرض الواقع، فإن القليل من الدول المستضيفة [للاجئين] تسمح لهم بالانخراط الكامل أو حتى توفير مسار واضح وسهل للحصول على الجنسية، أو غيرها من الوسائل التي تتيح الحصول على حقوق التصويت.

لا تؤمن معظم حكومات البلدان المضيفة بأن عليها التزامات ملزمة لها بتمثيل اللاجئين الذين بحثوا عن اللجوء داخل حدودها. وفي الواقع، فإن البلدان المضيفة لا تنفك تؤكد بشكل روتيني وعلني في المناقشات، حول التهجير القسري وفي التطبيقات العملية، بأن واجبها في تمثيل مواطنيها يتطلب منها التصدي للإجراءات التي تهدف إلى «تحسين وضع اللاجئين» وتطبيق «المواثيق الدولية الخاصة بحماية اللاجئين»، و «تعزيز ... واستيعاب ... وقبول اللاجئين».[٤] وهذه كلها عناصر مركزية لولاية مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين UNHCR، والتي تكون اللجنة التنفيذية للمفوضية هي المسؤولة بالإشراف عليها.

إن الاستنتاج الذي لا مفر منه هو أنه: لا يمكن للاجئين الاعتماد على الدولة المضيفة لهم في تمثيلهم. فما لم يحصل اللاجئ على جنسية جديدة، فلن يتم تمثيله من قبل أي دولة - وبالتالي لن يكون له أي تمثيل في اللجنة التنفيذية ما لم تُعد هيكلة هذه الهيئة لتشمل ممثلين عن اللاجئين.

## منظمة العمل الدولية (ILO): سابقة في تمثيل اللاجئين

إنه لمن حسن الطالع أن يكون الهيكل البديل - الذي تبنته منظمة العمل الدولية (ILO)- بمثابة أنموذج لإعادة هيكلة اللجنة التنفيذية التابعة للمفوضية. ويتيح هيكل الحاكمية ثلاثي التركيب لمنظمة العمل الدولية التمثيل المباشر للمجموعتين من السكان الأكثر تأثراً بقرارات منظمة العمل الدولية (ILO)، وهم: العمال وأرباب العمل. فالعمال وأرباب العمل يشكلان معًا ٥٠٪ من مجلس إدارة منظمة العمل الدولية (وهو ما يقابل اللجنة التنفيذية التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)، بالإضافة إلى ٥٠٪ من الهيئات الأخرى المكوّنة لها من مثل مؤتمر منظمة العمل الدولية.

إن الأساس المنطقي عند منظمة العمل الدولية ILOs لهذه الهيكلة هو منح «أصوات متساوية للعمال وأرباب العمل والحكومات لضمان» أن آراء العمال وآراء أصحاب العمل «قد انعكست مباشرة» في «تشكيل السياسات والبرامج».[٥] فإذا ما استبدلنا «اللاجئين» بـ «العمال» و «أصحاب العمل» أعلاه، فإننا نرى أن نموذج منظمة العمل الدولية مبني على المبادئ ذاتها التي أصبحت مقبولة على نطاق واسع كأساس ضروري لاستجابات النزوح القسري. يتوجب على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR الآن، لكي تحتفظ بأهميتها وسلطتها

«أليخاندرا ماسياس ديلغاديلو» Alejandra Macías Delgadillo، المديرَة التنفيذية لمجموعةِ الوصولِ للجوءِ - المكسيك، مُتَحَدِّثَة في جلسةِ استماعٍ في لجنةِ البلدانِ الأمريكيةِ لحقوقِ الإنسانِ، واشنطن العاصمة، ٢٠١٩ (المصدر: الوصول للجوء).

الأخلاقية، بناء هيكل إداري منقح مماثل لهيكل منظمة العمل الدولية (ILO).

إنّ المقترحات لتمثيل اللاجئين في صنع القرار العالمي تواجه أحيانا مقاومة على أساس وجود قلق يتعلق بأن شبكات تمثيل اللاجئين ذاتها ليست ديمقراطية تمامًا. وإذا ما تجاوزنا العبثية في تطبيق هذه الحجة على اللجنة التنفيذية - وذلك لأنّ الدول ذاتها ليست ديمقراطية تمامًا أيضًا -فإن نموذج منظمة العمل الدولية يقدم طريقة عملية بسيطة لدحض هذه الحجة، على النحو التالي: يكون اختيار ممثلي منظمة العمل الدولية الذين لا يمثلون الدول «بالاتفاق مع المنظمات الوطنية الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل والعاملين»على التوالي.[٦] مع ظهور منظمات يتولى قيادتها اللاجئون RLOs والشبكات النشطة في جميع أنحاء العالم، نجد أن الهياكل التنظيمية اللازمة لاختيار الممثلين هي موجودة بالفعل بشكل مُرض. ومع التوافر المجاني للعدد الكبير اليوم من أدوات الاتصال الرقمي والترجمة الرقمية، فيمكن تحقيق المشاركة على نطاق واسع في عمليات الاختيار بسهولة بالغة. ويمكن بالتالي للجنة التنفيذية التابعة للمفوضية أن تكرر بكل يسر وسهولة نهج منظمة العمل الدولية، مع ممثلي اللاجئين الذين يُختارون على المستوى الوطني أو الإقليمي.

## اقتراحنا إلى اللجنة التنفيذية

نحن نؤمن بأن أي اقتراح يتعلق بتمثيل اللاجئين في اللجنة التنفيذية يجب أن يتأتى من خلال عملية شاملة تضم اللاجئين في جميع أنحاء العالم. لذا، سنقدم تاليا بعض الأفكار الأولية لما قد يتضمنه مثل هذا الاقتراح، بوصفه وسيلة لإثارة التفكير والحوار من قبل أولئك الذين لديهم تجربة عاشوها في التهجير القسري، وكذلك من قبل غيرهم ممن يعملون معهم ومن أجلهم.

التمثيل العادل: يجب أن يكون ممثلو اللاجئين ممثّلين في اللجنة التنفيذية للمفوضية بشكل عادل، بحيث يشكلون ٥٠٪ من الهيئة، ويكون للدول الـ ٥٠٪ الأخرى. وهذ التمثيل الذي نسبته خمسون بالمئة يتماشى مع أنموذج منظمة العمل الدولية (ILO)، كما يضمن أن يكون للاجئين صوت حقيقي في اللجنة التنفيذية؛ وأي تمثيل أقل من هذا

سيعني – بالضرورة- أن أولئك الأكثر تأثراً بالقرارات المتخذة سيطاح بهم بالتصويت من قبل الآخرين.

الاختيار من قبل اللاجئين: يجب أن يُختار ممثلو اللاجئين من قبل اللاجئين أنفسهم، وليس من قبل الدول أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR. كما ينبغي ألّا تشارك الدول في تقرير أي اللاجئين هم الممثلون الأنسب. وإذا كان يتوجب على الدول تقديم أوراق اعتماد رسمية لجميع ممثليها في جميع هيئات الأمم المتحدة، فيجب أن يتضمن أي إجراء رسمي يتعلق بتمثيل للاجئين حكمًا تلقائيا يلزم الدول بتقديم أوراق اعتماد أي ممثل للاجئين قد وقع عليه الاختيار.

التمثيل المتنوع: من الضروري ضمان التمثيل الدقيق لتجارب النزوح المتنوعة. وفي الوقت الذي نجد أن هناك العديد من الطرق لتحقيق تنوع التمثيل، فإن بعض الأفكار التي يمكن تجليتها تشمل: أ) دعوة كل شبكة إقليمية يتولى قيادتها اللاجئون إلى ترشيح عدد معين من الممثلين. وسيكون لهذا ميزة السماح لكل شبكة أن تبتكر [بذاتها] عملية الاختيار الخاصة بها، بدلاً من فرض طريقة بعينها على جميع المناطق. ب) تخصيص المقاعد التمثيلية بشكل متناسب مع عدد اللاجئين في البلد المضيف. فعلى سبيل المثال، إذا كان في بلد ما ثلاثة ملايين لاجئ، قد يختار هؤلاء السكان اللاجئين تسعة ممثلين لهم، بينما إذا كان هناك مليون شخص لاجئ، فسيختارون ثلاثة ممثلين لهم. وقد تقوم المجموعات الصغيرة من اللاجئين بالأخذ بمبدأ التناوب فيما بينها في اختيار ممثليهم. ج) لكل دولة تشارك في اللجنة التنفيذية أن تقوم باختيار ممثل اللاجئين المقابل المقيم في تلك الدولة. ولكن لكل هذه الخيارات – لا شك- مزايا ومثالب تجدر دراستها ومناقشتها جنبًا إلى جنب مع الخيارات الأخرى غير المذكورة هنا .

هناك بالفعل عدد من الشبكات الإقليمية التي يتولى قيادتها اللاجئون، مثل RELON في إفريقيا و APNOR في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، والتي تم ربطها بشكل جماعي في شبكة عالمية، وهي الشبكة العالمية التي يتولى قيادتها اللاجئون.[٧] وأعضاء هذه الشبكات الإقليمية ممثلون بالمنظمات التي يقودها اللاجئون، وهي المنظمات المتجذرة في مجتمعاتهم، والحائزة على ثقة المجتمع. وتشكل جميع هذه الكيانات مجتمعة معًا بنية تحتية للحاكمية التشاركية، يمكنها مواجهة التحدي المتمثل في اختيار ممثلي اللاجئين كأعضاء في اللجنة التنفيذية للمفوضية وتجهيزهم.

يتوجب على الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل أن يتبلور هذا [على أرض الواقع] إصدار قرار يطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مراجعة القرار رقم ٦٧٢ (VVX) ٦٧٢- وهو القرار الذي أنشأ اللجنة التنفيذية للمفوضية – حتى يسمح بوجود ممثلي اللاجئين [بشكل قانوني]. نحن نؤمن أنه لم يعد بالإمكان تأجيل التمثيل العادل للاجئين: لقد حان الوقت لهذا التغيير.

**بهاتي كانيامانزا**
*bahati.kanyamanza@asylumaccess.org*
*@BKanyamanza*
مدير مشارك للشراكات، في [منظمة] الوصول لطلب اللجوء، ومؤسس مشارك في منظمة الشباب الدولية كوبورواس COBURWAS للانتقال بأفريقيا

**وإميلي أرنولد فرناندیز**
*emily.arnoldfernandez@gmail.com*
*@EDAsylumAccess*
الرئيس والمدير التنفيذي السابق [لمنظمة]الوصول لطلب اللجوء؛ وشريك بحثي في مبادرة قانون اللاجئين بجامعة لندن

١. bit.ly/grand-bargain
٢. الشبكة العالمية التي يتولى قيادتها اللاجئون (2019) المبادئ التوجيهية للمشاركة الهادفة كقيادة تحويلية: مبادئ توجيهية للعمل الملموس
bit.ly/refugee-participation-guidelines
٣. توفير الموارد لمبادرة قيادة اللاجئين «تقدم بطلب للحصول على منحة»
www.refugeeslead.org/apply
٤. النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، المادة 8
bit.ly/UNHCR-statute
٥. منظمة العمل الدولية ILO «حول منظمة العمل الدولية» ILO
bit.ly/about-ILO
٦. منظمة العمل الدولية ILO «مؤتمر العمل الدولي»
bit.ly/ILO-conference
٧. https://globalrefugeenetwork.org

# ليس الأمر مجرد حجز مقعد على الطاولة: مشاركة اللاجئين وأهمية الاستماع [لهم]

تريستان هارلي (Tristan Harley) وسويون لي (Suyeon Lee) ونجيبة وازفادوست (Najeeba Wazefadost)

**يُعَدُّ المنتدى العالمي للاجئين لعام ٢٠١٩ –على وجه التحديد- ذا قيمة خاصة لضمّه ممثلين عن اللاجئين. هناك الكثير لنتعلمه من خلال إيلاء اهتمام خاص للخطابات التي ألقاها اللاجئون - أي من خلال الاستماع الفعليّ إلى أصواتهم.**

عقدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR) أول منتدى عالمي للاجئين (GRF) في كانون الثاني من عام ٢٠١٩، حيث جلب أكثر من ٣٠٠٠ مشارك لتمحيص منهجيات جديدة لمعالجة[قضايا] حماية اللاجئين ولإيجاد حلول [لقضاياهم] على المستوى العالمي. وقد كان أحد أكثر الجوانب التي تم الاحتفال بها في المنتدى هو الانضمام غير المسبوق لممثلي اللاجئين، فكان هناك ٧٠ لاجئًا من ٢٢ دولة منشأ و ٣٠ دولة مضيفة لهم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ألقى ممثلو اللاجئين كلمات في جميع اللجان تقريبا التي انعقدت على هامش المؤتمر. وقد أدركت المفوضية بعد الحدث أن «الدور المحوري الذي يقوم به اللاجئون [أنفسهم] سواء في التحضير أو المشاركة في المنتدى قد ...أظهر أهمية الحفاظ على اللاجئين في قلب القضايا التي تتعلق بحياتهم ومستقبلهم»، وبالتالي التأطير لـ « سابقة مهمة» ولتكون بمثابة «أنموذج للممارسات الجيدة في المستقبل».[١]

على الرغم من أن تمثيل اللاجئين هذا في المنتدى العالمي GRF لم يتجاوز ٢٪ فقط من إجمالي المشاركين، إلا أنه استجاب لنداءات مجتمعات اللاجئين لمزيد من اندماجهم، وبالتالي فهذا قد شكّل المحاولة الأكبر حتى الآن التي تضافرت فيها الجهود من قبل المفوضية والدول لدمج وجهات نظر اللاجئين على المستوى الشخصي وعلى مستوى حوارات حكومية دولية رفيعة المستوى. وعلى الرغم من أن التحليل التاريخي الأخير قد أظهر أن اللاجئين لعبوا دورًا أساسيًا في تطوير ميثاق اللاجئين لعام ١٩٥١ كما لعبوا دورا أيضا في السنوات الأولى من عمل المفوضية، إلا أنهم ظلوا في منأى عن نظر الدول وعن نظر الآخرين كأصحاب شأن شرعيين مستقلين.[٢] وقد شارك ممثلو اللاجئين في الآونة الأخيرة في الاستشارات الرسمية وغير الرسمية التي أدت إلى إقرار الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR)[٣] لعام ٢٠١٨ وذلك على الرغم من أن مشاركتهم هذه كانت أقل بروزًا من مشاركتهم في المنتدى العالميGRF.

لقد تركز جلّ الاهتمام فيما يتعلق بمشاركة اللاجئين في المنتدى العالمي GRF – حتى الآن – على أعداد اللاجئين الحاليين وتنوعهم. ولكن مازال الاهتمام موجها بشكل أقل إلى الخطابات التي ألقاها ممثلو اللاجئين، والتي لها صلة مستمرة بالنظام الدولي للاجئين. لذا، يمحّص هذا المقال بعض الرسائل و[جملة من] الأفكار الرئيسية التي أثارها هؤلاء المناصرون بالإضافة إلى تمحيص بعض مقترحاتهم للإصلاح. وهذا المقال يشجع أيضًا القراء على التفاعل مباشرة مع كل واحدة من الخطب الـ٦٤ التي ألقيت، والتي تتوفر كفهارس كاملة مع روابط إنترنت لكل واحدة من التسجيلات.[٤]

## تحديد الذات

يصبح من الواضح، عند الاستماع إلى اللاجئين يتحدثون في افتتاح المنتدى العالميGRF، أن المتحدثين قد قدموا أنفسهم بطرق متعددة ومختلفة. ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذا التعريف بالذات لا يتماشى على الدوام مع المسميات أو مع العلامات الوصفية الممنوحة للمتحدثين في برنامج المنتدى. ففي حين أن العديد من المتحدثين قد عرّفوا بأنفسهم كلاجئين حاليين أو كلاجئين سابقين (وفي بعض الحالات كانوا فخورين صراحة بهذه الهوية)، ظهر البعض الآخر منهم متخوفًا من تسمية «اللاجئ» ومتخوفا كذلك من كيفية تأثير ذلك على حصولهم على الحقوق الأساسية في البلدان المضيفة لهم. فقد أشار فيليكس سيساي (Felix Sesay)، وهو أحد رعاة اللاجئين المشاركين في الحدث،[٥] إلى أنه كان من الصعب وصفه بأنه لاجئ لأن ذلك يعني أنه لا يستطيع الحصول على التعليم عندما بحث طالبا الحماية في غانا. وأعربت هينا شيخاني (Hina Shikhani)، بالمثل، عن عزمها عدم تركها – قائلة: «أي تسمية تقيد قدراتي وإمكانياتي» عندما سعت إلى الالتحاق بالتعليم العالي بصفتها لاجئة أفغانية في باكستان.

لقد أكد العديد من المتحدثين على إنسانية النازحين، وبيّنوا سعيهم إلى تأطير حماية اللاجئين ضمن خطاب يتعلق بحقوق

الإنسان أكثر شمولية. فأبرزت اللاجئة الروهينية السابقة عزيزة نور (Azizah Noor)، على سبيل المثال، القضية قائلة: «إنّ اللاجئين هم بشر أيضًا. كل شخص على هذه الأرض له حقوق إنسان». وقد تشاركت اللاجئة الأفغانية هينا شيخاني (Hina Shikhani) الدعوة للمعاملة المتساوية ذاتها من خلال اقتباس من شاعر لاجئ لم تذكر اسمه، ما نصه: «ماذا لو كنتُ لاجئًا؟ أنا إنسان أيضًا».

وقدّم متحدثون آخرون أنفسهم بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان. فقدمت أندريا أيالا (Andrea Ayala) نفسها على أنها محامية ومثلية وعلى أنها شخص غير ثنائي ومدافعة عن حقوق الإنسان. وتحدث جميعهم عن أهمية المشاركة الهادفة للاجئين وعن الحاجة إلى معالجة العوائق التي تحول دون المساواة بين الجنسين، والحاجة كذلك إلى إبراز أصوات النساء والفتيات اللاجئات. وفي السياق ذاته، وصفت تينا ورينيه ديكسون (Tina and Renee Dixson) دوريهما كمدافعتين عن حقوق الإنسان وكمناصرتين عن حقوق النازحين من المجتمع المثلي LGBTIQ+.

إن تحديد الذات هذا للمتحدثين اللاجئين كمدافعين عن حقوق الإنسان أمر جدير بالملاحظة، وذلك لأنه يضفي الشرعية على حق هؤلاء المناصرين في المشاركة بشكل مختلف في منتديات صنع القرار. فكما يؤكد إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ من جديد، فإنه «يحق لكل فرد، سواء بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، الترويج والسعي من أجل حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتفعيلها على الصعيدين الوطني والدولي».[٦]

## التمثيل

والملاحظة الرئيسية الأخرى [المستقاة] من الخطابات هي التباين الواضح بين المتحدثين فيما يتصل بمن سعوا لتمثيله. فتحدث بعض الخطباء باسم المنظمات والشبكات التمثيلية القائمة، سواء كمتحدثين رسميين منتخبين أو كمؤسسين أو كأعضاء. وقد شمل ذلك العديد من المتحدثين المرتبطين بالشبكة العالمية التي يتولى قيادتها اللاجئون (وهي التي تأسست عام ٢٠١٨ لتسهيل عملية تمثيل للاجئين في صنع السياسات الدولية بشكل أكبر) والمجلس الاستشاري العالمي للشباب (الذي أنشأته المفوضية في عام ٢٠١٧ لتعزيز عملها مع الشباب اللاجئين وعملها من أجلهم). وقد دلّ ظهور هذه المبادرات على جدوى مشاركة اللاجئين وضرورتها في حوارات القانون والسياسات الدولية. كما كشفت هذه المشاركة زيف بعض الافتراضات غير الدقيقة والبالية التي مفادها بأن اللاجئين إما ضعفاء للغاية أو غير مهرة أو أنهم غير قادرين على المشاركة.[٧]

وحدّد العديد من المتحدثين مشاركتهم بأنها تمثيل رمزي للاجئين في العالم. فأشارت سوزان جريس دوكو (Susan Grace Duku)، على سبيل المثال، إلى ذلك بالقول: «أشعر بالعبء والمسؤولية [الملقاة] على عاتقي ... لأتحدث اليوم نيابة عن ... اللاجئين في جميع أنحاء العالم». وصرحت مليكة شيخ الدين (Melika Sheik-Eldin) بمثل ذلك [قائلة]: «إننا لا نتحدث اليوم عن أنفسنا. نحن نتحدث عن ملايين اللاجئين ... الذين ... لا صوت لهم». فركز حديثها على احتياجات اللاجئات المسنات اللائي يتعرضن للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي واللائي غالبًا ما يتم استبعادهن من المناقشات حول [قضايا] حماية اللاجئين.

أما بالنسبة لآخرين، فقد كانت مشاركتهم متعلقة [كليًا] بمجتمع معين من اللاجئين. فقد نوهت عزيزة نور (Azizah Noor) إلى أنها وجدت نفسها «ممثلة لأصوات نساء الروهينجا اللواتي واجهن فظائع يصعب تصورها في مكان [هي تقول] كنت ذات مرة اسميه الوطن. ويشمل ذلك الاغتصاب المنظم والتعذيب وقتل العائلة والأصدقاء». وحاولت أندريا أيالا (Andrea Ayala) لفت الانتباه إلى محنة الأفراد غير القادرين على المشاركة، فقالت: «أنت تراني»، «لكنني أريدك أن تقابل كاميلا التي كانت تبلغ من العمر ٢٦ عامًا امرأة متحولة من السلفادور ... لقد رُفض طلب كاميليا للجوء من قبل حكومة الولايات المتحدة، وعادت إلى السلفادور. فقُتلت على يد ضباط الشرطة بعد يومين فقط من عودتها».

وأخيرًا، ألقى متحدثون آخرون الضوء على تحديات التمثيل ذاته، سواء داخل مجتمعات اللجوء أو مع أصحاب الشأن على النطاق الأوسع. فالعديد من قادة اللاجئين يدركون الحاجة إلى ضرورة ضمان التنوع داخل المجتمعات التي يمثلونها. فشارك تشارلز بوريكوماسو نسينجا (Charles Burikumaso Nsenga) رؤيته قائلا: «أنا، كرجل، لا أستطيع أن أحدد كل احتياجات المجالات المختلفة وقطاعات المجتمع المتعددة». واقترح مصطفى عليو (Mustafa Alio) وجود معيار مزدوج عندما شكك أصحاب الشأن في مسألة تمثيل قادة اللاجئين أو مجموعات اللاجئين، فقال: «إنه من قبيل العذر الذي يستخدمه الكثير من الناس»: [قولهم] «من تمثل أنت ولماذا عليك المشاركة؟». فأكد عليو، وهو مستشار اللاجئين الأول المعين للحكومة الكندية، أن «المشاركة الهادفة

هي عملية ستستغرق وقتًا وجهدًا»، وأبرز حاجة أصحاب الشأن الخارجيين إلى دعم زيادة عملية التمثيل بالمبادرات التي يتولى قيادتها اللاجئون [أنفسهم]. ويمكن لهذا الدعم أن يشمل المساعدة المالية، والتدريب على المهارات للأنشطة التشاركية والانتخابات، أو حتى الموازرة وإصلاح القانون لإزالة بعض الحواجز التي يواجهها اللاجئون وتعيق مشاركتهم.

## رسائل مفتاحية

كانت واحدة من أهم السمات التي ميزت خطابات اللاجئين عن خطابات أصحاب الشأن الآخرين في المنتدى العالمي GRF، استخدامهم المكثف للروايات الشخصية. فغالبًا ما عرّج اللاجئون على قصصهم التي عاشوها في تجربة النزوح، فاستغلوا هذه الروايات لإلقاء الضوء على مشاكل نظام اللاجئين الدولي [الحالي]. وتبادلوا، بالإضافة إلى ذلك، الأمثلة المحلية والإقليمية والعالمية لأفضل الممارسات. وقد اشتمل ذلك على تطوير مبادرات يتولى قيادتها اللاجئون [أنفسهم]، وعلى مشاريع تعاونية مع الحكومات المضيفة ومع منظمات المجتمع المدني، وكذلك على برامج المنح الدراسية التي استفادوا منها. واقترح المتحدثون اللاجئون، علاوة على ذلك، توصيات سياسية قابلة للتنفيذ موجّهة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وإلى الجهات الإنسانية العاملة في هذا المجال وإلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). كما تناولت هذه التوصيات أبعاداً متعددة للنزوح، فكان من أبرزها ما يتعلق بالتعليم، وما يتعلق بتلبية احتياجات النساء والفتيات ومجتمعات المثليين LGBTIQ+، وكذلك مشاركة اللاجئين الهادفة في صنع القرار.

أما فيما يتعلق بالتعليم، فقد شدّد العديد من المتحدثين على الحاجة إلى توسيع فرص منح التعليم العالي. كما سلطوا الضوء على أهمية دمج الأطفال اللاجئين في أنظمة التعليم الوطنية وإلى توسيع نطاق التعليم عن بعد ليصل إلى المخيمات والبيئات الريفية. وأكد المتحدثون كذلك الحاجة إلى توفير فرص متساوية للنساء والفتيات وأعضاء مجتمع المثليينLGBTIQ + ودعوا إلى تلبية الاحتياجات الخاصة بهم ضمن استجابات رسم السياسات. وقد ألقت تينا ديكسون (Tina Dixson)، على سبيل المثال، الضوء على الحاجة إلى وجود «سياسات أفضل تحدد اللاجئين على أساس توجههم، وهويتهم الجندرية، وخصائصهم الجنسية». كما دعت الجمهور إلى معالجة «[مسألة] الإسكات المتعمد للاجئين واستبعاد من كان منهم من مجتمع المثليين LGBTIQ" من المناقشات والوثائق المتعلقة بالسياسة، منوهة في الوقت ذاته إلى عدم وجود أي إشارة - حاليا - إلى لاجئ مثلي LGBTIQ + في المنتدى العالمي GCR.

وأخيراً، أعرب العديد من المتحدثين عن أهمية تطبيع مشاركة اللاجئين المتنوعة والشاملة والمستدامة عبر سلسلة من مجالات صنع القرار. وقد عبّر البيان الختامي للشبكة العالمية التي يقودها اللاجئون، على سبيل المثال، عن مقترحات عملية لتعزيز المشاركة الهادفة للاجئين وللمجتمعات المضيفة لهم في القرارات التي تؤثر على حياتهم، ألا وهي: أولاً، دعوا المفوضية السامية لشئون اللاجئين (UNHCR) وأصحاب الشأن الآخرين إلى ضرورة دعم إنشاء مقعد مراقب واحد على الأقل للاجئين في اللجنة التنفيذية واللجنة الدائمة للمفوضية (UNHCR). ثانياً، ساندوا المفوضية والمؤسسات الإقليمية للعمل مع ممثلي اللاجئين من أجل إنشاء هيئة استشارية يتولى قيادتها اللاجئون، يكون من شأنها أن توجه [وترشّد] الاستجابات حول حماية اللاجئين على المستوى الإقليمي. ثالثًا، دعوا جميع أصحاب الشأن إلى زيادة الموارد النقدية والموارد غير النقدية لدعم المشاركة التي يقودها اللاجئون. ومن الجدير بالذكر هنا أن مقترحات الإصلاح هذه قد انبثقت عن المشاورات مع اللاجئين ومع الشبكات التي يتولى قيادتها اللاجئون، والتي عقدت قبل المنتدى في ست مناطق [من العالم]، وهي (أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ).

## الاستماع للاجئين والاستجابة لهم

لا يقتصر تمكين المشاركة الهادفة للاجئين فقط على منحهم الفرصة للتعبير عن آرائهم في المؤتمرات الدولية الكبرى؛ فما لا يقل أهمية عن ذلك هو كيفية استماع أصحاب الشأن الآخرين إلى هذه الأصوات والاستجابة لها. فهل المؤسسات والمنتديات مصمّمة بذاتها بشكل مناسب لتتمكن من الاستماع بشكل ملائم إلى آراء الأشخاص المهجرين قسراً؟ وهل أخذت آراء المناصرين للاجئين على محمل الجد وعُولجت بشكل ملائم؟ لذا، يتوجب على الأفراد والمؤسسات تكييف الطرق التي نستمع بها ونستجيب لها حتى تصبح مشاركة اللاجئين ذات فائدة تُرجى.

إن الاستماع المناسب، بالنسبة للأفراد، يتطلب التعامل مع رسالة المتحدث وفقًا لشروطها الخاصة، وليس مجرد الشعور بالتعاطف مع (أو التعبير عن) الصعوبات التي خبرها المتحدث أو تجاربه الشخصية التي مر بها. أما بالنسبة للمؤسسات، فإن تسهيل الاستماع المناسب يتطلب إنشاء منتديات وآليات مناسبة، مادية وافتراضية. وهذا يشمل

تسجيل ما قيل بشكل صحيح، وتقديم ردود مدروسة على مقترحات الإصلاح، وترك مساحة كافية للتفكير لظهور الأفكار البديلة. إن أي إجراء مقصود حقيقي لا بد أن يكون له نتائج غير متوقعة، كما يتوجب أن يدعم شكلاً من أشكال المشاركة التي قد تفضي إلى نتائج قد لا يفضلها أصحاب السلطة.[٨] وعلى الرغم من أن المنتدى العالميGRF لعام ٢٠١٩ كان خطوة مهمة إلى الأمام من حيث الطريقة التي ضَم بها ممثلي اللاجئين، إلا أنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام إلى كيفية استماعنا واستجابتنا للاجئين في مناقشات السياسة كما حصل في مناقشاتنا هذه.

**تريستان هارلي** *tharley@actforpeace.org.au*
*@drtristanharley*
مستشار، [منظمة] العمل من أجل السلام؛ منتسب لـ مركز كالدور للقانون الدولي للاجئين، جامعة نيو ساوث ويلز (UNSW)، سيدني

**سوين لي** *slee@actforpeace.org.au*
مستشارة، [منظمة] العمل من أجل السلام

**ونجيبة وازفادوست**
*najeeba.w.coordinator@gmail.com*
*@NajeebaWazefado*
مستشارة، [منظمة] العمل من أجل السلام، الرئيس التنفيذي لشبكة آسيا والمحيط الهادئ للاجئين؛ مؤسس مشارك، الشبكة العالمية التي يتولى قيادتها اللاجئون

١. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (*2020*) مخرجات المنتدى العالمي للاجئين bit.ly/GRF-outcomes؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (*2020*) ملخص المشاركة والتعهدات في المنتدى العالمي للاجئين bit.ly/GRF-participation-pledges

٢. هارلي تي (2021) «إعادة النظر في مشاركة اللاجئين: مساهمات اللاجئين المبكرة في [صياغة] قانون وسياسة اللاجئين الدولية»، [مجلة] استقصاء [شئوون] اللاجئين ربع السنوية، العدد 40 bit.ly/participation-revisited

٣. انظر بهرام آه (2020) «بين ثناء الآخرين الظاهري والتمثيل الذاتي [الحقيقي]: المناصرة التي يتولاها اللاجئون [أنفسهم] والاشتراك في [رسم] سياسة اللاجئين الدولية» bit.ly/tokenism-self-representation

٤. «التحدث من التجربة: فهارس كاملة لخطب ألقاها اللاجئون والأشخاص الذين عاشوا تجارب [حقيقية] من النزوح في افتتاحية المنتدى العالمي للاجئين لعام 2019» bit.ly/speeches-bibliography-GRF

٥. (UNHCR) «رعاة اللاجئين» المشتركين مع مفوضية الامم المتحدة للاجئين bit.ly/refugee-co-sponsors

٦. إعلان الأمم المتحدة بشأن حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً وحمايتهما. bit.ly/UN-declaration

٧. الشبكة العالمية التي يتولى قيادتها اللاجئون (2022) السلطة والهوامش: حالة مشاركة اللاجئين bit.ly/power-margins

٨. يستكشف أندرو دوبسون هذه الفكرة في كتابه [المعنون] الاستماع من أجل الديمقراطية: الاعتراف والتمثيل والمصالحة

# نقل السلطة في النزوح القسري: الحاجة إلى تغيير تنظيمي داخلي

**سناء مصطفى (Sana Mustafa) وديبا نامبيار (Deepa Nambiar) وراهول بالاسوندرام (Rahul Balasundaram)**

**يعد التعلم التنظيمي والالتزام والإجراءات التي تركز على قيادة اللاجئين وتوطينهم [أقلمتهم] أمورًا ضروريَّة إذا ما كان ثمّة إرادة لنقل السلطة في قطاع النزوح القسري.**

لقد أصبحت الجهات العالمية الفاعلة تدرك، على نحوٍ متزايد، أنّ أولئك الذين لديهم تجربة معيشية في النزوح القسري وحلفاءهم من المجتمع المضيف هم من يقودون، بشكل مستدام وبشكل فعال من حيث التكلفة، الحلول الشاملة الموجهة للمجتمع في المجتمعات المضيفة للاجئين. وعلى الرغم مع ذلك، فإنّ أولئك الذين لديهم خبرة معيشية وحلفاءَهم غالبا ما يُستبعدون في النظام الإنساني والتنموي الحالي، ولديهم فرص ضعيفة لتلقي الدعم المالي أو لإشراكهم في [عملية] صنع الاستراتيجيات الرئيسية وفي عمليات صنع القرار.

لقد كرّست المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR التزامها بالمشاركة الهادفة للاجئين في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام ٢٠١٨، كما أنها ما زالت تواصل تعزيز هذا الهدف كما حصل خلال المنتدى العالمي للاجئينGRF في عام ٢٠١٩ وفي اجتماع المتابعة للمسؤولين رفيعي المستوى في عام ٢٠٢١. وغدت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية NGOs تحذو حذو المفوضية من خلال التوقيع على تعهد مشاركة الشبكة العالمية التي يتولى قيادتها اللاجئون (والتي تهدف ابتداءً إلى الترويج للمنظمات التي يقودها اللاجئون (ROLs))، وكذلك من خلال زيادة

تمثيل المتحدثين من اللاجئين في الفعاليات ذات الصبغة الجماهيرية. وقد كان هناك أيضًا تشديد على تسريع عملية الأقلمة على مدار السنوات القليلة الماضية، في المحافل من مثل القمة العالمية للعمل الإنساني في عام ٢٠١٦ التي التزمت فيها المنظمات الإنسانية والجهات المانحة بتقديم ما لا يقل عن ٢٥٪ من التمويل الإنساني بشكل مباشر إلى المنظمات المحلية والوطنية من خلال ما سمّي بـ «**الصفقة الكبرى**».[١]

ومع ذلك كلّه، فإنّ هذه الالتزامات، لم تتحقق واقعيًّا. وعلى الرغم أيضا من التعهدات بالأقلمة، فإن النسبة المئوية للتمويل الإنساني المقدم مباشرة إلى الجهات الفاعلة المحلية منها والوطنية قد انخفضت فعليًا من ٢٫٨٪ في عام ٢٠١٧ إلى ١٫٢٪ في عام ٢٠٢١.[٢] وما يثير الدهشة أكثر هو أننا نقدّر أنه من مجموع ٣١٫٣ مليار دولار أمريكي المتوافرة في النظام الإنساني العالمي، فإن أقل من ١٪ من هذا التمويل يذهب مباشرة إلى المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs.[٣] وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم أيضا من التزام المفوضية بـ [تعزيز] المشاركة الهادفة للاجئين، فإن أقل من ٣٪ من مجموع ما يزيد عن ٣٠٠٠ مشارك في المنتدى العالمي للاجئين GRF في عام ٢٠١٩ كانوا من اللاجئين.[٤]

لم يكن فشل هذه الالتزامات مفاجئًا في ضوء الممارسات الحالية وديناميكيات السلطة داخل قطاعنا. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي نسمع فيه بشكل متزايد عن الاهتمام بالتمويل والشراكة مع المنظمات المحلية (بما في ذلك RLOs)، فإننا نرى التوقعات ذاتها مستمرة من الناحية المهنية والمتمثلة بأن يلتزم هؤلاء الشركاء بالمعايير ذاتها المطبقة والشائعة ضمن «ثقافة البيض المهيمنة» التي نعرّفها بأنها الطرق التي تشكّل بها معايير الأشخاص البيض المنحدرين من أصل أوروبي وتفضيلاتهم ومخاوفهم بشكل طاغٍ عملَنا ومؤسساتنا، وهي كذلك الطريقة التي نرى بها أنفسنا ونتفاعل بها مع بعضنا البعض، وكيف نتخذ القرارات.[٥] وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، طلاقة التحدث باللغة الإنجليزية والتفكير بشكل خطي والأنشطة المجدولة زمنيا. وعندما لا يستطيع الشركاء المحليون أو عندما يتعذر عليهم التقيّد بطرق العمل هذه، فإنه يتحتم على الجهات الفاعلة الدولية العودة إلى الاعتماد على المسارات المعبدة جيدًا [المعروفة] من ذي قبل. فهذه الممارسات تعكس في المقام الأول مصالح الشريك الدولي، مثل الترتيبات التعاقدية الجانبية، والتمويل قصير الأجل الذي يعيق التطوير التنظيمي، والتعاون قصير الأجل مع الشركاء المحليين الذي يفتقر إلى الشفافية والمساءلة.

## الالتزام بالتغيير الداخلي: شرط مسبق لنقل السلطة

يتوجب على قطاعنا أن يعترف بديناميكيات القوة التي تسمح للجهات الدولية الفاعلة بفرض قواعد اللعبة، وأن يكون قادرا على تحليلها ومعالجتها. لقد حددت مجموعة **الوصول إلى اللجوء الآمن** "Asylum Access"، من خلال انخراطها مع القادة في الشبكة العالمية التي يقودها اللاجئون، ومع شبكة أصوات اللاجئين ومع منظمة Adeso Africa، وشبكة NEAR منذ عام ٢٠١٨، حددت الدور الحاسم الذي نستطيع نحن أنفسنا، بل نحتاج، أن نلعبه من أجل البدء بنقل السلطة إلى الجهات الفاعلة المحلية، ومن أجل دعم قيادة اللاجئين وبرامج التوطين [الأقلمة].

لقد وجدنا في رحلتنا خلال السنوات القليلة الماضية في مجموعة **الوصول إلى اللجوء الآمن** Asylum Access أن الشرط المسبق الضروري لتغيير السلطة في قطاع النزوح القسري هو الالتزام بالتغيير التنظيمي الداخلي والتعلم المستمر المرتكز على [عاملي] قيادة اللاجئين والأقلمة. وقد تعلمنا أنه من أجل المضي قدما نحو هذه الالتزامات، فإنه يتوجب علينا الالتزام بثلاثة مجالات واسعة.

## ١. فهم ديناميكيات السلطة

أولاً، يتوجب علينا، من أجل تصحيح الاختلالات المنهجية في استجابة اللاجئين، أن نتعرف إلى ديناميكيات السلطة القديمة منها والجارية الآن في قطاعنا. فقد كان الفصل بين التزامات الجهات الدولية الفاعلة (الهادفة إلى تحقيق قيادة اللاجئين والارتقاء بها) والواقع (بأن الكثيرين ما زالوا غير راغبين أو غير متأكدين من كيفية التخلي عن السلطة والسيطرة والرؤية والمساحة المتاحة) متجذرًا بشكل أساسي في التاريخ الاستعماري لقطاعنا وفي عنصرية الهيكلية المستمرة. فالعديد من الممارسات والكثير من المواقف الحالية مستمدة من الحقبة الاستعمارية: إذ تتدفق المساعدات من جانب القوى الاستعمارية السابقة إلى المناطق التي كانت مستعمرة سابقاً. فالمصطلحات المنتشرة نحو «بناء القدرات» ترسم صورة للسكان غير البيض بأنهم يفتقرون إلى المهارات؛ و[تعزز] تفضيل جداول الأجور للأجانب على الموظفين المحليين الذين يقومون بعمل مماثل في نفس المواقع؛ وغالبا ما يكون الوصول إلى التمويل مقصورا على عدد قليل من الجهات البارزة الحضور التي لها علاقات قائمة مع الجهات المانحة.

إن نقطة البداية لتحويل هذه المواقف وهذه الممارسات المتجذرة تكمن في الاستثمار في بناء المعرفة الداخلية في موضوعات مثل طغيان تفوق [العرق] الأبيض، ونزعة تفضيل الأبيض، والثقافة المهنية المهيمنة للبيض في قطاعنا، وتاريخ الاستعمار والاستعمار الجديد المستمر في النزوح القسري الأوسع نطاقا وفي أنظمة التنمية الإنسانية والدولية. ونحن نمتلك في مجموعة **الوصول إلى اللجوء الآمن** "Asylum Access" ميزانية مخصصة لدعم التدريب في هذه المجالات الرئيسية لزيادة الوعي والمعرفة داخليًا؛ ونحن نعقد بشكل منتظم ورش عمل حول مناهضة العنصرية والتنوع والإنصاف والإدماج (DEI) للموظفين ولأعضاء مجلس الإدارة؛ كما نعمل على تطوير عمليات صنع قرار شفافة وشاملة. وقد التزمنا أيضًا بمزيد من أموال التطوير المهني لدعم هذه العمليات.

لقد مكّننا تعلمنا في هذه المجالات من تغيير طريقة عملنا. فعلى سبيل المثال، وبدلاً من تبني الافتراض الخاطئ بأن الشركاء المحليين «يفتقرون» إلى القدرات أو الخبرة، أصبحنا نتعامل معهم على أساس أن لديهم المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة، ولكنهم غالبًا ما يفتقرون إلى الموارد اللازمة لتقوية منظماتهم وتوسيع مشاريعهم وبرامجهم. وقد أدى هذا التحول البسيط في النهج إلى بناء شراكات تعزز تبادل المعارف وبناء القدرات وحصول التأثير الشامل بدلاً من استمرار ديناميكيات أحادية الاتجاه قادمة من أعلى الهرم إلى أسفله، ما زالت طاغية في الشراكات القائمة حاليًا.

## ٢. الاستثمار في قيادة اللاجئين ومكافحة العنصرية و[دعم] التنوع والإنصاف والإدماج DEI

إن الاستثمار في قيادة اللاجئين، وفي القيادة المحلية ومكافحة العنصرية وفي [دعم] التنوع والإنصاف والإدماج داخليًا هو أمر أساسيّ لتحويل السلطة في قطاعنا. فعلى المنظمات أن تعيد تفقد هياكل قيادتها وحوكمتها وموظفيها للتأكد من أن أولئك الذين لديهم معرفة وخبرة مأخوذة عن قرب هم جزء من فرقنا، وهم من سيوجهون بشكل متزايد بوصلة المنظمة. وقد أطلقنا في مجموعة الوصول إلى اللجوء **الآمن** "Asylum Access" عملية تهدف إلى تسمية وتحليل وتحديث ممارساتنا في اتخاذ القرارات **الاستراتيجية المتعلقة** بالميزانية لدينا، مصحوبة بنية صريحة لتَشارُك السلطة بشكل منصف بين موظفي القيادة الذين يعملون في مقرنا العالمي وأولئك الذين يعملون في المنظمات الوطنية التي تتكون منها عائلة **الوصول إلى اللجوء الآمن** "Asylum Access".

لقد ألقينا أيضًا نظرة أعمق على كيفية زيادة تمثيل أولئك الذين لديهم تجربة معيشية في النزوح القسري داخل منظمتنا. وقمنا نتيجة لذلك بتغيير ممارسات التوظيف لدينا بشكل كبير، وذلك من أجل ضمان مشاركة دائمة للأشخاص الذين عانوا من النزوح القسري في عمليات التوظيف، وكذلك من أجل أن يتفهم الموظفون الآخرون قيمة التجربة الحيّة عند اتخاذ قرارات التوظيف. لقد حددنا أيضًا أهدافًا داخلية فيما يتعلق بتمثيل الموظفين ذوي الخبرة الحية للنزوح القسري. وبدأنا، بالإضافة إلى ذلك، في استخدام الترجمة الفورية بشكل أكثر انتظامًا، للتأكد من أنه ما زال بإمكان الذين لا يتحدثون الإنجليزية بطلاقة إيصال المفاهيم الدقيقة وتوجيه دفة العجلة التنظيمية.

أما على الصعيد الخارجي، فقد تعلمنا أهمية تقييم سلطتنا والقيمة المضافة لدينا فيما يتعلق بالشركاء، خاصة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي، بما في ذلك المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs. لقد ساعدتنا مراجعتنا هذه للأفكار في تحديد الدور الأمثل لنا في أي شراكة معينة، سواء كان ذلك في القيادة التشاركية أو في الدعم أو التنحّي كليًا. وسنكون من خلال الاستثمار في قيادة اللاجئين والقيادة المحلية ومكافحة العنصرية والتنوع والإنصاف والإدماج DEI، داخل مقرنا الرئيسي والمنظمات الوطنية، متجهزين بشكل أفضل للتعرف إلى الاختلافات الثقافية والتجارب الفريدة والاحتفال بهما والاستفادة منهما داخليًا [بيننا] ومع الشركاء. وفي المقابل، سيمكّننا ذلك، وعلى نحو أفضل، من تبنّي تدابير ذات تأثير حقيقي، استنادًا إلى النتائج التحويلية طويلة الأجل، قادرة على نقل السلطة نحو اللاجئين والجهات المحلية الفاعلة.

## ٣. تحديد الممارسة الموجهة بالصدمة وتطبيقها والمشاركة [فيها]

تقوم الشراكات التي تتسم بالإنصاف على التصميم المشترك، والقيادة المشتركة، والرؤية المشتركة، والثقة، والشفافية مع الجهات المحلية الفاعلة، لا سيما مع اللاجئين والمنظمات التي يقودونها RLOs.[٦] فالأساس المهم للمنظمات هو التعرف إلى الممارسة الموجهة بالصدمة والمشاركة فيها. فقد أدى الإقصاء الممنهج للجهات المحلية الفاعلة إلى وقوع قدر كبير من الصدمات للأفراد، وكذلك المنظمات، الذين لديهم تجربة معيشية في النزوح القسري. فالمبادئ التالية يمكن أن تضمن تحقق المشاركة المناسبة الموجهة بالصدمة، وتشمل: ضمان سلامة جميع أصحاب الشأن، واعتماد مبدأ الشفافية في عمليات صنع القرار، وتثمين التجربة الحية ودور المعرفة

المباشرة في تعزيز التعاون والمنفعة المتبادلة، والاستفادة من نقاط القوة لدى الأفراد والمجتمعات المتضررة من النزوح القسري، والاعتراف بالتأثير المستمر للصدمة التاريخية في تحدي الاضطهاد الممنهج والمؤسسي الذي يديم أمد الصدمة.[٧]

## الدروسُ المستفادة وطرق المضيّ قدما

لقد تعلمنا، خلال رحلتنا القصيرة والمهمة نحو نقل السلطة داخليًا في مجموعة **الوصول إلى اللجوء الآمن** "Asylum Access"، درسين رئيسيين:

أولاً، يتطلب إحداث تغيير حقيقي وتحوّلي، على المستوى الشخصي وبين الأفراد وعلى المستوى التنظيمي، التزامًا شديدا من القيادة في جميع مستويات المنظمة. ويشمل هذا تحديد الداعمين الأبطال الداخليين في مجلس الإدارة وبين الموظفين، وتطوير عملية مشتركة في تصميمها بين مجلس الإدارة والمنظمة، وتخصيص قدر كبير من الطاقة والوقت والموارد لعملية التعلم وعدم التعلم المستمرة.

ثانيًا، إن عملية إحداث تغيير داخلي عملية صعبة، وإن الجهود المبذولة نحو تطبيق الإدماج ومعالجة ديناميكيات السلطة في جميع أركان عملنا قد تكون عملية باهظة الثمن وتستغرق وقتًا طويلاً. وربما تكون الخطوات الإضافية التي اتخذت على هذه الصعيد (مثل الإعداد للترجمة، وتنظيم الاجتماعات عبر النطاقات الزمنية المختلفة، وتخصيص وقت الموظفين للمشاركة في تصميم جداول الأعمال، والحصول على توصيات الجميع) قد عُدَّت، بالخطأ أو على نحو غير مقصود: «غير فعالة»، وتحديدا داخل المنظمات التي تسيطر عليها ثقافة هيمنة الجنس الأبيض. لكن تجربتنا كشفت، مع ذلك، أن الاستثمار في الوقت والموارد من أجل التغيير الداخلي تؤدي إلى تحسين التواصل والثقة، وكذلك تحسين الشراكات التي تستفيد حقًا من المهارات الفريدة لأولئك الذين لديهم خبرة معيشية حيّة في النزوح القسري وفي المجتمعات المحلية وذلك لإحداث تغيير طويل الأجل.[٨]

إنّ التغييرات الداخلية في المنظمات الدولية لا تشير إلى التزام قوي نحو الإنصاف والإدماج فحسب، بل تضع أيضًا حجر الأساس لتحويل السلطة عبر قطاع النزوح القسري. وعلى الرغم من هذا، يجب ألّا تقع الالتزامات والإجراءات الداخلية في فخ تكرار الجهود الكلامية الرمزية التي تُبذل لمرة واحدة وتأمل في التعامل مع التحديات التنظيمية. فالاستثمارات في التغيير الداخلي سينعكس بمرور الوقت، ليس في مشاريع تتسم بمستويات أخلاقية رفيعة وبفعالية كبيرة واستدامة عالية فحسب، ولكن أيضًا في كيفية تعاملنا مع هذه المشاريع وطرقنا الكلية في العمل.

هناك حركة مطّردة نحو قيادة اللاجئين وأقلمتهم. ويتوجب علينا، لإظهار التضامن الصادق مع هذه الحركات، تغيير الطريقة التي نعمل بها كمنظمات دولية بشكل جذري. فيجب علينا أن نستثمر قدرًا كبيرًا من الطاقة والوقت والموارد في [إحداث] التغيير الداخلي، وأن نحمل أنفسنا المسؤولية عن هذه الالتزامات بشكل مستمر. لذلك، نحن نقف الآن على مفترق طرق. هل نريد استدامة عدم الإنصاف الممنهج والمتجذر في [أنظمة] الاستعمار من خلال قبول الوضع الراهن؟ أم إننا نريد إعادة تصور نظام جديد يكون فيه الوصول والسلطة والموارد وصنع القرار حقا في أيدي اللاجئين والأشخاص ذوي التجربة المعاشة في النزوح القسري –ولنبدأ أولاً بمنظماتنا؟

**سناء مصطفى** *sana.mustafa@asylumaccess.org*
*@Sanasyr6*
الرئيس التنفيذي، مجموعة الوصول للجوء

**وديبا نامبيار** *deepa.nambiar@asylumaccess.org*
مديرة الشراكات، مجموعة الوصول للجوء

**راهول بالاسوندرام**
*rahul.balasundaram@asylumaccess.org*
*@rahulbala_*
منسق الشراكات، مجموعة الوصول للجوء

١. bit.ly/grand-bargain
٢. مبادرات التنمية (2022) تقرير المعونة الإنسانية العالمية
bit.ly/humanitarian-assistance-report
٣. قُدِّر هذا الرقم باستخدام تقرير المعونة الإنسانية العالمية 2022؛ ثم تشاورنا مع شركاء في RLO حول العالم، الذين أكدوا أن هذا تقدير معقول
٤. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020). المنتدى العالمي للاجئين في لمحة bit.ly/GRF-glance
٥. أنظر فنون وثقافة كياهوغا bit.ly/white-dominant-culture
٦. الوصول للجوء (2021). بناء شراكات عادلة: نقل السلطة في النزوح القسري
bit.ly/equitable-partnerships
٧. مجموعة أبحاث سياسات الصحة والطب (*2019*). أداة صنع السياسات الموجهة بالصدمات bit.ly/trauma-informed-policymaking
٨. لقد رأينا هذا بشكل مباشر في مجموعة حق [الوصول] للجوء Asylum Access من خلال مبادرتنا الحائزة على جوائز بقيمة 10 ملايين دولار، وهي مبادرة توفير الموارد لقيادة اللاجئين (RRLI) التي عقدنا فيها تحالفًا من خمس منظمات يقودها اللاجئون RLOs تعمل على نقل الملكية والموارد إلى المنظمات التي يقودها اللاجئون RLOs في جميع أنحاء العالم.

# اللغة والسلطة والصوت في المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم: قائمة تدقيق مرجعية للمُمارسين

دانيال ديفيز (Daniel Davies) وإميلي إلدرفيلد (Emily Elderfield)

**يجب أن تُراعى جيدا اللغاتُ التي يستعملها الناس عند تصميم أطر المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلّم، ويجب أن تراعى كذلك الطريقة التي يفضلون الوصول من خلالها إلى المعلومات، والمفردات التي يفهمها المشاركون ويشعرون بالراحة في استخدامها.**

إن الاهتمام غير الكافي بعقبات اللغة يستبعد بشكل ممنهج العديد من الفئات المهمشة[1] من عمليات صنع القرار ومن الخدمات الأساسية، كما يستثنيهم من أطر المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم MEAL. فالنازحون الذين لا يتحدثون - أو لا يفهمون لغات الأغلبية المستخدمة في المجتمعات المضيفة لهم- هم أناس أقل قدرة على التعبير عن احتياجاتهم وأولوياتهم بشكل فعّال. وتقل قدرتهم – بشكل عام- في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها من أجل الوصول إلى الخدمات واتخاذ القرارات أو حتى الإبلاغ عن الإساءات [التي قد يتعرضون لها]. وستستمر هذه المشاكل ما لم يتعامل الممارسون المختصون بالمجالات الإنسانية بحساسية مع تأثير اللغة على عوامل القوة والصوت عند تصميم وتنفيذ أنظمة أطر المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم MEAL وفي تحليل البيانات الناتجة عن ذلك.

لقد قدّمت منظمة مترجمون بلا حدود (المسماه كلير CLEAR العالمية) في حالات النزوح القسري في آسيا وإفريقيا وأوروبا نظرة ثاقبة حول المخاطر المحتملة [في هذا المجال] وكيفية تجنبها. وسنلخصها تاليا كقائمة تدقيق مرجعية يمكن لمطبقي أطر المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم استخدامها لتقليل مخاطر التشوهات المتعلقة باللغة والاستبعاد منها، عند بذلهم الجهد للاستماع إلى الأفراد النازحين.

## تصميم الاستطلاع المسحي

يمكننا – لا شك- أن نفهم احتياجات الأشخاص بشكل أفضل إذا ما استطعنا تصميم استبيانات مسحية مناسبة [للاجئين] وسهلة الوصول بالنسبة لهم.

- هل اللغة واضحة وبسيطة؟ هل الأسئلة تتجنب المفردات الاصطلاحية والاختصارات؟

ويستطيع مصممو أطر المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم MEAL، باستخدام لغة بسيطة، زيادة احتمالية أن يفهم العادّون [الإحصائيون] الذين يقومون بإجراء المسوحات لاستطلاع الرأي وكذلك المستجيبون في تلك الاستطلاعات الأسئلة المطروحة بالطريقة المراد فهمها بها. فقد وجدنا من خلال اختبار الفهم الذي أجريناه مع العادّين في شمال شرق نيجيريا بأن الاختصارات شائعة الاستخدام والمصطلحات الفنية وبعض المصطلحات الأخرى لم تكن مفهومة على نطاق واسع دون تفسير.[2]

- هل يركز المسح الاستطلاعي على احتياجات السكان المتضررين واهتماماتهم؟

من المرجح أن يفضي المسح الاستطلاعي الذي يسمح للمستجيبين بالتعبير عن احتياجاتهم وآرائهم - القصير في حجمه والواضح في سياقه - إلى برمجة تلبي احتياجات السكان المتضررين. ومن المحتمل أن ينتج عنه أيضا بيانات ذات جودة أفضل، حيث تعتمد جودة البيانات على المشاركة النشطة لكل من المستطلِعين والمستجيبين.

- هل تعرف ما هي اللغات التي يتحدث بها الأشخاص المتضررون؟

إنّ الاستيعاب المحدود للغات التي يتحدثها السكّان المتضررون ووسائل الاتصال المفضلة لديهم قد يفضي إلى صعوبة في التخطيط بشكل دقيق لعمليات جمع البيانات بشكل فعال. ويمكن جمع هذه المعلومات الأساسية كجزء من التصميم الأولي للبرنامج. وتتوفر البيانات عن اللغة وطرق الاتصال عن حالات معينة من النزوح القسري من تقييمات الاحتياجات متعددة القطاعات MSNAsوتتوفر كذلك من نتائج التعداد التي رسمتها CLEAR العالمية [مترجمون بلا حدود].[3]

- هل قمت بإدراج أسئلة حول اللغة المفضلة؟

إن تضمين أسئلة اللغة كمعيار في أدوات MEAL يمكن أن يوفر معلومات قيّمة تساعد في تحسين عملية جمع البيانات ذاتها والبرمجة في المستقبل. فإذا قامت المدرسة – مثلا- بجمع

بيانات حول اللغة التي يتحدث بها التلاميذ في المنزل، فإن ذلك سيمكّن المدرسة بعد ذلك من تقديم الدعم لأولئك الذين يتم تعليمهم بلغة ثانية. ويمكن استخدام أسئلة اللغة أيضا في تحديد المجموعات التي ربما فاتها جمع البيانات، وكذلك لتكييف الأدوات حتى تتمكن هذه المجموعات من التعبير عن آرائها.[٤]

- هل تمت ترجمة الأدوات إلى اللغات الصحيحة؟

يواجه العادّون [مندبو جمع البيانات] العاملون في الظروف متعددة اللغات تحديات جمّة في إدارة عمليات الترجمة في عملهم. فالترجمة المسبقة للأسئلة إلى اللغات ذات الصلة تؤدي إلى تقليل الضغط على «الترجمة المرئية [الآلية]» – حيث يتعين على المستطلِع الترجمة الفورية للأسئلة - أثناء جمع البيانات. وبهذا، يمكن زيادة المصداقية [والثبات]، وكذلك عدم اشغال العدادين [بضغوطات الترجمة الفورية]، فيصبحوا أكثر قدرة على التركيز على تسجيل الإجابات بدقة. ولكن إن تعذر ذلك، أو إذا كان العادّون يفضلون نصًا باللغة الإنجليزية، فيمكن أن يكون توفير قاموس محدّد بالمصطلحات الخاصة بالقطاع أو بالمنظمة أمرًا مفيدًا.

- هل أجريت اختبارًا ميدانيا للفهم؟

إن إجراء اختبار الفهم لأدوات أطر المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم MEAL لعينة من أفراد المجتمع يساعد على تصحيح التشوة في المعلومات أو فقدانها أثناء الترجمة. فمفردات مثل «وصمة العار» 'stigmatisation' و«الصدمة»'trauma'، على سبيل المثال، قد لا يكون لها مرادفات مباشرة في اللغات الأخرى، وبالتالي يصبح من الصعب تفسيرها. وبالإضافة إلى ذلك، قد تستخدم المجتمعات المحافظة تعبيرات أكثر تهذبا عند الإشارة إلى مفاهيم حساسة مثل العنف الجنسي، وذلك باستعمال عبارات مثل «تلطيخ الشرف» أو «العار» بدلا من ذلك.[٥] فالفشل في تكييف المصطلحات بناء على الثقافة [المستهدفة] والفشل في استخدام مصطلحات سهلة الفهم يؤديان - بالضرورة- إلى زيادة خطر عدم تسجيل البيانات [الحقيقية] المتعلقة بآراء الأشخاص وتجاربهم.

## دور العادّين

إن بيانات أطر المراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم MEAL ستكون أفضل حالا إذا كان العادّون أشخاصا موثوقين ويستخدمون اللغات التي يتحدث بها المستجيبون براحة.

- هل يتحدث العادون بتلك اللغات؟ هل سألتهم؟

إن التنوع اللغوي الكبير بين السكان النازحين يعني – بالضرورة- أن العادّين المحليين لن يكونوا قادرين على تلبية الاحتياجات اللغوية لجميع المستجيبين. وبالمنطق ذاته، ربما تكون المجتمعات المستضيفة تتحدث لغات مختلفة عن تلك الخاصة بالسكان النازحين. لذا، قد يتولد الميل عند العادّين الذين يتحدثون فقط لغات الأغلبية من السكان - والذين يفتقرون إلى الدعم والموارد الكافية لإدارة جمع البيانات متعددة اللغات- إلى تجنب إجراء مقابلات مع الأشخاص الذين يتحدثون لغات الأقليات. فينتج عن هذا بيانات غير ممثلة للقطاعات المهمشة في المجتمع.

- هل تأخذ بالحسبان ديناميكيات السلطة في اختيارك للعادين؟

إن إشراك الأشخاص المتضررين في عملية جمع البيانات وفي تقديم الخدمات لهم جملة من الفوائد: أولاً، هم الأكثر دراية بالجوانب الثقافية للغات قيد الاستخدام، وهم الأكثر دراية في فهم الفروق الدقيقة والعبارات الأكثر تهذيبا. ثانيًا، ربما يصبح المستجيبون أكثر قدرة على الإفصاح عن الآراء، ويشمل ذلك تلك الآراء التي قد يُنظر إليها على أنها غير مرغوب فيها اجتماعيًا، مثل عدم رضاهم عن المعونة [المقدمة]، خاصة عندما يكونون على معرفة شخصية بالمستطلعين ويثقون بهم. وقد بينت المنظمات العاملة في مجال استجابة نازحي الروهينجا في بنغلاديش أن إشراك السكان المتضررين في جمع البيانات «يمكن أن يساعد في بناء الثقة وتعزيز الفهم، الأمر الذي ينتج عنه بيانات أكثر دقة تمثل احتياجات المجتمعات المتأثرة وخبراتهم بدقة أكبر».[٦] كما يجدر الأخذ في الاعتبار أنه قد يفضل العادّ الخارجي فيما يخص المواضيع التي توصم بالدونية الشديدة [في تلك المجتمعات].

- هل مجموعتك من العادّين تتسم بما يكفي من التنوع، خاصة بـ [متغيرات] الجنس والمهارات اللغوية؟

إن هذا الأمر مهم جدا خاصة في المجتمعات التي يكون من غير المناسب فيها للعادّين من الذكور – على سبيل المثال- التحدث مع النساء على انفراد. وقد يكون العاد من ذوي الإعاقة أفضل حالا أن يتعامل – وبالتالي – فهم وجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة الآخرين في المجتمع ذاته. وقد يؤدي الفشل في أخذ ذلك بالحسبان إلى إقصاء بعض وجهات النظر الأخرى من بياناتك.

## تقديم الدعم اللغوي للعادّين

- هل أعطيت العادين فرصة الوصول إلى مترجمين فورين ومدققين متدربين لأي من لغات المجتمع التي لا يتحدثون بها؟

مندوب جمع المعلومات يُجري اختبارَ الاستبيانِ مع أحدِ سكانِ معسكرِ النازحينَ داخليًّا في مركزِ المزرعةِ، مايدوجوري، تموز ٢٠١٧ (المصدر: منظمة كلير CLEAR العالمية)

يمكن أن يساعد هذا الأمر في عدم حدوث استبعاد الناس أو إساءة فهمهم بسبب عدم قدرتهم على التحدث باللغة السائدة، كما يساعد أيضا في تقليل الاعتماد على أفراد الأسرة والجيران الذين هم- ابتداء-ليسوا مترجمين مدرّبين. وقد يكون من الأفضل عند مناقشة مواضيع مثل الاستغلال والاعتداء الجنسيين-مثلا- أن يكون لديك عاد ومترجم من خارج المجتمع نفسه لأغراض تتعلق بالحفاظ على الخصوصية.

- هل يمكن للعادين طرح الأسئلة والحصول على توضيحات؟

ينبغي أن يكون العادّون، في الحالة المثالية، قادرين على التحدث مع مصممي أدوات MEAL، وذلك ليتمكنوا من حل أي التباس يتعلق بالأسئلة قبل استخدام أدوات جمع البيانات. وهذا يمثل تحديًا [حقيقيا] عندما يقوم أولئك المصممون باستخدام الأدوات المعتمدة من ذي قبل من عند أصحاب القرار في المقر الرئيسي ويتم استخدام مجموعة الأسئلة ذاتها في سياقات مختلفة، وذلك لأسباب تتعلق بتقليل التكلفة والحصول على بيانات قابلة للمقارنة من السياقات المتعددة. لكن يجب على المنظمات في مثل هذه الحالات التأكد من توفير موظف ذي خبرة يستطيع الإجابة على الأسئلة وتشجيع العادين على إثارة أي قضايا يتوقعونها.

- هل يتوافر للعادين مصادر مرجعيّة للمصطلحات؟

نادرًا ما يكون العادّون من المترجمين المحترفين. وقد يؤدي الوثوق بهم في ترجمة الأسئلة وتقديم الأجوبة إلى أخطاء في الترجمة وإلى تباينات في المعلومات [من وقت لآخر]، الأمر الذي يؤدي إلى أن تكون البيانات غير دقيقة.[٧] لذا، فإن توفر المصادر المرجعية [للمصطلحات] ووجود الأسئلة المسجلة مسبقًا يساعدان في الحد من سوء الفهم. وفي أي من الحالتين، يعتبر اختبار فهم العادّين للأسئلة ولخيارات الإجابة أمرًا ضروريًا في عملية جمع البيانات بدقة، ولا يستغرق ذلك أكثر من ٥ إلى ١٠ دقائق، اعتمادًا على عدد الكلمات التي يُراد تقييمها. فعلى سبيل المثال، فإنه من غير المرجح أن يتم الإبلاغ عن العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان إذا فهم الناس أن كلمة «اغتصاب» تنطبق على النساء فقط أو إذا ترجمها العادّ على هذا النحو فقط عند طرحه السؤال [حول ذلك].[٨]

## تكنولوجيا اللغة

- هل يمكنك تسجيل عينة - على الأقل- من المقابلات أو كتابتها [صوتيا] أو ترجمتها؟

من الناحية المثالية، يتوقع تسجيل جميع المقابلات المسحية وتدوينها وترجمتها. ولن يؤدي ذلك إلى ضمان الجودة فحسب، بل يؤدي كذلك إلى الحصول على بيانات مسحية ثرية تكمّل بعضها لروايات واقتباسات نوعية. لكن ترجمة التسجيلات ونسخها يتطلبان استثمارًا كبيرًا، خاصة بالنسبة للغات ذات الموارد الشحيحة. ويمكن للمؤسسات- مع ذلك- اتخاذ خطوات تزيد من احتمالية أن تتطابق البيانات التي نتلقاها مع إجابات المستجيبين. وتجدر الإشارة إلى أنّ تسجيلَ جميع المقابلات وتدوين عينة منها للفحص الفوري أمرٌ ممكنٌ، خاصة للغات التي يتوافر لها أدوات نسخ وترجمة آلية تتيح الحصول على نتائج ذات جودة عالية.

## المتابعة والتحليل

- هل خططت لاجتماعات التحقق من المصداقية؟

نادرًا ما تتم ترجمة النتائج والتحليلات عكسيا إلى اللغات التي يتحدث بها السكان المتأثرون [بالنزوح]. وبالتالي، لن يكون للسكان المتضررين فرصة تصحيح أي أخطاء أو احتمالية المساهمة بوجهات نظرهم حول كيفية دمج النتائج من أنشطة MEAL في خلق البرامج. إن ورش العمل الخاصة بالتحقق من مصداقيّة المعلومات مع المجتمعات المتأثرة يمكن أن تساعدك في تحديد حالات سوء الفهم ومعالجتها وزيادة مبدأ المساءلة أمام السكان المتضررين.

- هل تقوم بتجزيء المعطيات وتحليلها باللغة؟

في حين أنه أصبح تجزيء البيانات حسب [متغيرات] العمر والجنس تطبيقا شائعا، إلا أن الأمر ذاته لا ينطبق على اللغة. لذا، قد يؤدي تفكيك البيانات بناء على اللغة إلى تمكين المنظمات من تحديد الفئات المهمشة ومن ثم دعمها. فعلى سبيل المثال، في برنامج (تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات MSNA ) لعام ٢٠٢١، الذي أجراه في الصومال البديل التعليمي المستجيب للأطفال في المنزل REACH وقام بتحليله CLEAR العالميّة، قال جميع المستجيبين تقريبًا الذين يستخدمون لغة الإشارة الصومالية بأنهم لا يشعرون أن باستطاعتهم التأثير على القرارات على مستوى موقع [النزوح]. ويمكن للمؤسسات الآن عندما تكون مزودة بالمعلومات اتخاذ إجراءات لمعالجة عقبات التواصل التي تعيق سكان الموقع ذوي الإعاقات السمعية.

## الخاتمة

التحسين ليس ممكنًا فحسب؛ بل إنه يحدث الآن. فهناك وعي متنامٍ بالطرق التي تؤثر بها قضايا اللغة وعوائق التواصل على من يُسمع صوته وعلى من يمكنه الوصول إلى الخدمات [المقدمة].[٩] ولما غدا المزيد من الممارسين يأخذون هذا على عاتقهم ويجربون أساليب جديدة، فإننا نواصل التعلم - كمجموعة- حول إمكانية أن نجعل اللغة عامل تمكين للاندماج. إن التحقق من الممارسات [على الأرض] في مقابل الأسئلة البسيطة المطروحة أعلاه يمكن أن تكون جزءًا مهمًا من تلك العملية [برمتها].

**دانيال ديفيز** *dnledvs@gmail.com*
*@Daniel_E_Davies*
كبير مسؤولي الدعم سابقًا، مؤسسة كلير CLEAR العالمية

**إميلي إلدرفيلد** *emily.elderfield@clearglobal.org*
مسؤولة الدعم، مؤسسة كلير CLEAR العالمية

١. بينما يكون المتحدثون باللغات المهمشة هم الأكثر تأثرًا وذلك لقلة الاهتمام بعقبة اللغة، فإنّ آخرين يكونون كذلك، مثل المتحدثين باللغات السائدة الذين لديهم مستوى منخفض من التعليم أو الذين لا يحصلون عليه، والأشخاص ذوي الإعاقة التي تؤثر على كيفية تواصلهم بأي لغة، والأشخاص الذين يتحدثون لغة سائدة لكن يصعب عليهم فهم المفردات التقنية أو غير المألوفة، وأخيرا الأشخاص الذين يواجهون حواجز التواصل بسبب التمييز الاجتماعي.

٢. في *2018* ، وجدت مؤسسة: مترجمون بلا حدود (المسماه الآن كلير العالمية *CLEAR Global*) أن واحدًا فقط من كل *24* باحثًا في شمال شرق نيجيريا يمكنه شرح ما يعنيه «التطرف»، وأن *78٪* لا يمكنهم تفسير «الوصمة الدونية».
مترجمون بلا حدود (*2018*) الكلمات بيننا: ما مدى فهم العادين للمصطلحات المستخدمة في المسوحات الإنسانية؟ دراسة من شمال شرق.
bit.ly/enumerator-comprehension

٣. انظر بيانات منظمة: مترجمون بلا حدود المصنفة حسب البلد
https://translatorswithoutborders.org/language-data-by-country/

٤. انظر مترجمون بلا حدود أسئلة منظمة اللغة في [عملية] جمع البيانات الإنسانية
bit.ly/language-questions
وانظر كذلك منظمة مترجمون بلا حدود (تموز 2021) عن خمس خطوات سهلة لدمج البيانات اللغوية في البرامج الإنسانية والإيمائية bit.ly/language-data-guide

٥. مترجمون بلا حدود (آذار 2019) دليل لغة الروهينجا: بناء حوار أفضل حول قضايا الجندر [النوع الاجتماعي] bit.ly/Rohingya-language-gender

٦. انظر، على سبيل المثال، ACAPS ومنظمة الدولية للهجرة (نيسان 2021) أفكارنا: مشاركة الروهينجا خبراتهم وتوصياتهم
bit.ly/Rohingya-experiences-recommendations.
انظر أيضًا منظمة حلول الحقيقة الأرضية (أيار 2021) بالنسبة إلى الروهينجا، تبدأ الثقة بمن يطرح الأسئلة bit.ly/ethnicity-interviewer-effects

٧. راجع مترجمون بلا حدود حول ملحق المفردات الاصطلاحية TWB
https://translatorswithoutborders.org/twb-glossaries/

٨. المركز [الإقليمي] للموارد والدعم (2021) كيف يمكن مراعاة اللغة عند إجراء الأبحاث عن الاستغلال الجنسي والاعتداء والتحرش الجنسي (SEAH)
bit.ly/language-SEAH-ar

٩. كيمب، إي (2018) اللغة والمبادئ التوجيهية، نشرة الهجرة القسرية، العدد 59
bit.ly/language-guiding-principles-ar

# ما بعد التشاور: إيجاد الشراكات الهادفة من خلال المشاركة

كريستا شاربونو كونسلمان (Christa Charbonneau Kuntzelman) وأنيلا نور (Anila Noor)

**نظرا لعدم المساواة الكامنة أساسا في السلطة، فإنّه يُصار، غالبا، إلى تهميش أصوات الأشخاص الذين لديهم تجربة معيشية في النزوح أو اسكاتها عبر القطاعات الإنسانية وأنظمة الحوكمة والأوساط الأكاديمية. لذا، سنقترح أنموذجًا لشراكة هادفة تتجاوز حد الاستشارة.**

يعترف الباحثون والعاملون في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية (NGO) ووكالات الأمم المتحدة (UN) والحكومات المستضيفة للاجئين على حد سواء - بشكل متزايد- بالالتزامات العملية والأخلاقية لضرورة التشاورمع السكان النازحين بشكل هادف.[1] وقد بذل العديد من أصحاب الشأن من هؤلاء جهودًا مضنية لتوسيع تشاركية اللاجئين من خلال اعتماد الميثاق العالمي الخاص باللاجئين (GCR) وتنفيذه. ويوفر الميثاق العالمي للاجئين (GCR) مخططًا مرسوما معدا للاستراتيجيات المنسقة الخاصة بالاستجابة للاجئين، وذلك من أجل تخفيف الضغط على الدول المضيفة، وتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم بشكل أكبر. ولكن علينا عدم المبالغة في أمر إشراك اللاجئين نظرًا لأن القرارات التي تُتَّخذ في السياسة والبرمجة تؤثر بشكل مباشر على حياة الأشخاص النازحين جميعا. ومع ذلك؛ كيف تبدو المشاركة التي تتجاوز التشاور من الناحية العملية؟

نحن نحتاج إلى أن نوضح ما تستلزمه المشاركة الكاملة والهادفة، كما أننا بحاجة إلى تأسيس مسارات واضحة للمشاركة حتى يتمكن جميع أصحاب الشأن من العمل نحو تحقيقها بشكل منهجي. فالشبكة العالمية التي يتولى قيادتها اللاجئون تحدد المشاركة الهادفة على أنها تحدث [في الحالة التالية]:

عندما يكون اللاجئون - بغض النظر عن موقعهم، أو الاعتراف القانوني بهم، أوجنسهم، أوهويتهم، أوتركيبتهم السكانية – متجهزين [بأنفسهم] ومشاركين في المنتديات وفي الإجراءات العملية التي يتم فيها تطوير الاستراتيجيات و / أو اتخاذ القرارات (بما في ذلك على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، وخاصة عندما يقومون بمهمة تسهيل التعاملات مع الدول المضيفة أو الجهات المانحة أو الهيئات المؤثرة الأخرى)، بطريقة أخلاقية ومستدامة وآمنة ومدعومة ماليا.[2]

نحن نعتمد هذا التعريف القوي، الذي نعدّه ملائمًا لكل مجموعات النازحين، ليس فقط بسبب وضوحه وفائدته في تحديد متى تحدث المشاركة أو لا تحدث، ولكن أيضًا لأن الأشخاص النازحين هم أنفسهم من وضعوا هذا التعريف. ولكي نقترح إطارا جديدا لمشاركة هادفة تتجاوز حد التشاور، فإننا سنبنيه من تجاربنا الشخصية. وسنستثمر، على وجه التحديد، مدى تأثير خبرات كريستا (Christa) كباحثة تقوم على الدوام بالتشاور مع الأشخاص النازحين كما تشركهم دائما في البحث الأكاديمي، وذلك جنبًا إلى جنب مع تجارب أنيلا (Anila) كباحثة وكقائدة نسائية لمجموعة تسمى المتواصلات الجدد من النساء (وهي منظمة يتولى قيادتها اللاجئون RLO) والتي كثيرًا ما تتم استشارها [كمجموعة]، ولكن نادرًا ما تُعدّ شريكا أو «خبيرا» يقف على قدم المساواة في المشاريع التي تساهم فيها.

إن المشاورات مع الأفراد ومع المجتمعات النازحة تحدث – في أغلب الأحيان- بشكل نادر جدًا وبشكل متأخر جدًا، هذا إن حدثت أصلاً. فقد يقوم الباحثون، على سبيل المثال، بتجنيد لاجئين كمشاركين في الاستطلاعات أو كمساعدين في البحث، ولكن نادرًا ما يتشاورون معهم لتطوير أسئلة البحث التحفيزية أو لوضع جدول أعمال للبحث [قيد الإجراء]. وبالمنطق ذاته، فإن [العاملين] الفاعلين في المنظمات غير الحكومية قد يراقبون مجتمعات النازحين لتحديد التدخلات الإنسانية التي يجب تنفيذها، ولكنهم يفشلون في اتاحة المجال لمتلقي المساعدات تقييم التدخلات قيد التنفيذ أو اقتراح تدخلات جديدة. لذا، عندما لا تتم استشارة النازحين في جميع المراحل (من التصميم إلى التنفيذ إلى التقييم) فإن الكثيرين منهم سيشعرون بأن جهودهم غير مقدرة. وتصبح أصواتهم وخبراتهم مهمشة. وبالتالي ستعكس هذه المشاورات غير الكافية فجوة كبيرة في [توازن] السلطة بين الجهات الفاعلة في إدارة شؤون اللاجئين العالمية [من جهة] والأشخاص الذين يسعون إلى مساعدتهم [من جهة أخرى].

## لا شيء يخصنا بدون مشاركتنا

نحن نقترح [هنا] إطارًا تحويليًا يحترم النداء الذي أطلقته الشبكة العالمية التي يتولى قيادتها اللاجئون GRN والقادة الآخرون من النازحين والتي فحواها «لا شيء يخصنا بدون مشاركتنا».[3] ويوضح نموذجنا [المقترح] كيف يقوم معظم الفاعلين، على الرغم من نواياهم الحسنة، بإنشاء تداخلات

المشاركونَ يناقشونَ تأثيرَ «كوفيد» COVID-١٩ على حياةِ النساءِ الوافداتِ كجزءٍ من «منتدى الحوارِ المتنوعِ» (المصدر: روب جودفريد، المُوصلاتُ الجددُ من النساءِ)

بحثية أو إنسانية أو سياسية تستند إلى مفهوم «العمل لكي» - أي حيث يكون النازحون متلقين سلبيين لتلك التدخلات - أو ربما مفهوم «العمل من أجل» ، حيث يكون هناك مشاركة محدودة [للاجئين] ولكن دون فاعلية أو سلطة حقيقية [لهم]. لكن [نحن نعتقد] بأن الغاية من الشراكة الحقيقية والهادفة يتطلب مفهوم «العمل مع».

عند الارتقاء من مستوى «العمل لكي» إلى مستوى «العمل مع»، تصبح المشاورات ذات فائدة هادفة أعظم، وذلك لأنها ستحدث [حينها] بشكل متكرر ولأنها ستتيح تنوعا أكبر في المشاركة. وتكون المشاورات عندها، علاوة على ذلك، مشاورات هادفة [ذات مغزى] خاصة عندما تسمح للنازحين بالتعبير عن الأشكال المتعددة من المعارف «التي عاشوها» وتلك «التي خبروها» بالإضافة لغيرها من المعارف،[٤] وكذلك عندما يتم الاعتراف بهذه التعبيرات والتحقق من صحتها من قبل جميع الأطراف الاستشارية.

إن مستوى «العمل لكي،» يكون واقعا - لا محالة- عندما تفشل الجهات الفاعلة الإنسانية والبحثية والحكومية منها في أن تتشارور مع الأشخاص النازحين، أو عندما تكون المشاورات سطحية أو رمزية [زخرفة كلامية]، فلا يتم تقييم التجارب التي عاشها هؤلاء على اعتبار أنها خبرة [جديرة بالاهتمام]، أو عندما تخدم هذه المشاورات مصالح وأولويات الجهات الفاعلة الخارجية بدلاً من أن تعكس أولويات النازحين أنفسهم. وفي الحالات القصوى، يمكن أن يشمل مستوى «العمل لكي» استيعاب الأصوات النازحة: حيث يتم تمثيل الأشخاص أو تحليل تجاربهم لكن دون الاعتراف بفاعلية النازحين [أنفسهم] أو فكرهم وقدراتهم.

أما المستوى التالي -»العمل من أجل..» – فهو يعد تطورا، غير أن انعدام تناسق القوى يظلّ قائما؛ ففي حين يُمنح النازحون ظاهريًا مقعدًا أكبر على الطاولة، إلا إنهم يُدعَون إلى الاجتماعات رفيعة المستوى على نحو انتقائي فقط، وبذلك فهم لا يساهمون في وضع جدول أعمال الاجتماع، ونادرًا ما يُسمح لهم بدعوة مشاركين آخرين. لذا، فإن غياب وصول النازحين بشكل كامل ومتساوٍ سيؤدي بدوره إلى الحدّ من قدرتهم على مشاركة معارفهم، ولا يُعدّون، بالتالي، من الخبراء.

ويمثل مستوى «العمل مع» الإنجاز الأعلى في عملية تعزيز المشاركة الهادفة رغم ندرة حدوثه. وتكون المحادثات التشاركية- في هذا المستوى- مفتوحة النهاية وبدون نتائج مقررة مسبقًا، كما يشارك النازحون في وضع جدول الأعمال وفي تصميم المشروع وتنفيذه وتقييمه. وتضمن هذه التشاركية الوثيقة من قبل النازحين أن تستفيد منه جميع البحوث والتدخلات والبرمجة، كما تكون ضرورية لمجتمعات النازحين. وهنا يحصل تمكين للأفراد يتجاوز كونهم موضوعات بحثية، أو مجرد «مستفيدين من المساعدات»، ليصبحوا خبراء ونظراء: فيتم الاعتراف بتجارب النازحين التي عاشوها، وبخبراتهم التي اكتسبوها، على حد سواء. فيبدأ اختلال توازن السلطة يضعف من خلال المشاركة في خلق مساحة أوسع لإنتاج المعرفة.

## خطوات عملية تتجاوز [حد] التشاور

حددت أنيلا وفريقها في شبكة «الموصلات الجدد من النساء» [الوافدات أو النازحات] أسئلة عملية لأصحاب الشأن، وذلك لتقييم مناهجهم التشاركية القائمة حاليًا. فقائمة الأسئلة تاليًا- وإن كانت ليست كاملة - تتضمن بعض الاقتراحات حول كيفية بدء التأمل الذاتي.

- ما مدى تكرار عملية التشاور مع النازحين مقارنة بالجهات الفاعلة الأخرى غير النازحة؟
- ما هي الطرق التي تتشاور بها مع النازحين، وفي أي مراحل يتم التشاور معهم؟ (على سبيل المثال: في مرحلة تصميم البحث أو المشروع، أو التنفيذ، أو التقييم، أو مشاركة النتائج).
- هل يستطيع الأشخاص النازحون تحديد ما هي المسؤوليات التي يرغبون في تحملها (على سبيل المثال: مساعد باحث، أو مشارك في الاستبيان، أو عضو في حلقات النقاش) داخل المشروع أم إنها محددة من ذي قبل؟ وهل يمكنهم تغيير الأدوار؟
- من الذي يقرر المكان الذي يتم فيه مشاركة نتائج البحث أو المشروع وتقييمها؟ وكيف تستطيع إيصال النتائج إلى الأشخاص النازحين الذين شاركوا في مشروعك ومناقشة كيفية [الدفع] بالخطوات التالية إلى الأمام معهم؟
- وربما الأهم من ذلك كله، هو: هل يمكن للنازحين الذين يعملون معك أن يقولوا لا؟ فهل تخلق مساحة كافية ليس لسماع آراء النازحين ووجهات نظرهم ومعارفهم فحسب، بل أيضًا لأخذ [ذلك كله] على محمل الجِدّ؟

## خطوات تقدمية لتحقيق شراكة هادفة

الاقتراحات التالية ليست شاملة لكنّها ممكنة التنفيذ، وذلك لتعزيز المشاركة الهادفة التي تتجاوز حد التشاور في أي مرحلة - حتى بعد إطلاق المشروع. وتهدف هذه الاقتراحات إلى تضييق فجوة السلطة التي همّشت أصوات مجتمع النازحين أو قلّلت من شأنها، كما تهدف إلى ضمان أن التدخلات تُمَكّن وتساعد في تغيير طرق تفاعل الجهات الفاعلة في الحوكمة العالمية مع النازحين.

**انخرط في وقت مبكر:** تصبح المشاورات هادفة ومثمرة للغاية عندما يحصل انخراط اللاجئين في أسرع وقت ممكن. فإنه إذا لم يُشرك النازحون في المحادثة إلا بعد وضع جدول أعمال، فإن قدرتهم على مشاركة المعرفة، وبالتالي إحراز المزيد من السلطة المتساوية [مع الآخرين]، ستتضاءل حتما .

**تعاون[معهم] في جميع المراحل:** من [مرحلة] التصميم إلى التنفيذ إلى التقييم ونشر المعرفة بعد المشروع. إن المشاركة المتناسقة والشفافة تعزز من فرص أن يجر أي تدخل فائدة على مجتمعات النازحين على النحو المنشود.

**وسّع فرص المشاركة:** يتوجب على الممارسين والباحثين شرح مشاريعهم على الدوام، ويشمل ذلك النقاشات الصادقة لما يمكن أن يتوقعه النازحون بعد انتهاء المشروع. ويجب أن تتم المشاورات ضمن حوار مفتوح، حيث يمكن للنازحين اختيار الأدوار الأنسب لإشغالها، وتغيير الأدوار إن وجدت الرغبة في ذلك، وأن يكونوا قادرين دائمًا على قول لا، وعلى طرح الأسئلة.

**ضع في حسبانك أنّ المعرفة والخبرة متعددتا الاتجاهات [الأوجه]:** يمتلك النازحون، في جميع مراحل البحث أو تصميم البرامج أو السياسات، أشكالا متنوعة من الخبرة التي يمكن أن تسهم في جعل التدخلات الخارجية أكثر أخلاقية وأدعى نجاحًا. لذا، عليك أن تسمح بمساحات مرنة للنازحين لتقديم مساهمات رسمية وغير رسمية حتى يتمكنوا من القيام بالتدريس بدلاً من التعلم فقط.

**التزم بالاستجابة لمطالب تنمية القدرات:** يتوجب على الباحثين والمنظمات غير الحكومية NGOs توفير المهارات أو التدريبات المرتكزة على المعرفة وفقًا لتوجيهات شركائهم النازحين. فنقل المهارات المتبادلة يعمل على سد فجوات السلطة القائمة بشكل أكبر.

أما بالنسبة للأفراد الذين تراودهم الشكوك حول كيفية بدء تعاون هادف، فيمكن لشبكات قيادة اللاجئين ولتلك التي يتولى قيادتها اللاجئون أنفسهم RLOs أن تقدم المساعدة.[٥] فاتحادات اللاجئين الحالية، بما في ذلك الشبكة العالمية التي يقودها اللاجئون وشبكة R-SEAT (كندا) أو شبكة المنظمات التي يقودها اللاجئون (أوغندا)، هي [جميعا] في وضع مثالي لتسهيل الاتصالات البحثية وإدارة المشاريع. نحن نعتقد بأن المسؤولية تقع على عاتق الجهات الفاعلة من غير اللاجئين لضمان تحقيق تعاون هادف، لكنهم في حاجة- ويجب- أن لا يشعروا بالوحدة في عملية تحسين التعاون.

## الخاتمة

يمكن أن يساعد خلق مساحات [كافية] للنازحين، لمشاركة الأشكال المتعددة من المعرفة لديهم، في تصحيح [اختلال] التوازن في السلطة الذي أدى بدوره حاليا إلى تحجيم مساهمات السكان النازحين وإلى التقليل من جدارة تلك المساهمات. لذا، تهدف توصياتنا إلى الإيحاء بمسارات جديدة لجعل الشراكات الهادفة هي المبدأ لا الاستثناء. وسيكون من الضروري مع ظهور هذه الطرق التعاونية مراقبة المجالات التي يمكن أن تكون فاعلة بشكل جيد والوقوف على تلك التي لا تكون فاعلة بشكل جيد. إن اتخاذ خطوات تدريجية من مستوى «العمل لكي» نحو مستوى «العمل مع» يمكن أن يساعد في دفع جدول الأعمال هذا لتحقيق شراكة أكثر جدوى. فنحن نؤكد، مع كل خطوة، إنسانية جميع الأشخاص وأهميتهم، وهو تأكيد – لا شك- يعود بالفائدة على الجميع بغض النظر عن وضعهم، نازحين كانوا أم غير نازحين.

**كريستا شاربونو كونسلمان**
*Christakuntzelman2022@u.northwestern.edu*
*@ChristaKuntzel1*
حاصلة على دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نورث وسترن وباحثة مستقلة

**وأنيلا نور** *anoor@newwomenconnectors.com*
*@nooranila*
عضو اللجنة التوجيهية، الشبكة العالمية التي يقودها اللاجئون Global Refugee-led Network (GRN)؛ ومؤسِّسة مشاركة في القيادات النسائية اللاجئات العالمية المستقلة Global Independent Refugee Women Leaders (GIRWL)؛ وزميلة باحثة، FFVT؛ ومؤسسة شبكة الموصِلات الجدد من النساء New Women Connectors

١. نستخدم عبارة «السكان النازحين» للإشارة إلى جميع الأشخاص الذين أُجبروا على ترك منازلهم بسبب النزاع أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الحاجة إلى تأمين مصدر رزق غير متوفر في المكان الذي يعيشون فيه، وهم: طالبو اللجوء واللاجئون والنازحون داخليًا وفئات المهاجرين الأخرى

٢. الشبكة العالمية التي يقودها اللاجئون (GRN) والوصول إلى طلب اللجوء (2019) المشاركة الهادفة للاجئين كقيادة تحويلية: مبادئ توجيهية للعمل الفعلي bit.ly/refugee-participation-guidelines

٣. تم اعتماد نموذجنا في (العمل لكي والعمل لأجل والعمل مع) من مؤسسة الاقتصاد الجديد (1998) المشاركة تعمل! 21 تقنية للمشاركة المجتمعية للقرن الحادي والعشرين bit.ly/participation-works
ومن مقالة سيفترأ اس، ودونغ إتش وكوك اس (2021) «الحفاظ على استمرار التعاون في التصميم الشامل بين المملكة المتحدة وتركيا من خلال منصات التصميم المشترك»، والموجودة في كتاب التصميم الشامل والابتكار الاجتماعي، من منشورات جامعة معمار سنان للفنون الجميلة.

٤. تم اعتماد تصنيف المعرفة المعاشة والخبرة من كتاب شكمان هيردي بي (2015) تحت عنوان: ما وراء الحرية الدينية. مطبعة جامعة برينستون

٥. انظر أليو إم، والريحاوي أس، وميلر جي، ونور آي و ويزفادوست إن و زيغاشان بي (2020) «من قبل اللاجئين، من أجل اللاجئين: قيادة اللاجئين خلال COVID-19 وما بعده»، مجلة نشرة الهجرة القسرية، إصدار 64 bit.ly/FMR-refugee-leadership

# سماسرة السلطة وحراس البوابات كحلفاء: أنموذج للشراكة

**عبد الله سرواري (Abdullah Sarwari) وموسى أحمدي (Musa Ahmadi) وتريسي دونهو (Tracey Donehue)**

**حدد المؤلفون، بناء على تجربتهم في العمل معًا على تعليم اللاجئين في إندونيسيا، أربعة أنماط لإشراك اللاجئين أو إقصائهم في عمليات صناعة القرار، وهم يناقشون هنا أدوار الحلفاء ومسؤولياتهم في التغلب على [مشكلة] إسكات أصوات اللاجئين.**

«إنه معي» هذه الكلمات قالتها تريسي (Tracey)، وهي باحثة بيضاء، من أجل تمكين موسى (Musa)، وهو لاجئ من الهزارة (Hazara)، من دخول مبنى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR في جاكرتا، إندونيسيا، وذلك لحضور اجتماع مقرر مسبقا. وبينما كانت تريسي (Tracey) جالسة في الداخل تنتظر موسى، شاهدته يُوقَف وهو يمر عبر الحواجز المعدنية والأسلاك الشائكة ويُمنع من الدخول من قبل حارس الأمن. وهنا، في هذه المرة، تصرفت تريسي (Tracey) حرفيا كبواب حليف لموسى (Musa) لتمكّنه من الوصول إلى سماسرة السلطة داخل المبنى. ولكن الاستبعاد، مع ذلك، غالبًا ما يظهر في أشكال أقل وضوحا وأكثر تعقيدًا.

إنّ أنموذج المؤلفين المتعلق بتمكين الشراكات يعتمد على تأملاتهم في العمل معًا على تعليم اللاجئين في إندونيسيا منذ عام ٢٠١٦. فحددوا أربعة أشكال لإدماج/ استبعاد اللاجئين في مناصرة السياسات وفي اجراء الأبحاث وتطبيق الممارسات، التي تتراوح ابتداء من الاستبعاد الصريح مرورا بالمشاركة الكلامية الرمزية والشراكة العادلة وانتهاء بتولي اللاجئين القيادة. كما أنهم يركزون أيضا على الكيفية التي يستطيع من خلالها الحلفاء من حراس البوابات وسماسرة السلطة من تمكين الأشخاص ذوي الخبرة المعاشة في الهجرة القسرية من التأثير على السياسات والممارسات.

عاش عبد الله (Abdullah) كلاجئ في إندونيسيا لما يقرب من خمس سنوات. وشارك خلال تلك الفترة في تأسيس مركز تعليم اللاجئين (RLC) ثم أصبح فيما بعد مديرًا له، وهو المركز الذي يوفر التعليم لأكثر من ٣٠٠ لاجئ مستبعدين من التعليم الرسمي في إندونيسيا. وقد أعيد توطين عبد الله في كندا في عام ٢٠١٩. وأجرت تريسي تدريبًا وإرشادا للمعلمين في مركز تعليم اللاجئين RLC لمدة عامين قبل إجراء دراسة بحثية طولية في العمل التشاركي في المركز RLC خلال الفترة التي كان عبد الله فيها مديرا له. وكانت نتيجة تلك الدراسة أن أُنشئ أول مسار تعليمي رسمي للاجئين في إندونيسيا، وهو: مشروع دعم تطوير التعليم العام (GEDSP). وقد أدار موسى برنامج جاكرتا GEDSP، وكان له دور فعّال في التطبيق الناجح لبرنامج GEDSP في إندونيسيا.

لقد كان كل من موسى وعبد الله من صنّاع التغيير. لقد نجحا في المناصرة وفي إحداث تغيير في مجال حقوق اللاجئين في التعليم وفي تحقيق الاعتماد الرسمي في إندونيسيا. ولكن على الرغم من نجاحاتهما، فإنّ كليهما يقرّان بوجود التحديات الكبيرة التي تواجه اندماج [اللاجئين] في صنع القرارات السياسية التي تؤثر على حياتهم، كما يلقيان الضوء على دور الحراس المتميزين وسماسرة السلطة كحلفاء، ليس فقط في تسهيل وجودهم على طاولات صنع القرار، ولكن أيضًا في ضمان أن تسمع أصواتهم لدى أولئك. وقد شهدت تريسي أيضًا، باعتبارها واحدة من هؤلاء الحلفاء، استبعادًا صريحًا وكذلك استبعادا غير مقصود لأصوات اللاجئين من قبل سماسرة السلطة في إندونيسيا، في الوقت ذاته الذي تم الترحيب بها [شخصيا] والاستماع إليها كمدافعة متميزة عن تعليم اللاجئين.

## استبعاد صريح

يتذكر عبد الله، قائلا:

«لقد شهدت بأم عيني عندما تم استبعادنا من الاجتماعات التي اتخذت فيها قرارات مهمة بشأن طالبي اللجوء واللاجئين. هناك الكثير الذي يمكن عمله لتحسين وضع اللاجئين في إندونيسيا إذا ما أتيحت لنا الفرصة لمشاركة أفكارنا وخبراتنا كمهجّرين قسريين. وأنا أستطيع في الوقت ذاته أن أتفهَّم الصعوبات المترتبة على إشراك المهاجرين قسراً في المناقشات. فالبعض قد يتردد في المشاركة خوفًا من أن يكون لذلك تأثير سلبي على عملية اللجوء الخاصة بهم».

يشير عبد الله نقطة مهمة للحلفاء المحتملين، وهي: أن اللاجئين القابعين في المواقف الضعيفة يشعرون بأن حياتهم الحالية والمستقبلية في قبضة سماسرة السلطة كليّا، وبالتحديد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والحكومة المضيفة لهم. لذا، يحتاج اللاجئون إلى الشعور بالأمان عند مشاركة قصصهم وعند سردهم مظالمهم واقتراح حلول لمشاكلهم. فيشير موسى إلى أنه سيكون أكثر قدرة على المساهمة في هذه المقالة بعد تأمين مكان لإعادة توطينه.

يتوجب على حلفاء اللاجئين احترام التجارب المعيشية التي مر بها اللاجئون وهي التي تجعلهم يشعرون بالعجز عن رفع أصواتهم. فعلى الرغم من أن الأمر ليس مثاليًا، إلا أن الحلفاء يستطيعون، في الحالات التي يتم فيها استبعاد اللاجئين بسبب الحواجز النظامية أو بسبب مخاوفهم الخاصة، استخدام امتيازهم النسبي في جلب انتباه سماسرة السلطة إلى تجارب اللاجئين الحيّة والدفاع عنهم. وقد فعلت تريسي (Tracey) هذا كثيرًا في اجتماعاتها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UMHCR. ولكنها شعرت بعدم الارتياح لفعل ذلك، لأن حقها في الكلام مبني على مبدأ عدم العدالة. وبغض النظر عن ذلك، فقد تم بهذه الطريقة جلب انتباه صانعي السياسات إلى مصالح عبد الله ومصالح مركز تعليم اللاجئين RLC، كما حصل مشروع دعم تطوير التعليم العام (GEDSP) على دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR على مستوى وضع السياسات ودفع التمويل. ويحتاج الحلفاء عند دفاعهم عن اللاجئين المستبعدين إلى تأكيد أنهم يمثلون مصالح أولئك بشكل صحي.

عندما يكون اللاجئون مستعدين للتحدّث مع سماسرة السلطة والدفاع عن أنفسهم تكون مهمة الحلفاء التركيز على تسهيل هذا الوصول [اللقاء]. فما أن أُنشئ مشروع دعم تطوير التعليم العام GEDSP مثلا حتى دَعت المفوضية موسى إلى الاجتماعات بشكل منتظم. وقد ساعدت معرفة حلفاء موسى (Musa) بـ «قواعد اللعبة» وصوله إلى المفوضية: بصفته عضوًا رئيسيًا في فريق إدارة مشروع دعم تطوير التعليم العام GEDSP، فما عاد ممكنا إنكار إشراك موسى في عمليات صناعة القرار.

عبدُ اللهِ سَرواري مقدِّمًا كلمتَهُ: «الكفاحُ الخفيُّ للاجئين» في ملتقى «تيدإكس أوبود»، بالي، إندونيسيا في عام ٢٠١٩م. (المصدر: تيدإكس أوبود TEDxUbud ٢٠١٩)

## الإشراك الرمزي في الحوار

لقد شهد المؤلفون أيضًا العديد من الأمثلة على إدراج اللاجئين بشكل رمزي على طاولات صنع القرار: حيث تتم دعوة اللاجئين أو منحهم الحق في المشاركة في المنتديات مع سماسرة السلطة، غير أنه يُصار إلى كتم أصواتهم فيها. وقد يكون هذا الإسكات متعمدًا في بعض الأحيان. لقد لاحظ موسى (Musa) وتريسي (Tracey) ذلك في اجتماعاتهما مع ممثلي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR. فالأسئلة المتعلقة باحتياجات مجتمع اللاجئين وتصوراتهم كانت توجّه باستمرار إلى تريسي (Tracey) على الرغم من أن موسى (Musa) هو فرد من المجتمع الذي كان قيد المناقشة. ولكن تريسي (Tracey)، بدورها كحليف، كانت تعيد توجيه الأسئلة إلى موسى (Musa). فظل موسى (Musa)، مع ذلك، يشعر بأن صوته لم يسمع وأن مكانته لم تثبت على الطاولة كخبير. فهو من يقول: «أنا إنسان، لكني بالنسبة للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR شيء مختلف، فلست مثل الآخرين».

لقد كان هذا هو الحال أيضًا في بعض المؤتمرات التي حضرها عبد الله (Abdullah) وتريسي (Tracey) معًا حيث تحدث فيها خبراء من غير اللاجئين إلى اللاجئين حول قضايا اللاجئين. ففي أحد هذه المؤتمرات، لم تتم دعوة أحد من اللاجئين للتحدث حتى عندما كان «الخبراء» من غير اللاجئين يتناقشون علانية حول شعور اللاجئين تجاه قضايا معينة. وهنا أعادت تريسي (Tracey) مرة أخرى، بصفتها حليفة مميزة تتمتع ضمنيا بـ «حق التحدث»، توجيه الأسئلة إلى اللاجئين المشاركين، ممن علمت أنّ لديهم مداخلات قيّمة. وما إن أجاب عدد قليل من اللاجئين المشاركين على الأسئلة، وما إن قدّموا بناءً على تجاربهم المعيشية مساهمات ذكية جاءت في محلها، حتى انبرى اللاجئون المشاركون الآخرون في الغرفة إلى المطالبة بحقهم في التحدث، وفعلوا ذلك بحرية. لقد كان هذا مثالاً على المشاركة الرمزية حتى وإن كان ذلك غير مقصود؛ فقد فشل الداعون في مثل هذه المشاركات في إدراك وجود تسلسل السلطة الهرمي في الغرفة الذي يمكن أن يعيق مشاركة اللاجئين، فضلاً عن وجود معايير ثقافية مختلفة للخطابات. كما يجب أن نذكر أن المؤتمر (موضوع الحديث) قد عُقد بالكامل باللغة الإنجليزية، الأمر الذي أدى أيضا إلى إسكات العدَيد من اللاجئين المشاركين.

يلعب الحلفاء دورين في مواجهة المشاركة الرمزية. أولاً، يمكنهم تحديد احتمالية المشاركة الرمزية في مرحلة التخطيط للمنتدى، وتقديم توصيات للمنظمين فيما يتعلق باستخدام المترجمين الفوريين، وتسهيل المساهمات مجهولة المصدر، ومناقشة أنماط المشاركة المناسبة للثقافات المتعددة. ثانيًا، يمكنهم التأكد من أن المتواجدين في الغرفة على دراية تامة بأن لهم الحق في التحدث إذا ما رغبوا في ذلك.

## شراكات متكافئة

تحدث الشراكات المتكافئة عندما يتم تقدير مساهمات اللاجئين وغير اللاجئين بشكل متساوٍ، وعندما ينعكس ذلك على مناصرة السياسات وإجـراء الأبحاثً وفي تطبيق الممارسات. وقد كان مشروع دعم تطوير التعليم العام GEDSP أحد الأمثلة على الشراكة المتكافئة الناجحة. وقد انطلق المشروع من دراسة بحثية عملية تشاركية (PAR) مع معلمين لاجئين متطوعين في مركز تعليم اللاجئين RLC بهدف تحسين جودة تعليم اللغة الإنجليزية في المركز. وقد جاءت تريسي، بصفتها الباحثة الأساسية، بمعرفتها حول تطوير المعلمين وحول اكتساب اللغة الإضافية ومعرفتها بتطبيقات إجراء الأبحاث، بينما جلب المشاركون تجاربهم الحيّة في تعلم اللغات وتدريسها في سياقات محددة، فضلاً عن الاحتياجات التعليمية ورغبات طلابهم.

لقد شعر المعلمون بأن مستويات إجادتهم للغة الإنجليزية كانت عائقًا أمام توفير تعليم جيد، كما شعر معظمهم أيضًا بأنهم لا يستطيعون تقديم أنفسهم بثقة على أنهم «معلمون» وذلك لأنهم لم يكملوا تعليمهم الثانوي. فكان الحلّ الذي كانوا يرغبون فيه يتمثل في تحسين مستوى إجادتهم للغتهم الإنجليزية، مفضلين أن يكون ذلك من خلال دورة دراسية معتمدة. ولم يكن هناك في ذلك الوقت مسارات تعليم ثانوي رسمية متاحة للاجئين في إندونيسيا. ولكن ترسي (Tracey) كانت، مع ذلك، تدرك أن شهادة «الدبلوما» في تطوير التعليم العام (GED) [1] المعترف بها دوليًا كانت متاحة للاجئين في مواقع الإقصاء التعليمية الأخرى. وأنشئ بهذه الطريقة أول مسار تعليمي ثانوي رسمي للاجئين في إندونيسيا.

لقد تركّزت سياسة التعليم الخاصة بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR على الاندماج في البلد المضيف. وقد تطلب حشد دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR لمسار بديل من خلال تطوير التعليم العام GED دعوة تأييد مشتركة لتغيير السياسات. فأجرت تريسي (Tracey) في البداية تلك الدعوة بمفردها نيابة عن الباحثين المتعاونين معها؛ وبمجرد توسيع مشروع تطوير التعليم العام GED ليشمل جاكرتا، شارك موسى (Musa) أيضًا في الدعوة إلى دعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفي تطوير بروتوكولات التنفيذ.

## قيادة اللاجئين

تُعدّ قيادة اللاجئين –وهي الشكل الأخير لإدماج اللاجئين – بمنزلة أنموذج الإنتاج المشترك المثالي في دعم السياسات وإجراء الأبحاث وتطبيق الممارسات. فعندما يتولى اللاجئون القيادة، يصبحون هم أنفسهم سماسرة السلطة وحراس البوابات. ولا يزال الحلفاء داعمين لأهداف اللاجئين وأفعالهم، ولكن لا يتوافر بعدُ إحساس بالاعتماد على الغرباء لكي تُسمع أصوات اللاجئين ولكي تُحَقَّق أهدافهم.

يُعد مركز تعليم اللاجئين RLC في إندونيسيا مثالاً على قيادة اللاجئين. فقد تأسست هذه المدرسة غير الرسمية في عام ٢٠١٥، في وقت كانت فيه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR في إندونيسيا تنصح اللاجئين بعدم الاجتماع في مجموعات أو لفت الانتباه إلى أنفسهم، وذلك لتجنب استعداء السكان المحليين. ولكن على الرغم من ذلك، ونظرًا لعدم تمكّن الأطفال اللاجئين من الالتحاق بالمدارس المحلية، فقد اختار مجتمع اللاجئين تجاهل هذه النصيحة وإنشاء مدرسة خاصة بهم. وكان عبد الله هو أحد المؤسسين ثم المدير فيما بعد. وكان أعضاء مجلس إدارة مركز تعليم اللاجئين RLC والمعلمون وممثلو أولياء الأمور جميعهم متطوعين من مجتمع اللاجئين. وقد وفروا مجتمعين معا التعليم لأكثر من ٣٠٠ طالب. وعلى الرغم من أن مركز تعليم اللاجئين RLC يتلقى دعمًا حيويًا من مجموعة من الحلفاء، إلا أن سلطة اتخاذ القرار لجميع ما يخص المركز RLC هي كائنة في يد مجتمع مركز تعليم اللاجئين RLC نفسه.

ويعترف عبد الله بدور حلفائه في مساعدته على تمثيل أصوات اللاجئين في منتدى مختلف تمامًا: وهو فعالية تيد إكس TEDx في «أوبود» (Ubud) في عام ٢٠١٩. فيتذكر ذلك قائلا: «لقد كنت محظوظا مرة أخرى بالعديد من الأشخاص الرائعين الذين قدموني إلى فريق تيد إكس TEDx Ubud، وساعدوني في كتابة قصتي وتحريرها، وفي تدريبي على إيصالها، وفي تقديم أي مساعدة عملية مطلوبة لضمان ألّا تفوتني هذه الفرصة التي تحدُث مرة واحدة في العمر». ولكن على الرغم من أن الحلفاء ساعدوا عبد الله (Abdullah)، إلا أن قصته وصوته هما اللذان كان لهما السلطة على تلك المنصة. وعلى الرغم كذلك من مشاركة عبد الله في العديد من أحداث اللاجئين وفي نشر مقالات طوال فترة وجوده في إندونيسيا، إلا أن تلك كانت هي المرة الأولى التي يشعر فيها بهذه السلطة. فقد قوبل صوته وقصته بحفاوة بالغة وبدموع كثيرة من الحاضرين. ومنذ ذلك الحين، شاهد أكثر من ٦٠٠٠ شخص حديث عبد الله (Abdullah) الذي ما فتئ يبث ثقافة بين الناس حول محنة اللاجئين في إندونيسيا على اليوتيوب YouTube. لقد أصبح صوته مسموعًا.

قال بوب راي (Bob Rae)، سفير كندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، «يجب أن نستمع إلى أصوات اللاجئين، ويجب أن ينتهي أمر كونهم ضحية وافتقارهم إلى الفاعلية. فذلك هو مفتاح الطريق إلى الأمـام، وذلك ما يجب أن يمد السياسات

الوطنية والدولية بالوقود».[٢] فتجارب الباحثين تبين بأنه غالبًا ما تظل أصوات اللاجئين، حتى بين الوكالات المكلّفة بتمثيل مصالحهم، غير مسموعة. لكن هؤلاء المؤلفين وجدوا أيضًا أن هناك طرقًا للتغلب على العوائق التي تحول دون إشراك اللاجئين ودون توليهم القيادة في دعم وضع السياسات وإجراء الأبحاث وممارسة التطبيقات، وهي التي تؤثر جميعا على حياة الأشخاص الذين يعانون من النزوح بشكل مباشر، كما وجدوا بأن للحلفاء دورًا مهمًا يقومون به في سبيل وصول اللاجئين لقيادة أنفسهم. ويأمل الباحثون أن تصبح الأمثلة التي قدموها للتغلب على [مشكلة] استبعاد اللاجئين، وما ينتج عن ذلك من شراكات ناجحة، بمنزلة إرشادات للآخرين لضمان سماع أصوات اللاجئين واعطائها الأهمية.

**عبد الله سرواري** *abdullahsarwari007@gmail.com*
مؤسس مشارك، مركز تعليم اللاجئين، إندونيسيا؛ مستشار في المجلس الكندي للاجئين

**موسى أحمدي** *m.musaahmadi@gmail.com*
مدير برنامج GED السابق، مركز روشان التعليمي، جاكرتا

**تريسي دونهو** *tracey.donehue@asrlc.com*
زميلة باحثة، مركز دراسات اللاجئين في آسيا والمحيط الهادئ، جامعة أوكلاند

يودّ عبد الله سواري (Abdullah Sawari) أن يتقدم بشكر خاص لحليفته نيلا تانزل (NilaTanzil)، رائدة الأعمال والناشطة والمؤلفة الإندونيسية. ويودّ موسى أحمدي (Musa Ahmadi) أن يتقدم بشكر خاص إلى حليفته براندون بوغن (Brandon Baughn)، المديرة السابقة لمركز روشان (Roshan) التعليمي.

١. تعتمد شهادة دبلوم تطوير التعليم العام الأمريكية على الفرد الذي يحقق معرفة على مستوى المدرسة الثانوية في خمسة مجالات، وهي: الكتابة والرياضيات والقراءة والعلوم والدراسات الاجتماعية

٢. bit.ly/refugees-equal-access

## الصوت والهوية والاستماع: تأملات لاجئ

**ميه سود باو(Meh Sod Paw)، مينكيونغ تشوي (Minkyung Choi)، جيهي تشا (Jihae Cha)**

**نحتاج، من أجل فهم أفضل لاحتياجات اللاجئين الحقيقية والاستجابة لها، أن نتعلم من قصص أناس من مثل ميه سود (Meh Sod) التي استوطنت مجددا في الولايات المتحدة في سنّ الثانية عشرة.**

نادراً ما تَنعكس وجهات نظر اللاجئين أو تُعطى الأولوية عند صياغة أو تصميم أو تنفيذ السياسات والممارسات وإجراء البحوث المتعلقة بالسكان النازحين. ولكن كانت توضع، بدلاً من ذلك، أجندات وأصوات أولئك الذين يملكون السلطة أو أولئك الذين يقدمون التمويل المالي في المقدمة. ولا يعني هذا بأن نوايا صانعي القرار هؤلاء غير متعاطفة [مع قضايا اللاجئين]، ولكن استجاباتهم قد لا تكون دائمًا ملائمة لثقافة اللاجئين أو ذات صلة بالسكان النازحين، وبالتالي قد تخفق في تقديم دعم شامل طويل الأجل.

وتصف ميه سود (Meh Sod)، وهي التي استوطنت في الولايات المتحدة قادمة من مخيم للاجئين في تايلاند في سن الثانية عشرة، نفسها الشابة بأنها «لا صوت لها». غير أنّ استماعنا إلى قصص ميه سود (Meh Sod)، التي ترسم لوحات غنية عن رحلتها وعن تأملاتها وتحدياتها وأفراحها، جعلنا نشعر أنه يمكن أن يطلق عليها أي وصف باستثناء أنها غير مسموعة. فالمشكلة تكمن إذن في عدم توافر الفرص للأفراد من مثل ميه سود (Meh Sod) لمشاركة تجاربهم. وهنا تشرح ميه سود (Meh Sod) كيف مرت بمراحل عملية إعادة التوطين، وتجربتها المدرسية و(إعادة تشكيل) هويتها، بينما كان المؤلفون المشاركون معها منشغلين بالتفكير في من كان يُتغاضى عن أصواتهم ولماذا.

### إعادة التموضع في الولايات المتحدة

كانت نظراتي الأخيرة في الصباح السابق لشق عائلتي طريقنا إلى محطة الحافلات متجهة إلى مناطق لعب طفولتي – إلى منزلي وإلى أشجار البامبو والتمر الهندي وإلى الطريق الترابي. كانت المحطة متخمة بمصافحات الوداع وبالمحادثات والدموع. وانطلق هناك صوت مرتفع بما يكفي أن نسمعه من رجل يصيح «رقم المنزل ٧٣-A١، اصعد إلى السيارة». هنالك غادرنا مخيم اللاجئين إلى أمريكا.

عندما استقر بنا الرحيل في منزلنا الجديد في جورجيا، اعتدنا على إيقاعات حياتنا الجديدة. فكنت، في كل صباح سبت، أستعد وعائلتي للقيام برحلتنا الأسبوعية من ستون ماونتن *Stone Mountain* إلى كلاركسون *Clarkson*. وكانت الرحلة

تستغرق منا للوصول هناك ما يقرب من ساعة وثلاثين دقيقة سيرا على الأقدام. ونظرًا لأننا لم نكن نمتلك سيارة، فقد كنا نختار الطريق الأكثر ملاءمة لعربة التسوق التي كنا نجرها معنا. وكنت ألتقط أنا وإخوني على طول الطريق جوز البكان الذي كان يسقط من الأشجار وكذلك ثوم العوصلان الذي كان ينمو على جوانب الطريق، وكنا مندهشين من وفرة ذلك كله. وكان الذين يتجاوزوننا بالسيارات يحدقون بنا، لكن ذلك لم يكن ليزعجنا كثيرًا. وكانت خطواتنا تخف أكثر كلما اقتربنا من وجهتنا: متجر كلاركسن ثرف تاون *Clarkson Thriftown* . وكان لثرف تاون *Thriftown* واجهة خارجية بسيطة، ولا تحمل يافطته شعارًا يجلب الانتباه. لكنه كان بالنسبة لي أكثر من مجرد متجر. وكنا في رحلاتنا نشتري أكياسًا كبيرة من الأرز تذكرنا بتلك الأكياس التي كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين *UNHCR* توزعها في مخيم اللاجئين في تايلاند حيث نشأت. وكنت كلما رأيت زميلًا بورميًا في الرحلات إلى متجر البقالة أشعر بفرحة عارمة. لقد كانت لحظات التراابط تلك، وإن كانت مؤقتة، تخفف من حمل الشعور بالغربة التي كان عليّ أن أتكيف معها.

## التعليم المدرسي: التمثيل والانتماء

ما زلت أتذكر اليوم الأول في المدرسة. كانت هناك على طول الجدران لافتات مكتوب عليها كلمة «مرحباً» بلغات مختلفة - بالصينية والألمانية والإسبانية وغيرها. لقد كنت مفتونةً بتنوع اللغات، ولكن كان الأهم من ذلك بالنسبة لي هو أنني كنت مبتهجة بفكرة أن غرفة الصف الدراسي ستكون مكانًا يمكنني أن أبوح فيه ببعض التجارب والأفكار التي كانت محشورة بداخلي لسنوات عديدة. وعلى الرغم من ذلك، سرعان ما علمت أن الإعلان عن الاحتفال بالتعددية الثقافية الذي كان معروضًا بشكل واضح لم يغادر الجدران قطّ. فلم يكن هناك تدريب على اللغات المختلفة مطلقًا في المناقشات الصفية، ولم تتح هناك فرص لأن نتشارك قصصنا.

يمتلك الطلاب اللاجئون - عند مقارنتهم مع الطلاب العاديين- خبرات شخصية ومهارات قيّمة، لكنها لا علاقة لها بالموضوعات التي تُقيَّم في الفصل الدراسي. فأنا أثمّن كيف أظهرت لي المواد التي تعرضنا لها في الفصل الدراسي وجهات نظر مختلفة، ما مكنني من فهم المجتمعات المختلفة والمواضيع المتعددة التي ما كنت لأتعرض لها أبدا، من مثل [قضايا] العنصرية وقضايا النوع الاجتماعي. وعندما درست عن التاريخ الأمريكي، نما عندي التعاطف مع الأمريكيين من أصل أفريقي. لقد كان اعتقادي على نحو «ليتهم يُعاملون على قدم المساواة»، لكن شعوري هذا لم يكن متبادلا لأنه لم يتم التطرق لقصتي ولتاريخي ولثقافتي مطلقًا في المناقشات الصفية، ولم يكن هناك تقاسم متساو للمعرفة. فلم يعرف الطلاب الآخرون عني، وبالتحديد - ما يعنيه العيش في مخيم للاجئين، وما يعنيه شعور العيش بدون أفراد الأسرة ... لقد كنت منخرطًا في قصص الآخرين وتاريخهم وكنت منفصلة عن حياتي. فلم تعد لغتي الأولى في تلك البيئة التعليمية مفيدة وما كانت ثقافتي ضرورية. لقد تفاعلت مع نصوص لم تكن تمثلني أو تمثل أشخاصا مثلي. لقد شعرت بأنني غير مرئية.

أعتقد أن أهم الاحتياجات الأساسية بالنسبة للطلاب اللاجئين هو الشعور بالانتماء. فإذا ما استطعنا أن نرى أن المادة التي نستوعبها ليست ضرورية للبقاء فقط ولكن أيضا للتواصل بيننا، عندها ستكون تجربة التعلم أكثر فائدة. وربما يكون وضعنا [كلاجئين] عصيّا على الفهم للعديد من المدارس تمامًا، لأننا لا نلتفت نحن أنفسنا لمشاعرنا ولا نعرف كيف ننقلها [إلى الآخرين]. فليس هناك حول الكثير من الطلاب اللاجئين في كلاركستون، على سبيل المثال، أشخاص يفهمونهم حقًا. وأنا أدرك أيضًا أنه من الصعب حقًا أن تعمل مع الأطفال اللاجئين وذلك بسبب صعوبة التواصل مع والديهم، إما بسبب حواجز اللغة أو لنقص قنوات الاتصال. ولذلك لا يحصل الطلاب اللاجئون دائمًا على الاهتمام الذي يحتاجون إليه. وفي حقيقة الأمر، نحن لا نعرف ما الذي نحتاجه. أما الآن، فإنني أعرف نوعية الأشياء التي يحتاجها الطلاب. لذا، أعتقد أنني سأكون قادرةً على ابتكار استراتيجيات لدعم هؤلاء الأطفال.

## العثور على هويتي وصوتي

لقد مُنحنا الفرصة في أمريكا لمقابلة وجوه جديدة وإقامة علاقات جديدة بشق الأنفس. ولكن عندما ألتفت حولي، لم يعد الشخص الذي يقطن بجواري وجهًا مألوفًا لي في الحي. لقد دفعتني الحياة في أمريكا إلى أن أدرك ضرورة امتلاك تراث محفوظ لي. وأدركت أنني قد تركت ورائي أجزاء من أصلي وتاريخي الكارني (*Karen*) عندما تعاملت مع ثقافات جديدة في رحلتي من مثل: البورمية والتايلاندية والأمريكية. فنظرًا لأنني اعتدت على العيش على الحدود، ونظرا لأنه لم يكن مرحبًا بي في المناطق المجاورة، فإنني حملت معي شعورًا بالدونية يصرفني عن رؤية قيمة ثقافتي الأصلية. إن امتلاكي لهوية مجتزأة في الوقت الذي كنت أتعلم فيه التكيف مع نمط الحياة الأمريكي أبقاني في فقاعة ظلت

تبعدني عن المجتمع الذي أعيش فيه. إن إدراكي أني ما عدت محتجزة في مكان واحد على الحدود جعلني راغبة في أن أبحث عن البيت الذي انحدر منه أسلافي.

لقد تعلمت من التراث المتناقل شفويا أن أسلافي من شعب «الكارين» (*Karen*) قد عبروا «نهر الرمال الجارية» (من صحراء جوبي) باحثين عن مكان يستطيعون إنشاء وطن لهم فيه. فأنا أريد، بدلاً من محاولتي إنشاء منزل جديد لنفسي داخل المجتمع متعدد الثقافات الذي جلبت إليه، أن أفكر في المنزل الثقافي الذي يكمن بداخلي وأن أكون معروفة بناء على قصتي بأكملها وليس فقط من خلال بُعد واحد من حياتي، وهو الذي يصنفني كلاجئة.

فأنا أحمل [معي] قصص أجدادي. وأنا أسمع من خلال حكاياتهم الشعبية وقصصهم وتاريخهم أصوات أفراد مثلي وهم ماضون في رحلتهم إلى المكان حيث ذهب أسلافهم. فرحلتي تتمثل بالحفاظ على ما أجده حتى يتاح لأجيال شعب الكارين اللاحقة أن تتبع رجوعا إلى الوراء أصولنا من يومنا هذا إلى جذورنا القديمة، كجدول ماء مازال قادرا أن يتدفق من جديد إلى المحيط الكبير.

## تأملات ختامية

لقد تعلمنا نحن (مينكيونغ وجهي- Minkyung and Jihae) بعد الاستماع إلى قصص ميه سود (Meh Sod) بأن اللاجئين لا يُعطون الكثير من الخيارات في صناعة القرار بشأن الأمور المتعلقة بسبل عيشهم وحياتهم اليومية. وقد يفهم الشخص العادي، بشكل عام، جانبًا واحدًا من حياة اللاجئين، ولكن إدراك احتياجاتهم العاطفية بشكل أوسع وأشمل يستغرق وقتًا. ولذلك، شعرنا نحن، بصفتنا باحثين في الهجرة القسرية، بأن صوت ميه سود (Meh Sod) كان صوتا حاسماً في جميع مراحل مشروعنا؛ ابتداء من تصميم البحث إلى تنفيذه ونشره. وعند النظر إلى الوراء، نجد ميه سود (Meh Sod) تقر بأن المجتمع والشعور بالانتماء والإرشاد هي أمور حاسمة بالنسبة للشباب القادمين من خلفيات اللجوء، هذا على الرغم من أنها لم تكن على دراية بهذه الاحتياجات عندما كانت أصغر سنًا. ويحتاج الطلاب، في الجانب التعليمي على وجه التحديد، إلى التوجيه وإلى النصيحة التي تعالج الأوضاع الفريدة للشباب من خلفيات اللجوء. لقد أوضحت ميه سود (Meh Sod)، قائلة: «لست متأكدًة إن كان بإمكاني التحدث إلى [المسؤولين وقادة المدارس] حول احتياجات الطلاب. لست متأكدًة إن كانوا مستعدين لأن يسمعوا. فهناك الكثير من المشاكل، وأنا لست متأكدًة من أين أبدأ». وتشعر ميه سود (Meh Sod)، بالإضافة إلى ذلك، أنه غالبا ما توضع احتياجات الطلاب على الهامش نظرًا لأن المدارس تعطي الأولوية لنتائج الامتحانات قبل أي شيء آخر، قائلة: «يجب من أجل دعم الطلاب اللاجئين في الفصل الدراسي تشجيع المدارس على جعل الفصل الدراسي مكانًا مألوفًا وذلك من خلال دمج ثقافات الطلبة المتعددة وموسيقاهم وفنونهم كي تجعلهم يشعرون بالأمان والراحة».

وها هي ميه سود (Meh Sod)، بمرور السنوات، تعثر على صوتها بشكل بطيء ولكن بثبات. فهي تقول: «لقد وجدت بعد فترة طويلة دعماً لجوانب مختلفة من الحياة، وأشعر بأنني جاهزة لسرد قصتنا». وهي تقر أيضا بأن الشباب من مثلها يحتاجون إلى الكثير من الوقت والصبر لمساعدتهم في تحديد احتياجاتهم والتأكد منها. ولكي تتحقق هذه النقلة، يتوجب دعوة اللاجئين إلى هذه المناقشات بدلاً من أن يضع صانعو القرارات فرضيات حول ما يحتاجه السكان النازحون وما يرغبون فيه. أن توفير الأدوات والموارد يعد أمرًا ضروريًا في عملية إعادة التوطين، ولكن الأهمية القصوى تكمن في أن يكون هناك مساحات واسعة حيث يمكن للاجئين مشاركة قصصهم.

تدعو ميه سود (Meh Sod) إلى «الصبر للعمل مع اللاجئين» وإلى [ايجاد] «مساحات للتشارك والاستماع للاجئين». وربما نحتاج، لكي تكون السياسة والممارسة والبحث مهمات وهادفة، إلى الاستماع فقط. وربما يتطلب ذلك أيضا عمليات يستغرق تنفيذها وقتًا طويلاً وقد لا تكون مثمرة على الفور، ولكن قد توفر مثل هذه المقاربات الدعم الشامل طويل الأجل الذي يصب حقًا في مصلحة أولئك من مثل ميه سود Meh Sod.

**ميه سود باو** *mehsodpaw@gmail.com*
مرشحة ماجستير في الآداب، جامعة شمال كولورادو

**مينكيونغ تشوي** *minkyung.choi@bcc.cuny.edu*
أستاذة مساعدة في التربية ومحو الأمية الأكاديمية، كلية المجتمع في برونكس، جامعة مدينة نيويورك

**جيهي تشا** *jihae.cha@gwu.edu @cha_jihae*
أستاذة مساعدة في التربية الدولية، جامعة جورج واشنطن

# الالتزامات الخطابية وحقائق التمويل في «داداب»(Dadaab)، كينيا

راشيل سلفر (Rachel Silver)، ومارك أوكيلوأويات(Mark Okello Oyat)، وهايون كيم (HaEun Kim)، وسهرة محمد إسماعيل (Sahra Mohamed Ismail)

**نستند في هذه المقالة إلى تجاربنا المتنوعة كفريق بحث عابر للحدود الوطنية وتابع لمشروع التعليم العالي بلا حدود للاجئين، للتفكير مليًّا في كيفيّة استمرار ممارسات التمويل الحالية في تقييد عملية البحث التي يتولى قيادتها اللاجئون في داداب (Dadaab) في كينيا.**

لقد التزمت المؤسسات الشمالية، على مدى السنوات الخمس الماضية بشكل مطّرد، وبطرق واضحة، في دعم الأبحاث التي يتولى قيادتها اللاجئون. وتعمد المؤسسات الخاصة إلى تنمية الباحثين من اللاجئين من خلال البرامج الأكاديمية والزمالات التي تتمتع بالمرونة.[١] وتستخدم المؤسسات ثنائية الجانب دعوات التمويل المستهدفة لتضخيم أصوات المنظمات التي يقودها اللاجئون والنازحون داخليا، ولدعم القدرات البحثية في المؤسسات الجنوبية. وقد أطلقت الجامعات شبكات عابرة لحدود الأوطان من أجل إلقاء الضوء على أبحاث اللاجئين ودعمها.[٢] وتسعى هذه المبادرات إلى تصحيح التباينات التاريخية في دراسات الهجرة القسرية، حيث اعتُرِف، على نطاق واسع، بوجود إشكالية في سياسات التمثيل. فهي بذلك تعكس قوة دافعة أوسع لإضفاء الطابع المحلي على إنتاج المعرفة، ولوضع السلطة والموارد بيد اللاجئين الفاعلين بدلاً من المؤسسات الدولية.

ويمكن، استنادًا إلى تجربتا، أن تُعرقَل مثل هذه الجهود بحواجز مختلفة. فنحن أربعة باحثين نقيم في كندا وكينيا اجتمعنا معًا في سياق مشروع التعليم العالي بلا حدود للاجئين (BHER). اثنان منا (أويات وإسماعيل) لاجئان من خريجي برنامج التعليم العالي بلا حدود للاجئين BHER، ويعيشان في كينيا، واثنان منا (سيلفر وكيم) موظفان في جامعة يورك في كندا.

إنّ برنامج التعليم العالي بلا حدود للاجئين BHER هو اتحاد مكوّن من جامعات ومن منظمات غير حكومية NGOs، يهدف إلى تعزيز فرص التعليم العالي ليكون أكثر شمولاً وأكثر مساواة بين الجنسين من اللاجئين. وفي عام ٢٠١٨، بدأ برنامج التعليم العالي بلا حدود للاجئين BHER، استجابة لطلبات الطلاب وفي محاولة لتعزيز إنتاج المعرفة المحلية، في تقديم برامج الدراسات العليا للمؤهلين في مخيمات «داداب» (Dadaab) للاجئين في كينيا. وأكمل في يوليو ٢٠٢٢، ١٨ رجلاً و١٠ نساء من جامعة يورك (MEd) درجة الماجستير في التربية المرتكزة على الأبحاث التي اعتمدت كليا على المخيمات.

يقوم طلاب الدراسات العليا والخريجون في برنامج التعليم العالي بلا حدود للاجئين BHER من خلال المنحة الدراسية بمكافحة فجوات التمثيل في التعليم ودراسات الهجرة القسرية. فنشروا منذ عام ٢٠١٩ (١٥) مقالاً فرديًا ومشتركا في مجلات محكمة من قبل النظراء وفي مجلدات محررة. كما شاركوا في العديد من المؤتمرات والجامعات الدولية، بما في ذلك منتدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR العالمي[٣]. كما قام في عام ٢٠٢٠ خمسة خريجين بدرجة الماجستير في التربية، بمن فيهم المؤلفان المشاركان أويات Oyat وإسماعيل Ismail، بتأسيس جمعية «داداب» للاستجابة (DRA)، وهي أول منظمة يقودها اللاجئون RLO في داداب (Dadaab)، وتعمل على إنتاج أبحاث عالية الجودة تعكس الاهتمامات المحلية. وتعمل جمعية داداب للاستجابة DRA كمنظمة مجتمعية مسجلة في كينيا مع مؤسسات وأفراد آخرين، بمن فيهم المؤلفان المشاركان سيلفر Silver وكيم Kim، في مشاريع متنوعة تتعلق بإجراء الأبحاث والتطبيقات التعليمية.

هذه خطوات واسعة. لكن ما تزال هناك، بالرغم من ذلك، حواجز كبيرة تعيق المساواة في إنتاج المعرفة، وبشكل أكثر تحديدًا، أمام النقل الهادف للموارد من الشمال إلى الجنوب.

## ممنوع من المشاركة الكاملة

تعطي دعوات التمويل من المؤسسات الثنائية لدعم المبادرات، التي يقودها اللاجئون، إشارة إلى الالتزام بتنويع الشركاء والمشاريع. ومع ذلك، فإن هيكل التطبيقات يؤدي بشكل صريح و/ أو ضمني إلى استمرار الاعتماد على المؤسسات الشمالية كمتعاقدين أساسيين وعلى الباحثين الشماليين كمحققين رئيسيين (PIs). فما زال التمويل نتيجة لذلك موجهاً نحو المنظمات الدولية الأكبر حجماً، وليس نحو المنظمات التي يقودها اللاجئون.

لقد ركزت، على سبيل المثال، دعوة تمويل حديثة لتقديم مقترحات من حكومة كندا على تعليم اللاجئين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فكانت تلك الدعوة رائدة في تأطير

التعليم المدرسي الجيد على النحو الأمثل من خلال بناء قدرات منظمات يتولى قيادتها اللاجئون RLOs، ومن خلال تقديم المنح لها. ولكن كان لتلك المنح مع ذلك متطلبات صارمة، بما في ذلك أن يكون المتعاقد الأساسي كَنَدِيًّا، وأن يثبت أن لديه القدرة المؤسسية لإدارة مبالغ كبيرة من المال (تصل إلى ٤٠ مليون دولار كندي[٤] على مدى خمس سنوات). وقد أدى هذا إلى استبعاد العديد من المرشحين المحتملين، تاركًا مجالًا صغيرًا لمنظمات غير حكومية دولية عريقة في الغالب مؤهلة لأن تتقدم لهذه المنح. ومن واقع خبرتنا، فإن هذه المنظمات تميل إلى تطوير مقترحاتها في مقارها الرئيسية، وتطلب مشاركة المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLO لدعم التطبيق بدلاً من توجيهه وتشكيله.

توجد هناك قيود حقيقية على إعادة توجيه التمويل الثنائي بعيدًا عن المنظمات الدولية. ومع ذلك، تصبح الدعوات التحويلية، من خلال طلب شكل معين من المتعاقد الأساسي، عرضًة لأوجه القصور المعتادة في الشراكات البحثية بين الشمال والجنوب، وتشمل: التوقعات والأهداف غير المتوازنة بين الشركاء، والافتراضات الاستعمارية الجديدة حول من يمتلك الخبرة ومن يحتاج إلى بناء القدرات، والنفوذ الشمالي غير المتوازن، وتوزيع الأدوار غير المنصف العابر للحدود الوطنية، وبالتأكيد التفاوت الشديد في فرص الحصول على التمويل.[٥]

لقد واجهنا، كفريق بحثي، بعض هذه التحديات عند التقدم للحصول على التمويل. فصمم الباحثون الأربعة مشروعًا نوعيًا لاستكشاف العوائق التي تحول دون توطين إنتاج المعرفة في داداب. ومع ذلك، لا يستطيع العلماء من اللاجئين أن يسجلوا في طلب التمويل بصفتهم باحثين مشاركين من النازحين داخليا مادام أنهم لا ينتمون إلى جامعة. كما لا يمكنهم الحصول على تمويل لأنشطة البحث كمتعاونين رسميين في المشروع. فلكي يُدفَع لهم من خلال المنحة، يتوجب تعيين «أويات» Oyat و«إسماعيل» Ismail كمستشارين أو كمساعدين بحثيين. وكل من هاتين الفئتين الوظيفيتين تجعل مكانة الباحثين ومكانة المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLO في مراكز ثانوية. لقد تُركنا لنقرر بأنفسنا ما إن كان ينبغي لنا تقديم اقتراح مشروع كان منصفًا في الاسم ولكنه ليس منصفا في تخصيص الموارد، أو تقديم مقترح يحافظ على ترتيب هرمي في الوظيفة ولكنه يتيح مزيدا من المرونة في تحويل الأموال - وهو خيار مستحيل إذا كانت المشاركة المتبادلة الهادفة هي الغاية المنشودة.

يمكن لمنح البرمجة أو البحث التي تمول المنظمات التي يقودها اللاجئون RLOs مباشرة أن تخفف من حدة هذه الأنواع من المشاكل. وتُعَدُّ هذه الفرص، على الرغم من أنها عادة تكون أصغر في الحجم، ضرورية بالنسبة للمنظمات التي يقودها اللاجئون RLOs لاكتساب الخبرة كمتعاقدين أساسيين، وبالتالي تتعاظم احتمالية نجاحهم في طلبات المنح من الحجم الأكبر. عندما حدد أعضاء جمعية «داداب» للاستجابة DRA فرصة عالية جدا وذات صلة ممولة بشكل ثنائي استوفيت فيها جميع المتطلبات، لم يتمكنوا من التسجيل في بوابة المنظمة بسبب التحديات التكنولوجية، وبالتالي لم يتمكنوا من تقديم طلب مكتمل. فالباحثون اللاجئون يحتاجون إلى إنترنت موثوق، وحزم بيانات كافية، وإلى كهرباء وتكنولوجيا للوصول إلى بوابات لا يسهل التنقل فيها دائمًا، حتى في الأماكن الأخرى. فالعوائق الكبيرة أمام الدخول، مثل السيرة الذاتية الكندية المشتركة (CV) المطلوبة لمشاريع البحث المقترحة الممولة اتحاديًا في كندا والتي يستغرق إكمالها ساعات من الاتصال غير المنقطع، أو نظام الأرقام العالمي للبيانات الأمريكية ونظام إدارة الجوائز، تجعل العلماء ومنظماتهم في البيئات النائية أو شحيحة الموارد المحرومة بشكل ممنهج في وضع لا يحسدون عليه. فلهذه الأسباب، وعلى الرغم من الالتزام الخطابي المتزايد بالتوطين بين الممولين، تظل جمعية «داداب» للاستجابة DRA في أغلب الأحيان في وضع تعاقد جزئي. فيُطلب من «أويات» Oyat و«إسماعيل» Ismail وأقرانهم في داداب (Dadaab) بشكل منتظم المشاركة في طلبات المنح الكبيرة، لكنهم ما يلبثون أن يصبحوا ممثّلين اسميًا أو حتى بشكل غير مرئي في إدارة المشاريع والمنح بمجرد الحصول على التمويل. ويصبح هذا التهميش مؤثرًا بشكل خاص في المنح المقدمة على أساس الشراكة مع المنظمات الشعبية.

تتجلى مشاعر عدم الثقة والتهميش بشكل أوضح في القرارات المتعلقة بتمويل المشروع. فلقد لاحظنا أن الأموال تُوجَّه في أغلب الأحيان حول المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون ROLs أو من خلالها وليس لها مباشرة. وعادة ما يبرر ذلك بالنفور من المخاطرة والمخاوف بشأن السعة، لكن ذلك يعيق قدرة المنظمات التي يقودها اللاجئون RLOs عن العمل بوصفها جهات تعاقد أساسية ويحد بالتالي من قدرتها على النمو. قد تواجه المجموعات المحلية بالفعل تحديات تتعلق بالقدرات، ولكن يمكن إدارة أموال المشروع بنجاح في ذات الوقت الذي يمكن أن تتلقى فيه المنظمة دعمًا لتلك القدرات.

وُجِّهت مؤخرًا دعوة إلى جمعية داداب للاستجابة DRA للمشاركة في بحث تعاوني دولي حول تجارب اللاجئين في المنطقة.

ومع ذلك، لم تتمكن المنظمة، نظرًا لمتطلبات الأهلية، من تلقي الأموال بشكل مباشر. فقرر المتعاقد الأساسي، لتجنب الروتين البيروقراطي، تعيين أفراد من أعضاء جمعية داداب للاستجابة DRA كمستشارين بدلاً من التوسط في اتفاقية تنظيمية. لقد جعل هذا القرار الباحثين اللاجئين غير قادرين بشكل جماعي على المساومة في ما يتعلق بقضايا عبء العمل والتمويل. لقد ترك ذلك جمعية داداب للاستجابة DRA غير مؤهلة لدفع النفقات العامة والمعدات، وغير قادرة على إبراز المشروع في سيرتها المؤسسية على الرغم من أن أعضاءها هم من قاموا بإجراء البحث.

إن اختيار توظيف باحثين من اللاجئين كمستشارين لا يمثل إلا إحدى الاستراتيجيات العديدة للميزانية التي يمكن أن تعيق القدرة طويلة الأجل للمنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون ROLs. أما الاستراتيجية الأخرى فتتمثل في أنموذج السداد. فالمنح ذات نماذج تمويل السداد - بدلاً من تقديم التمويل إلى منظمة لأنشطة المشروع - تستبعد بشكل تلقائي المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون. فلا تستطيع المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs أن تنفق ما لا تملك، ولا يمكنها الانتظار لأسابيع أو شهور حتى يتم سداد (ما دفعته).

لا تعكس مثل هذه الأنواع من الاستراتيجيات بالضرورة سوء النوايا. لكنها قد تظهر استجابة للجداول الزمنية الملحة، وأنظمة المساءلة الصارمة، والرغبة الحقيقية في الدفع للباحثين اللاجئين. لقد شارك كل من سيلفر Silver وكيم Kim في المشاريع التي نشرت فيها مثل هذه الاستراتيجيات. نحن (سيلفر وكيم) نتحمّل آثار القرارات التي ننتقدها. ومع ذلك، يمكن لهذه القرارات أن تدمّر مشاعر الثقة من جانب منظمات اللاجئين. وبصفتنا أعضاء في جمعية داداب للاستجابة DRA، فإننا (أويات وإسماعيل) غالبًا ما نشعر بأننا مستفيدون أو مساعدو باحثين، ولسنا شركاء تنظيميين.

## توصيات تخص الممارسة

نظرًا للحواجز التي لا تزال تعيق النقل الهادف للموارد في قطاع إجراء الأبحاث في دراسات اللاجئين والهجرة القسرية، فإننا نقدم الاقتراحات التالية، الموجهة في المقام الأول نحو تمويل المؤسسات:

- اقرن البحث المباشر أو التمويل البرنامجي للمنظمات التي يتولى إدارتها اللاجئون RLOs بفرص موجهة وطويلة الأجل لبناء القدرة التنظيمية من أجل زيادة تأهيل المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLO ليصبحوا متعاقدين أساسيين في المستقبل.[٦]
- أعد النظر في متطلبات الأهلية للمتعاقد الأساسي أو وظائف المحققين الرئيسيين PI، لا سيما إذا كان التوطين هو النتيجة المرجوة. وقد يشمل ذلك إعادة تعريف ما هي «التجربة المقبولة». وقد يقوم المموّلون أيضًا بدعوة المنظمات المحلية لمراجعة دعواتهم لتقديم العروض لمعرفة ما إذا كانت مرهقة بلا داع.
- قم بتضمين شرط تخصيص نسبة مئوية من تمويل التكاليف التشغيلية للمشروع إلى مكاتب المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs المتعاقد عليها فرعيا كاستثمار رأسمالي.
- استخدم نماذج موازنة التقديم بدلاً من نماذج السداد كلما أمكن ذلك. ففرص التمويل المرنة تعمل أيضًا على تعزيز البرمجة الأكثر استجابة محليًا كما تعمل على زيادة قدرة المنظمات المحلية على النجاح.
- تأكد أن لدى المنظمات الإقليمية والمحلية، خاصة تلك التي تشارك في المشاريع كجهات تعاقد فرعيّة، فرصًا مباشرة للتعامل مع المولين ولديها القدرة على الوصول المباشر إلى وثائق المشروع المتعلقة بعملهم (مثل تقارير الميزانية، ونتائج الرصد والتقييم، وما إلى ذلك).
- وفّر فرص التطوير التنظيمي للمنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs، الموجهة لتلبية احتياجاتهم الخاصة.
- تأكد أن يكون لطلبات التمويل مواعيد نهائية مرنة وبوابات سهلة الاستخدام ومتطلبات تكنولوجية منخفضة كلما أمكن ذلك.

إن السماح للمؤسسات المحلية التي يقودها اللاجئون وغيرها من المؤسسات غير التقليدية، وكذلك الأفراد، للعمل كأطراف تعاقد رئيسية وكجهات تحقيق أساسية IPs في المنح الرئيسية، سوف يستغرق وقتًا ويتطلب توافر الموارد، ولكنه سينتج أيضًا أبحاثًا أفضل وأكثر شمولية. فنحن في الوقت الحالي، كمجموعة من الباحثين ذوي المواقع الجغرافية والمؤسسية والاجتماعية والسياسية المتنوعة، نتقدم إلى الأمام بحذر. فنحن نعمل على تجاوز القيود الهيكلية وأوجه عدم المساواة المزعجة من خلال التواصل المفتوح، والتفكير الذاتي النقدي، وتطبيقات الموازنة الشاملة ما استطعنا إلى ذلك سبيلا. إن هذا ليس كافيا، لكنها البداية.

**راشيل سلفر** *resilver@edu.yorku.ca*
أستاذ مساعد، جامعة يورك المديرة المشاركة للتعليم العالي بلا حدود للاجئين (BHER)

**مارك أوكيلو أويات** *mark01oyat@gmail.com*
*@OkelloOyat*
مدير مشارك، جمعية داداب للاستجابة (DRA)

**هايون كيم** *haeunkim@yorku.ca*
*@BorderlessEdu*
مديرة المشروع، برنامج التعليم العالي بلا حدود (BHER)

**وسهرة محمد إسماعيل** *nadarbuuni@gmail.com*
*@SahraMohamed*
مديرة مشاركة، جمعية داداب للاستجابة (DRA)

١. bit.ly/research-fellowships ; bit.ly/mastercard-scholars-program
٢. https://carleton.ca/lerrn/ ; bit.ly/refugee-economies-rlrh
٣. للحصول على الكتالوج الكامل لمخرجات البحث من قبل طلاب الدراسات العليا في BHER ، انظر: www.bher.org/research
٤. حوالي 31 مليون دولار أمريكي
٥. انظر نرى يوسين (2019) «التوطين: نحن محبطون ، ولسنا أغبياء!»، مجلة نشرة الهجرة القسرية العدد 60 bit.ly/localisation-usen-ar
www.fmreview.org/ar/education-displacement/usen
٦. انظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (2020) «مذكرة مفهوم صندوق الابتكار بقيادة اللاجئين» bit.ly/refugee-led-innovation

# التمويل والمصداقية والظهور: دعم أبحاث الهجرة القسرية في جنوب الكرة الأرضية

**روزماري دي ماركيز لاميدا (Rossmary D Márquez-Lameda)**

**يواجه الأكاديميون في جنوب الكرة الأرضية الذين يقومون بإجراء أبحاث حول أزمة النزوح الفنزويلي عددًا من التحديات تتعلق بالتمويل والمصداقية والظهور. يتناقش الأشخاص الذين تمت مقابلتهم حول كيفية مواجهة هذه التحديات في ضوء الحقائق على أرض الواقع**

يستند هذا المقال إلى عشر مقابلات متعمقة أجريت مع أكاديميين يتمركزون في كولومبيا والبرازيل وتشيلي وبيرو وجمهورية الدومينيكان، ويقومون حاليا بإجراء أبحاث تتعلق بأزمة النزوح الفنزويلية.[١] فأجريت جميع المقابلات عن بُعد، باللغة الإسبانية، في كانون أول وشباط من عام ٢٠٢٢. وقد قمت بمقابلة نوعين من الباحثين: أولئك الذين لديهم مسار أكاديمي طويل الأمد ولديهم تدريب على أبحاث الهجرة القسرية، وغيرهم ممن وجدوا أنفسهم يبحثون عن تجارب المهاجرين واللاجئين بشكل غير مباشر، آخذين بالحسبان مجالات خبرتهم مثل الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المعدية، دون أن يكونوا «باحثين في مجال الهجرة». وبغض النظر عن نوع البحث الذي أجراه جميع هؤلاء الأكاديميين (سواء كان بحثا نظريًا أو تطبيقيًا)، فقد عملوا في أغلب الأحيان بالتعاون مع مؤسسات أخرى، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي. وعمل البعض [منهم] مع المؤسسات الأكاديمية في شمال الكرة الأرضية.

كانت أبرز القضايا الرئيسية التي رَشَحت من هذه المقابلات هي نقص التمويل، بالإضافة إلى التحديات المتعلقة بالمصداقية الأكاديمية والظهور، والتي برزت نتيجة لوجود الباحثين مركزهم في جنوب الكرة الأرضية أو هم أصلا من جنوب الكرة الأرضية.

## التمويل: حقائق مختلفة

لقد ركز أولئك، الذين أجريت لهم مقابلات، على فشل وكالات التمويل في الشمال في الاعتراف بالحقائق والتحديات المتجذرة في [عملية] إجراء البحوث حول الهجرة القسرية في سياق الأزمة الفنزويلية. فوفقًا لباحث من كولومبيا، فإن: «رؤية الواقع من الخارج تختلف كثيرًا عن عيشه». فهذا الباحث قد شارك تجربته في دعوة تمويل دولية حول [سبل] وصول الفنزويليين إلى الرعاية الصحية في كولومبيا. فاقترح، بناءً على عمله مع المهاجرين الفنزويليين وعلى أبحاثه الأولية، إجراء بحث نوعي لفهم موضوع كره الأجانب كعائق أمام الوصول إلى [الحصول على] الرعاية الصحية. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت وكالات التمويل تطلب معايير [محددة] تشمل عدد الأطباء وعدد الأسرة في المستشفى، وما إلى ذلك. ويتساءل الباحث قائلا: «لماذا نهتم بعدد الأسرّة والأطباء إذا علمنا أنه --في الغالب- يتم إبعاد المهاجرين من عند الباب، ولا يتمكنون من الدخول إلى المستشفى؟» لذا، لم يمض الباحث وفريقة في حالتهم هذه قدما بمخطط مقترحهم، وذلك لأنهم اعتبروا أن النهج الكمي الذي طلبته وكالة التمويل يؤدي إلى التغاضي عن العوامل المهمة المتعلقة بالتحيز والتمييز في تقديم الرعاية الصحية.

أشخاصٌ يَعبُرونَ الحُدودَ بين كولومبيا وفنزويلا (المصدر: أرتورو هاركر روا Arturo Harker Roa)

وأعرب باحث من جمهورية الدومينيكان عن قلقه بشأن مكالمات التمويل التي كانت لها متطلبات مكلفة للغاية، أو غير ممكنة في البلدان ذات الموارد المحدودة، قائلا: «في بعض الأحيان تقرأ إعلانات التمويل هذه فتظن بأنها مكتوبة للشمال». فعمد الباحث في هذه الحالة إلى الاتصال بمسؤول البرنامج ونجح في مطلبه بتغيير الإعلان. إن دعوات التمويل التي لا تتيح المرونة والحرية لهؤلاء الباحثين للتعامل مع القضايا المتعلقة بالنزوح الفنزويلي بطرق تأخذ بالاعتبار الحقائق على الأرض تَحُدّ من إتاحة المجال للباحثين لإجراء بحث ملائم وهادف.

وألقت باحثة أخرى من تشيلي الضوء على الحاجة إلى أن تأخذ فرص التمويل بالحسبان التنوع الثقافي والاجتماعي في جنوب الكرة الأرضية، مشيرة إلى: التنوع الذي يُولد طرقًا مختلفة لمعرفة الواقع وفهمه. وأثارت الباحثة مسألة كيف تتصور وكالات التمويل في شمال الكرة الأرضية المصطلحات وكيف تستخدمها، الأمر الذي قد لا يتوافق مع استخدامها في جنوب الكرة الأرضية. وذكرت على وجه التحديد، كيفية استخدام مصطلحي «الكفاءة الثقافية» في الشمال و«تعدد الثقافات» في الجنوب، وكيف من المتوقع أن يتم تقييمهما. فأضافت قائلة: "قيام الجنوب بوضع قائمة تدقيق مرجعية هو أمر غير مقبول. ولكن هذا هو ما يفعله الشمال بمفهوم الكفاءة الثقافية."

وذكر بعض المشاركين في المقابلات التحديات البيروقراطية المتجذرة في إجراءات تقديم طلب الحصول على التمويل، كما أشاروا إلى محدودية قدرتهم المؤسسية على القيام بذلك، فقال باحث من كولومبيا: «قد يستغرق الأمر عدة أسابيع أو عدة أشهر حتى تقوم مؤسساتنا بمعالجة بعض الأوراق المطلوبة لتقديم مقترح طلب المنحة. وبحلول الوقت الذي نحصل فيه على الوثائق والموافقات من المؤسسة، يكون الموعد النهائي قد انقضى بالفعل». وقد عبّر آخرون، بالمثل، عن محدودية الموارد البشرية والإمكانات داخل مؤسساتهم لكتابة المقترحات البحثية ووضعها معا، ما يتطلب تدويرًا سريعًا للمعاملة. فحتى عندما يحظون بالتمويل، يجدون بأن المؤسسات الأكاديمية في اقليمهم لم تتكيف- بالضرورة- مع الاحتياجات والسمات المحددة الخاصة بالمهاجرين الفنزويليين، ما يمثل تحديات أمام توظيف الأشخاص الذين قوبلوا، وأمام تنفيذ المشاريع البحثية. فكما أوضح أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في كولومبيا، على سبيل المثال، قد تطلب المؤسسات البحثية من المهاجرين امتلاك وثائق تتعلق

بالهوية القانونية قبل أن تتمكن الجامعات من معالجة الحوافز وسداد التكاليف (مثل الطعام والنقل) المرتبطة بمشاركتهم في الدراسة.

## المصداقية الأكاديمية والظهور

لقد ظهرت مسألة المصداقية الأكاديمية كذلك في المحادثات حول عوائق التمويل؛ إذ يقول أحد الباحثين من كولومبيا: «لكي أحصل على منحة من وكالة تمويل كبيرة، أعلم أنني بحاجة إلى جامعة مرموقة تدعمني». ويشكل شرط الارتباط هذا بجامعة من الشمال أو أن يكون لديك جامعة في الشمال كمؤسسة رئيسية في أغلب الأحيان مشكلة في طلب المنحة. فهو يحد من فرصة الباحثين والمؤسسات في الجنوب لتكوين أنفسهم ككيانات ذات مصداقية تستطيع إجراء أبحاث حول الهجرة القسرية، أي ليصبحوا - باختصار، ظاهرين. لقد كانت إشكالية المصداقية والظهور طاغية في محادثاتي مع الأكاديميين المحليين وجعلتني أتساءل: من الذي يُنظر إليه ويمكن أن يُعدّ، في سياق الأزمة الفنزويلية، باحثًا موثوقًا في [مجال] الهجرة القسرية؟ فمن هم الباحثون المدعوون للانضمام إلى المنتديات الإنسانية؟، ولماذا يُستبعد آخرون؟

لقد ألقت المقابلات الضوء على أن تفاوت أنواع الباحثين ينظر إليه كعامل رئيسي يؤثر على مسألة المصداقية والظهور. فقد عالج باحثو الهجرة الراسخون دراسة النزوح الفنزويلي من الناحية النظرية، مركزين على عمليات وسياسات الهجرة في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، عمد الباحثون التطبيقيون إلى إجراء أبحاث عن تجارب المهاجرين واللاجئين بشكل غير مباشر، وتناولوا الأسئلة الملحة التي تخص الواقع الاجتماعي والاقتصادي الأوسع في البلدان المضيفة. فبالنسبة للباحثين التطبيقيين، لم تكن ظاهرة الهجرة الفنزويلية بحاجة إلى تصور نظري، ولكنها ولّدت أسئلة تحتاج إلى أن يجاب عليها - إجابات يمكن أن تدعم المجتمعات التي كانت تعاني وتساعد كذلك الحكومات أن تفهم كيف تعالج حالة النزوح [لديها].

لم يكن هذا التصنيف واضحًا على الدوام. فما زال هناك عمل ضخم متعدد التخصصات ومتعدد الأساليب جار في المنطقة وفي مجال دراسات الهجرة القسرية. ولكن على الرغم من ذلك، يبدو أن هناك مشكلة تتمثل في أنه من غير المرجح أن يُنظر إلى الباحثين الذين يقومون بعمل ذي قيمة، ولكنه تجريبيا أكثر فيما يتعلق بالنزوح الفنزويلي، ويتفاعلون بشكل مباشر مع المهاجرين واللاجئين، على أنهم سلطات ذات مصداقية في مجال الهجرة القسرية، بالرغم من وجهات النظر الفريدة التي يقدمونها على الطاولة. فقال الباحث الذي أجرى بحثًا مكثفًا حول الصحة الجنسية والإنجابية (SRH) في مخيمات اللاجئين في شمال البرازيل إنه على الرغم من أن عمله معروف ويُنظر إليه بوصفه باحثًا موثوقًا به في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، إلا أن فريقة لم يتلقَّ دعوة للمشاركة في المناقشات الإنسانية.

## معالجة التحديات

لقد ظهر من المقابلات عدد من التوصيات لتعزيز التعاون وزيادة إمكانية الوصول إلى فرص التمويل.

يمكن **لشبكات البحث** داخل البلدان أو الأقاليم أن تساعد في تعزيز التعاون والمناقشات حول القضايا المتعلقة بالهجرة القسرية؛ إذ يمكن أن تساعد في ربط الأكاديميين الذين يجرون أبحاثًا مماثلة، ويمكنها تشجيع العمل متعدد التخصصات وحتى توفير فرص للتدريب. ونظرًا للعدد المتزايد من الباحثين الذين انضموا مجددا للعمل مع مجتمعات المهاجرين واللاجئين، فيمكن للدورات التدريبية أن تشتمل على مناقشات واستراتيجيات أخلاقية تخص إجراء مشاريع [بحثية] مع هذه المجتمعات. فهناك حاجة إلى تمويل طويل الأجل وذلك لتمكين شبكات البحث هذه من أن تكون مستدامة.

ينبغي تكريس **التمويل الأولي**، وهو الذي يُمنح لتغطية إطلاق مشروع جديد، للمبادرات التي يقودها باحثون في جنوب الكرة الأرضية؛ ويمكن زيادة مستويات التمويل بمرور الوقت بناءً على الأداء.

ستُمكن إعلانات التمويل المراعية للحالة الباحثين من الاستقلالية والمرونة في معالجة مشكلة بحثية باستخدام الأطر المفاهيمية والطرق المنهجية التي تشخص الحقائق على أرض الواقع. ويتوجب على وكالات التمويل أن تكون منفتحة أيضًا على بحث مسألة التفاوض مع وكالات التمويل، وذلك لإتاحة المجال لوجود منهجيات مختلفة لم تكن مشمولة في الأصل في إعلانات التمويل.

التمويل والمصداقية والظهور هي مفاهيم مترابطة يتوجب فهمها في السياق الجغرافي لهؤلاء الباحثين وخصوصية حالة النزوح الفنزويلي. فطالما استمرت وكالات التمويل في

فرض طرق معينة للمعرفة والتفكير، فلن يستطيع البحث تشخيص الواقع. وطالما كان الباحثون بحاجة إلى الربط مع جامعة من شمال الكرة الأرضية لتدعمهم حتى يتمكنوا من الحصول على منحة، فلن يصبح هؤلاء الباحثون ظاهرين للعيان. وطالما أن الباحثين التطبيقيين لا يعدّون ذوي سلطة في مجال الهجرة القسرية، فسيصار إلى تجاهل وجهات نظرهم الفريدة.

روزماري دي ماركيز لاميدا
Rossmarydmarquez@gmail.com
@Marquez_Lameda
مرشحة للحصول على دكتوراه، كلية الصحة العامة، جامعة إنديانا بلومنجتون

١. على الرغم من تحديد مواقع جميع الأكاديميين في هذه البلدان، وبالرغم من أنهم يعملون فيها، فإنهم لم يكونوا جميعًا في الأصل من هذه البلدان؛ إذ ثمة باحثان من فرنسا وباحث واحد من الأرجنتين.

# الكتابة التشاركية والمنشورات المشتملة [للاجئين]

كيراندیب کور (Kirandeep Kaur)

**أظهرت تأملاتي حول [قضية] النشر الشامل من خلال الكتابة التشاركية العديد من الحواجز التي يواجهها الباحثون اللاجئون والمشاركون في البحث في سعيهم للنشر على أرضية عادلة مقارنة بالباحثين الغربيين غير اللاجئين.**

لقد ازدهرت روايات اللاجئين في السنوات الأخيرة في كل من وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية.[١] وتوضح العديد من هذه الجهود الطرق التي بدأ بها اللاجئون في استعادة صوتهم وفاعليتهم من خلال أشكال سردية مختلفة، في إطار زيادة السيطرة على عملية سردهم للقصص. ومع ذلك ، فإن الحوار حول كيفية تضمين أصوات اللاجئين وخبراتهم ومعرفتهم في الخطاب الأكاديمي والممارسات المعرفية لم ينته بعد.

ونظرًا لأن لديّ خلفية في تدريس اللغة، بالإضافة إلى خلفية في الأبحاث المتعلقة بالهجرة القسرية، فقد كافحت منذ فترة طويلة في رحلتي البحثية لمعرفة كيفية التواصل مع الآخرين حول تجاربي التشاركية [في النشر] مع المهجرين قسرا. فتساءلت: هل من الممكن الانضمام في اتصالات بحثية مع مشاركين من اللاجئين (الذين هم - بالفعل- ليسوا باحثين)؟ هل يمكن أن تكون الأصوات متساوية في الاتصالات البحثية عندما تكون ديناميكيات السلطة [القوة] غير متكافئة إطلاقا؟

لقد عملت العام الماضي على نشر عدد خاص من مجلة «أصوات النازحين: مجلة الأرشيف والهجرة والتراث الثقافي *Displaced Voices: A Journal of Archives, Migration and Cultural heritage*» تحت عنوان «بأصواتهم أنفسهم».[٢] فوضعنا تصورا لهذا العدد الخاص ليعيد تموضع أصوات القائدات المهجّرات قسراً من النساء في كوالالمبور، وهن من أصبحن مؤلفات مشاركات معي،[٣] وكذلك لتصويرهن كفاعلات في توصيل معرفتهن من خلال الكتابة المشتركة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تبيّن لي بأن الكتابة المشتركة محفوفة بالأسئلة المربكة حول السلطة [القوة] والممارسات والمعرفة.

## الأوقات الصعبة ومراحل الكتابة

كان التحدي الأول الذي واجهناه هو إيجاد مكان أمن للنشر؛ فقد وجدنا بأن إجراءات النشر في المجلات الخاصة باللاجئين أو في المجلات الإلكترونية عبر الإنترنت مكلفة جدا. ولم يكن هناك إلا عدد قليل من الآليات التي تدعم المؤلفين في المرة الأولى، خاصة من جاء منهم من خلفيات ضعيفة، كما كانت هذه الآليات تفتقر إلى مساحة من المناقشات حول تطبيقات الكتابة التشاركية بين الباحثين والمشاركين في الأبحاث. لقد توصلنا إلى أن عملية النشر بحد ذاتها هي بمثابة حاجز أمام الكتابة التشاركية مع القائدات من اللاجئات. وهذا ما أعاق إلى حد ما توافر المساحة لتطوير الأفكار بشكل جماعي. فأصبحت هناك حاجة إلى تصور العملية المعتادة برمتها من جديد من حيث: (عرض المفهوم للنشر، والمسودة الأولى، وتحرير المقال مع التعليقات، والمسودات النهائية والتعديلات). أما التحدي الثاني، فكان تجربة الكتابة ومحو الأمية الرقمية عند المؤلفين المشاركين. لقد أصبح واضحا لدينا بأن عوامل ضغط الالتزام بالمواعيد النهائية للنشر، وإنتاج المنشورات دون توجيه أو معرفة بتعليمات الكتابة، قد قلّل من نجاح فرصنا في التأليف المشترك. لذا، جاء طلب المؤلفين المشاركين بتوفير آليات مرنة تستند إلى الحوار الذي يعزز من مهاراتهم الكتابية.

لقد أظهر «الأرشيف الحيّ للاجئين» ومجلة «أصوات النازحين» - المؤسسة حديثًا- المرونة. ومع هذا، فقد جاء توزيع

شريفة شاكِرة، مؤسّسةُ ومديرةُ شبكةِ تنميةِ نساءِ الروهينجا (RWDN) (المصدر: أمين كمراني Amin Kamrani)

المشاركين في المشروع من كل أنحاء العالم، وكنا نعمل [معا] خلال الجائحة. فكان مجموع ما قضيناه سبعة أشهر ابتداء من أول لقاء مع النساء إلى وقت النشر. وقد خُصِّص – خلال ذلك- وقت كبير للعمل على [تحسين] مهارات الكتابة لدى المؤلفين المشاركين، خاصة الذين طلبوا الإرشاد الفردي بناءً على مهاراتهم الكتابية ومعرفتهم وظروفهم الشخصية. ومن اللافت أن معظمهم كانوا يملكون قدرات عالية في مهارات التحدث؛ إذ قدموا عروضهم في العديد من المؤتمرات ذات الصلة بالأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية أو المؤتمرات الأكاديمية، لكن كانت قدراتهم الكتابية – بالمقابل- محدودة جدًا لدرجة إنتاج نوع خاص من النصوص مثل الكتابة للمنظمات غير الحكومية (NGOs) للحصول على التمويل، أو كتابة منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي أو مقالات إخبارية قصيرة. فكانت الكتابة النثرية الطويلة أو كتابة المقال الصحفي على وجه التحديد تجربة جديدة بالنسبة لهم. فلم يكن معظمهم على دراية بالتنسيق العام للمقال: (المقدمة، والجسم الرئيسي، والخاتمة)، كما لم يكونوا على دراية بالمهارات الأساسية في كتابة الفقرة. وهذه المهارات الكتابية تعدّ بالنسبة للعديد ممن درسوا في المؤسسات التعليمية الغربية[٤] أمرًا مفروغًا منه. أما الأمر الذي لا يُعترف به غالبا فهو ميزة التواصل التي تُكتَسَب من خلال هذه الممارسات على مهارات الكتابة. فهذه واجهة إضافية تركز الأوساط الأكاديمية من خلالها على [اكتساب] المعرفة الغربية على حساب أصوات المجتمعات المحرومة ومعارفها.

## إيجاد ممارسة الكتابة التشاركية

لقد سمحت لنا مجلة أصوات النازحين *Displaced Voices* بإنشاء جدولنا الزمني الخاص بنا، كما أتاحت لنا أيضا إجراءات مساندة لكنها كانت أيضًا مستوفية لمعايير المجلة. فاتفقنا، على سبيلِ المثال، على وضع عملية إدراج المراجع جانباً لإتاحة أكبر قدر ممكن من أشكال التعبير وإعادة تركيز أصوات المؤلفين المشاركين وأنماط الكتابة عندهم. فعمدنا إلى إيجاد عملية تكرارية (العصف الذهني، والتدريب على الكتابة، والكتابة ذاتها، والمشاركة في الكتابة، والتحرير، وردود الأقران)، وذلك لدعم تأسيس إجراء الحوار وتبادل الآراء. إن تفصيل العمليات الاجرائية للمؤلفين المشاركين بناءً على مستوى كتابتهم الفردية يعني بالضرورة أيضًا تخصيص وقت لجلسات سكايب Skype الفردية، وكذلك إنشاء محادثات فردية وجماعية على وسائل التواصل الاجتماعي بالإضافة إلى حلقة لتعليقات من الأقران.

في نهاية المطاف، عمدت إلى تضمين طريقة التدريس التأملية[٥]، وهي عملية تشاركية تركز على مبدأ الانعكاسية والعمل المشترك، بحيث تبقى أصوات المتعلمين في بؤرة التركيز. لقد كانت عوامل المرونة والمدخلات الإبداعية والصبغة غير الرسمية من قبل الناشر ضرورية لإتاحة المساحة الكافية للمؤلفين المشاركين لإنتاج أعمالهم. وعلى الرغم من كل ذلك، ظل جميع المؤلفين المشاركين ينظرون إلى دوري بوصفي مدرسًا لمهارات الكتابة أكثر من كوني مؤلفًا مشاركا. لقد حاولنا موازنة هذه المعضلة باستخدام أفكار المشاركين أو نصوصهم التي قاموا بإنتاجها بالفعل كنقاط الانطلاق في مناقشة استراتيجيات تحسين الهياكل اللغوية بشكل منفصل عن المناقشات حول محتوى الكتابة. ومع هذا، استمر طرح الأسئلة حول كيفية إنتاج محتوى المقالات على أساس من التكافؤ الحقيقي.

وكان من الممارسات الأخرى التي عمدنا إلى تطبيقها، التغذية الراجعة من الأقران النظراء بين المؤلفين المشاركين أنفسهم، بهدف رفع ثقتهم وتشجيع الحوار بينهم. وقد وجدنا بأن هذه الممارسة أكثر فاعلية، وتخلق عندهم شعورا أقل بالدونية، وفي الوقت ذاته شعورا أكبر بالتمّكن من عملية مراجعة الأقران [غير المشاركين] أو من الخبراء والباحثين الآخرين. وقد اشتمل التفقد التحريري النهائي بعض جوانب مشاركة مقالاتهم مع باحثين آخرين ومع محرر المجلة.

لقد كانت أهم نتائج التعلم العملي هي إيجاد مساحة تتسم بتنويع دوري الخاص، لا بل وتكييفه مع احتياجات المؤلفين المشاركين حسب ما هو مطلوب، في ذات الوقت الذي كانت أصواتهم توضع دائمًا في مقدمة المقالات.[٦] وقد كنت من وقت إلى آخر أتحداهم لإعادة التفكير، وإعادة التخيل وإعادة الانخراط في قصصهم الخاصة بما يتجاوز «قصة اللاجئين» المعتادة التي يخبرونها للآخرين عن أنفسهم. وعلى الرغم من بعض النجاحات التي تبلورت عن هذه الممارسات، إلا أن علاقاتنا الأولى مع بعض كباحثين أو كمشاركين أو كباحثين مشاركين لم ترقَ لتصبح تجربة الكتابة التشاركية مبنية على العدالة التي كنا نتصورها. فطغت عناصر التدريس عندي، بدلاً من ذلك، على دوري الذي كنت أقصده كمؤلف ثانٍ.

## موازنة السلطة مع [قوة] الأصوات

إنّ النشر – نظرا لطبيعته- ليس شموليا؛ فالمعايير والخبرة في الكتابة وفي عملية النشر يمكن أن تكون حواجز تقدم أولوية طرائق الكتابة الغربية فوق الأصوات التي تعبر عن التجارب المعاشة. وقد أظهرت تجربتي في العمل في هذا المشروع أن مرونة الموقف والجاهزية للدخول في محادثة مع المساهمين [في العمل] يمكن أن يخلقا مساحة لإدراج هذه الأصوات بشكل أكبر. فأصبح من الممكن تبني ممارسات في النشر، أكثر شمولاً وإنصافًا، توفر منصة لعرض معارف المهجرين قسريا، والتعبير عن أصواتهم، وذلك من خلال تجريب أدوار جديدة، والنظر إلى المشاركين في الدراسة كمؤلفين مشاركين في التواصلات البحثية. ولكن ما تزال - مع ذلك – بعض المخاوف والتحديات قائمة.

ففي أطار المعايير المتبعة في الخطاب الأكاديمي، ربما يفتقر المؤلفون المتأهلون المشاركون ذوو الخلفيات الضعيفة إلى المهارات الدقيقة المطلوبة [في البحث]، وإلى الثقة المنشودة للوصول إلى الفرص للتعبير عن واقعهم. وقد تؤدي الكتابة المشتركة مع أولئك الذين كان لهم في الأصل دور الباحث إلى خلق الفرص، ولكن إن تولدت عند الباحث قدرة على تقليد أشكال الكتابة المقبولة بشكل أكبر، فقد يهيمن في نهاية المطاف على أصوات المؤلفين المشاركين.

لقد كان استخدام النهج التربوي (البيداغوجي) بدلًا من تركيزنا فقط على التواصل البحثي أمرًا غير متوقع. لذا، فعلى الرغم من أن المؤلفين المشاركين اعترفوا بأنه قد كان لهذه الطريقة في التعلم دافعها المهم عندهم، إلا أنه أثار عندهم – في الوقت ذاته- أسئلة حول قوته ومكانته. وقد كان عملي مع المشاركين - منطلقين من بحثي- يعني أنه كان سيتولد ميل عندهم أن ينظروا إليّ بأنني أكثر دراية [منهم]، بغض النظر عن النهج التشاركي الذي كان يركز على معرفتهم. إن محاولتنا التخفيف من ذلك [الميل] من خلال ممارسات الكتابة المشتركة لم تستأصل تمامًا عدم التوازن، والذي ما زلت أجده متضمنا بشكل ما في جميع المقالات.

سأعترف، بصفتي باحثًا مهنيًا مغمورا، أنني سأتردد في الانخراط مرة أخرى في هذا النوع من الكتابة التشاركية. فالناشرين المستعدين لتوفير هذه المرونة لن يتم اعتبارهم من ضمن المجلات عالية التأثير. وهذا يعني أن مثل هذه المساهمات لن تكون – بالضرورة – مقدرة من قبل المؤسسات الأكاديمية. وعلاوة على ذلك، لن يكون التأليف المشترك قادرا أن يعكس ذاته في العمليات العميقة التي انخرطت فيها أنا والمؤلفون المشاركون معا لإنشاء هذه المقالات. فغدا الكثير من عملنا المعرفي التعاوني غير ظاهر للعيان. لذا، تساءلت- أكثر من مرة- عما إذا كانت هذه الجهود ذات قيمة بالنسبة لي أو بالنسبة للمؤلفين المشاركين.

ما يزال النشر الشمولي وما زالت الكتابة التشاركية يتطلبان دعمًا هيكليًا أكبر، كما يتطلبان القدرة على الابتكار والجاهزية

من جانب الباحثين والناشرين. ويبدو لنا أنّ الرغبة قد غدت متوافرة ومتزايدة في جعل ساحات النشر شاملة لأصوات المهجّرين قسرا. ولكن مع ذلك، يبدو أن هناك حاجة إلى مناقشة كيفية تحديد أفضل الممارسات [يهذا الصدد]، وكذلك مناقشة ما إذا كان الالتزام بمعايير الكتابة ما يزال أمرا مرغوبًا، مراعين التسلسلات الهرمية المتأصلة في ذلك المجال. ويمكن للمؤسسات الأكاديمية المنفتحة الذهن، وتلك التي تعطي قيمة عالية للكتابة التشاركية (بدلاً من المؤسسات التي تركز على المجلات «عالية التأثير» مع متطلباتها الأكثر صرامة في المقام الأول)، توفير المزيد من الفرص، على الرغم من أن هذا التصرف قد لا يحلّ إشكالية كيفية إشراك المتدربين. فالكتابة التشاركية محفوفة - كممارسة – بسيل من التساؤلات في الوقت الحالي. ونحن نأمل أن تشكل تلك الأسئلة تحديات لنا حتى نعيد تصورنا لكيفية أن نوصل أبحاثنا للآخرين، وكذلك تصورنا للعمل مع المهجرين قسرًا كأشخاص قادرين – كوكلاء عنا- على التعبير عن حقائقهم المعيشية ومعارفهم المخفية.

**كيراندیب کور** *kksumman@gmail.com*
*@kkaurwrites*
باحثة دكتوراه في القانون والتنمية، جامعة تيلبورغ

١. لقد أجاءني الإلهام من عدد من المنصات التي تعرض روايات اللاجئين الفردية، كمؤلفات حكايات اللاجئين، وحبر الكتاب المنفيين، والأرخبيل وأدب العرب. فهذه المؤلفات وغيرها تتحدى الافتراضات السائدة حول المعرفة والقصة والسلطة وذلك من خلال إعطاء مساحة لعرض تجارب المهاجرين القسريين على الملأ.
٢. هذه مجلة تم إنشاؤها بواسطة أرشيف اللاجئين الحي في جامعة شرق لندن. إصدار خاص متوافر على الرابط: bit.ly/displaced-voices-journal
٣. نعيمة إسماعيل، سيده حسين، شريفة شاكرة (التي كانت تترجم لسيدة حسين)، باريسا آلي وعريفة سلطانة هي أصوات تمثل المجتمعات الصومالية والأفغانية والروهينغية
٤. يتجنب المؤلف في هذا المقال استخدام الأحرف الكبيرة «الغربية» من أجل التأكيد بشكل أكثر بساطة على الحاجة إلى فكرة اللامركزية.
٥. حصلت على التدريب لمجلة ESOL التعليمية خلال تدريس النساء قادمات من خلفيات اللجوء bit.ly/reflect-esol-resource-pack
٦. سترى اسمي في العدد الخاص مدرجًا إلى جانب المؤلفين المشاركين ولكن بأدوار مختلفة - ككاتب مشارك أو كمحرر - اعتمادًا على الدور الأساسي الذي قمت به في كل مقالة.

# الأكاديميون السوريون النازحون: أصوات غير مسموعة في الأوساط الأكاديمية

**احمد عقّاد (Ahmad Akkad)**

**هناك حاجة إلى دعم متعدد الأوجه للأكاديميين النازحين ليكونوا قادرين على المشاركة في الأوساط الأكاديمية ولكي تُسمَع أصواتهم كأكاديمين بحد ذاتهم - وليس فقط بوصفهم أكاديميين نازحين.**

تعاني سوريا من صراع منذ ١١ عامًا تقريبًا، ما أدى إلى نزوح ٦,٨ مليون شخص من البلد. وقد نتج عن هذه الحالة كمّية هائلة من الأبحاث - وتمويل الأبحاث – حول تقريبًا كل تفصيلٍ يتعلق بحياة هؤلاء الأشخاص النازحين. غير أنّ ثمة مجالًا واحدًا لقي اهتمامًا بحثيًّا ضئيلا يتمثل في تجارب الأكاديميين السوريين النازحين على المستوى العالمي. ففي الوقت الذي تُجرى فيه الأبحاث لاستكشاف حياة اللاجئين السوريين، إلا أنّه لا يتم إجراؤها من قِبل- أو مع- من هم ابتداء الأفضل لفهم قضيتهم .

تبين القصص التي شاركها أكاديميون سوريون نازحون في أوروبا والشرق الأوسط كيف يؤثر وجودهم الثانوي في البلدان المضيفة على مشاركتهم وصوتهم غير المسموع في الأوساط الأكاديمية وخارجها. يستند هذا المقال إلى المعلومات المستقاة من مقابلات سردية تفصيلية أُجريت مع أربعة أكاديميين سوريين نازحين في مناطق مختلفة [من العالم] بين تشرين الأول لعام ٢٠٢١ وكانون الثاني لعام ٢٠٢٢.

## الأكاديميا في المنفى

لقد ظهرت في الأوساط الأكاديمية روايات متعددة عن التهميش والعزلة من الأكاديميين السوريين النازحين أنفسهم. فتحدث الكثيرون منهم عن عدم الاعتراف بمهاراتهم وخبراتهم (كما هي الحال عادة مع كل الشعوب النازحة). ولكن الأكثر إيلاما هو التقليل من مستوى مؤهلاتهم؛ فقد تولّد لديهم الشعور بأنه كان يُنظر إليهم – بشكل عام- على أنهم أقل تأهيلاً من «الأكاديميين المحليين» في البلدان المضيفة، الأمر الذي أدى إلى حصولهم على مواقع وأوضاع وظيفية متدنية، خلافا لما كانوا سيحصلون عليه في وطنهم. وقد وصفت أمينة، المقيمة في ألمانيا، عدم قبولها للعمل هناك على الرغم من كونها مؤهلة كمحاضرة جامعية ذات خبرة عالية في سوريا، على النحو التالي: «أنا متأثرة نفسيًا لأنه مهما كان المنصب الذي أتقدم إليه، سواء كان يناسب مؤهلاتي أم لا، فكل ما أحصل عليه هو الرفض!».

وتحدث آخرون عن أن سبب استبعادهم من الأوساط الأكاديمية هو أنهم غير قادرين على التحدث باللغة

المطلوبة، الأمر الذي يرتبط بدوره بأشكال أخرى من التمييز العنصري. ويشرح آدم (Adam)، المقيم في تركيا، القضية قائلاً: «كثيرًا ما تسمع هنا عبارة» أنت أيها الأجنبي! «وحتى بعد حصولي على جنسيتي التركية، مازال هذا يؤثر عليّ. فلطالما كان طلابي وزملائي ينظرون إليّ بتقدير، لكن لم يعد هذا هو الحال الآن». ويروي سامي (Sami) كذلك عدم قدرته على نشر مخطوطته في تركيا بسبب اشتراط استخدام اللغة الإنجليزية في نشر الأبحاث قائلا: «إن السبب الرئيسي لعدم تقديم منشورات أو عدم نشر أبحاثي هو لغتي الإنجليزية التي ليست مثالية، وهذا الشيء ذاته ينطبق على الأغلبية من الأكاديميين السوريين». لذا، نظرًا لأن اللغة السائدة للمنشورات العلمية هي اللغة الإنجليزية، فقد يُحرم الأكاديميون السوريون النازحون من فرص نشر أبحاثهم ما لم يكرّس لهم وقتٌ ودعمٌ مخصصان لتعلم اللغة الإنجليزية.

وسلّط الأكاديميون السوريون النازحون الضوء أيضا على تجاربهم في الاغتراب وتجاربهم في الإقصاء عن العالم الأكاديمي من حيث إنتاج المعرفة ونشرها. فتحدثوا عن كيف أن النظريات الحالية والمعرفة السائدة المنتجة في بلدان الشمال العالمي تشكّل القاعدة وتلقى اهتماما في الأوساط الأكاديمية أكثر من تلك المعرفة المنتجة في الحالة السورية. وصرح بازيخ (Bazikh)، المقيم في فرنسا قائلا: "جميع المقالات التي نشرتها حتى الآن قبلتها المجلات الجامعية في سوريا وذلك لأن المجلات العالمية التي أرسلتها إليها من ذي قبل لم يعجبها محتوى المقالات وجودتها". ولا شك أن عدد قراء المجلات المحلية أو المجلات العالمية في الجنوب يكون أقل بكثير منه في الشمال.

تنبع التحديات الحالية التي يواجهها الأكاديميون النازحون على مستوى العالم، ومنهم النازحون السوريون، من مجموعة عوامل متنوعة (ومتعددة)، تشمل الانقطاع عن حياتهم الأكاديمية، وعدم الاعتراف بمؤهلاتهم العلمية ووثائقهم، وتهميشهم في سوق العمل، والضغط النفسي [الواقع عليهم]، وصعوبات تكيّفهم مع المجتمع الجديد، وقلة فرصة العمل [المتوافرة لهم]، والعمل بأجور منخفضة، وعوائق تعلم اللغة، والقيود البيروقراطية الملزمة، وعزلتهم عن المجتمع الأكاديمي. وقد قالت أمينة، أثناء مقارنة وظيفتها غير الأكاديمية المحفوفة بالمخاطر بمنصبها السابق كمحاضرة جامعية في سوريا: «إنها وظيفة غير ثابتة ولا توفر لي الأمان على الإطلاق. [...] وفي الوقت ذاته، فهي الطريق الوحيدة التي أكسب بعض المال من خلالها». ويصف سامي (Sami) التحديات المتعلقة بالسياسات الخاصة بالتعامل مع اللاجئين والرعايا الأجانب قائلا: «نظرًا لعدم وجود معادلة للمؤهلات والشهادات هنا في تركيا، فإن العديد من الأكاديميين السوريين النازحين لا يقومون بإجراء أبحاث، أو إنّهم يكتفون بالتدريس فقط، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على مهاراتهم مع مرور الوقت». وبالإضافة إلى هذه الصعوبات، يشغل الأكاديميون السوريون النازحون مناصب متدنية وذلك لضابطين اثنين رئيسيين، ألا وهما: محدودية قدرتهم على التنقل بحرية من جهة ونقص التمويل والدعم من جهة أخرى.

## القدرة على التنقل

إن أحد القيود التي تكبل أيدي الأكاديميين السوريين النازحين هو عدم القدرة على التنقل بحريّة، وذلك لأن الفرص المتوافرة لهم واحتياجاتهم التنموية تتأثر بالقيود على التنقل التي تختلف – لا شك- عن تلك التي تتوافر للأكاديميين الدوليين الذين يمكنهم – في كثير من الأحيان- التنقل بحرية أكبر. فالسياسات الحكومية المتعلقة بتنقل النازحين هي – إذا- مصدر قلق كبير للأكاديميين السوريين النازحين؛ فقدرتهم على المشاركة في المؤتمرات وفي الفعاليات الأكاديمية الأخرى تعتمد - ابتداء-على حصولهم على التأشيرات، والتي يصعب أحيانا الحصول عليها. فبعض الدول، كقطر والإمارات العربية المتحدة، لا تسمح بدخول من يتم تصنيفه كـ «لاجئ». ومن الجدير بالذكر أن قدرة الأكاديميين على الحصول على مناصب أكاديمية أو ترقية، أو قدرتهم على الحصول على تقدير أكاديمي في مجال تخصصاتهم تتأتى من خلال مشاركتهم في إلقاء المحاضرات الدولية ومن خلال التواصل مع نظرائهم في المؤتمرات والفعاليات الأكاديمية، فالقدرة على الحصول على هذه الفرص يُعدّ إشارة دالة على المكانة الأكاديمية. لذا، قد ينتهي الأمر بهؤلاء الأكاديميين النازحين إلى أن تكون سيرهم الذاتية مفتقرة إلى مثل هذه الأنشطة، ما قد يحرمهم من الحصول على مناصب أكاديمية مستقرة. أما في الوقت الحاضر، وبسبب جائحة COVID-19، فقد سهّل التحول إلى إجراء مثل هذه النشاطات عبر الإنترنت عملية حضور الفعاليات والأنشطة المختلفة، كما وفّر بيئة مشاركة أكثر شمولية. وعلى الرغم من هذا، فليس من المعروف كم سيستمر هذا الوضع. لذا، يقع على عاتق أولئك الملتزمين بدعم الأكاديميين النازحين أن يضعوا في اعتباراتهم دائمًا توفير خيارات المشاركة عبر الإنترنت.

ومن ناحية أخرى، فإن بعض الأنشطة والمشاريع الأكاديمية تتطلب فترات إقامة أطول في بلد آخر (مثل إشغال منصب ما بعد الدكتوراه أو الانضمام إلى فريق مشروع بحثي)،

وهـذا – لا شـك- أمـر قـد يكـون معقـدًا ومحفوفًـا كذلـك بالمخاطـر بالنسـبة للأكاديميين السـوريين النازحـين. فقـد يُضطـر الأكاديميـون النازحـون إلى التنـازل عـن حقهـم في الإقامـة والمزايـا الأخـرى في البلـد المضيـف لهـم إذا مـا أمضـوا عـددًا محـددا مـن الأيـام خـارج ذلـك البلـد. وقـد أوضـح بازيـخ (Bazikh) كيـف أنّ الحصـول عـلى الجنسـية الفرنسـية سـيتيح لـه اغتنـام الفـرص الأكاديميـة دون أن يكـون قلقـا فيـما يتعلـق بقضايـا الإقامـة والتنقـل، فيقـول: «لقـد كنـت انتظـر الحصـول عـلى الجنسـية الفرنسـية لـكي أتمكـن مـن التنقـل إلى بلـدان مختلفـة بحرّيـة. فحملـي جـواز السـفر [السـوري] الآن لا يسـعفني-حرفيًا- في السـفر إلى أي مـكان!».

## التمويل والدعم

تعتـبر هشاشـة سـوق العمـل الأكاديمـي، بمـا في ذلـك العقـود قصـيرة الأجـل والعقـود منخفضـة الأجـر منهـا، مـن الأمـور المصيريـة التـي تحـدد مهـن الأكاديميـين النازحـين، وذلـك لأسـباب رئيسـية ثلاثـة؛ أولاً، لقـد خـرج العديـد مـن الأكاديميـين السـوريين نازحـين مـع عائلاتهـم، وهـم المعيـل الوحيـد أو المعيـل الرئيسـي لهـم. لـذا، تبـيّن بـأن العقـود قصـيرة الأجـل غـير كافيـة وغـير آمنـة كذلـك عـلى الصعيديـن الشـخصي والمهنـي. ثانيًـا، إن الوضـع المـالي للباحثـين الأكاديميـين السـوريين النازحـين أقـل أمانًـا مـن وضـع الباحثـين المحليـين الذيـن قـد يكـون وضعهـم أكـثر اسـتقرارًا مـن الناحيـة الماليـة أو قـد يكـون أفضـل حـالا مـن ناحيـة الوصـول إلى المـوارد التـي هـي أصـلا غـير متاحـة للباحثـين النازحـين. ولا شـك أن وضـع الأكاديميـين السـوريين النازحـين بـات أقـل أمانًـا مـما كان عليـه قبـل نزوحهـم لأن العديـد منهـم قـد غـادر سـوريا دون مدخـرات، وتكبـد نفقـات كبـيرة خـلال رحلـة النـزوح. فالنـاس مـن الأوسـاط الأكاديميـة تشـتكي بـأن النجـاح في هـذا المجـال أصبـح يعتمـد عـلى وجـود شريـك أعـلى ربحًـا، كـما يعتمـد عـلى أن يكـون الشـخص شـابًا وليـس معيـلا لغـيره، أو حتـى عـلى امتلاكـه بعـض مدخـرات أسريـة. ثالثًـا، إن إشـغال الأكاديميـين السـوريين النازحـين مناصـب مؤقتـة يضطرهـم إلى قضـاء جـزء كبـير مـن وقتهـم الثمـين في البحـث عـن فـرص جديـدة، الأمـر الـذي يمكـن أن يؤثـر عـلى إنتاجيتهـم. ففـي حـين أن هـذا الأمـر يؤثـر عـلى العديـد مـن الأكاديميـين الذيـن ليسـوا بالـضرورة نازحـين، فـإن الأكاديميـين السـوريين النازحـين (خاصـة كبـار السـنّ) يحتاجـون إلى مزيـد مـن الوقـت للتعويـض عـن سـنوات الانقطـاع في حياتهـم المهنيـة، كـما يفعـل الأكاديميـون الآخـرون الذيـن نزحـوا بسـبب صراعـات طويلـة الأمـد. يقـول بازيـخ ، المقيـم في فرنسـا: «كان عـليّ أن أبـدأ مـن نقطـة الصفـر كـما لـو أني مـا زلـت في العشرينـات مـن عمـري. فأنـا أشـعر الآن بعـدم الثقـة بشـأن مسـتقبلي. ولا أعتقـد أننـي سـأحصل عـلى معـاش تقاعـدي مثـل الآخريـن [الأكاديميـين المحليـين] هنـا، لـذا أشـعر أننـي لـن أكـون في أمـان لاحقـا ... »

غالبًـا مـا يركـز التمويـل المقـدّم للأكاديميـين النازحـين، بمـن فيهـم السـوريون، عـلى وظائـف أو عـلى مشـاريع معينـة تتمحـور حـول القضايـا الإنسـانية أو تلـك المتعلقـة بالنـزوح. ويبـدو المنطـق الدافـع لذلـك هـو أن جميـع النازحـين سـيكونون راغبـين في إجـراء الأبحـاث السياسـية المتعلقـة بالنـزوح أو الآثـار المترتبـة عليـه. لهـذا، ذكـر بعـض الأكاديميـين السـوريين النازحـين وجـود نقـص في تمويـل المجـالات البحثيـة الأخـرى، مثـل الفيزيـاء والكيميـاء.

توفـر المنظـمات غـير الحكوميـة (NGOs) مثـل مجلـس الأكاديميـين المعرضـين للخطـر (CARA) ومعهـد التعليـم الـدولي (IIE) فرصًـا مختلفـة وتقـدم دعـما لزمـالات بحثيـة ممولّـة للأكاديميـين النازحـين في أجـزاء مختلفـة مـن العـالم. ومـع ذلـك، يجـدر بالذكـر هنـا أن معظـم هـذه الفـرص مؤقتـة.

ويحتـاج الأكاديميـون النازحـون أيضًـا إلى الدعـم ليسـتطيعوا تجـاوز أنظمـة التعليـم العـالي غـير المألوفـة بنجـاح. فالعديـد مـن الأكاديميـين السـوريين النازحـين يعانـون مـن وجـود ثغـرات في سـيرهم الذاتيـة تعـزى إلى نقـص التمويـل أو التدريـب أو الدعـم مـن أجـل تقويـة ملفهـم الأكاديمـي، سـواء كان ذلـك في سـوريا أو بمجـرد نزوحهـم منهـا. وقـد قـال بازيـخ (Bazikh): «نحـن، كأكاديميـين نازحـين، قـد لا نكـون مسـتعدين جيـدًا للتنافـس مـع الأكاديميـين المحليـين». فغالبًـا مـا تتـم مشـاركة تجربـة التوجيـه المهنـي للأكاديميـين بشـكل غـير رسـمي أو ربمـا فقـط أثنـاء برامـج الدكتـوراه، وهـي التجربـة التـي قـد لا يمكـن الوصـول إليهـا بسـهولة مـن قبـل الأكاديميـين النازحـين، الأمـر الـذي قـد يعيـق فـرص ترقيتهـم ونجاحهـم. وقـد صرح حسـن (Hassan)، وهـو الـذي كان يتلقـى سـابقًا تمويـلا مـن قبـل منظمـة غـير حكوميـة في المملكـة المتحـدة، قائـلا: «لم أكـن أملـك المعرفـة الصحيحـة حـول كيفيـة إنتـاج أبحـاث للنشـر مـع باحثـين آخريـن في الجامعـة. ولطالمـا ينتابنـي شـعور دائـم بأننـي ضيـف ينتظـر أن تتـم دعـوتي.»

## الخاتمة

تـبرز الحاجـة ملحـة لوجـود دعـم متعـدد المسـتويات في العديـد مـن المجـالات وذلـك لتسـهيل دمـج الباحثـين النازحـين في الأوسـاط الأكاديميـة. لـذا، يجـب الترحيـب دائمًـا بالأكاديميـين النازحـين ليـس فقـط لتقديـم تجاربهـم الحياتيـة لتكـون مـادة بحثيـة، ولكـن لتسـهيل انضمامهـم أيضـا إلى المجتمعـات الفكريـة

الأخرى كأكاديميين قادرين على إثراء أنواع متعددة من المعرفة والخبرات البديلة التي ليست -بالضرورة أن تكون- أوروبية أو غربية بطبيعتها، والتي ليس بالضرورة كذلك أن تكون مرتبطة بالنزوح والقضايا الإنسانية.

يمكن للمؤسسات الأكاديمية وللمنظمات غير الحكومية (NGOs) التي تعنى بمساعدة الباحثين النازحين وحتى الأكاديميين الأفراد أن تقوم بدورها كقوة ضاغطة لتقديم الدعم للأكاديميين النازحين ومساعدتهم على المضي قدما. فيمكن خلق دعم ناجح أو توجيه الخطط الحالية وتوسيعها كتلك التي طوّرها مركز كالدور (Kaldor) للقانون الدولي للاجئين أو تلك التي طورها مجلس الأكاديميين المعرضين للخطر (CARA). ويمكن لهذه الجهات الفاعلة تقديم برامج توجيه مستدامة للأكاديميين النازحين الذين ربما يصبحون لاحقًا موجهين لأفواج لاحقة من الأكاديميين. فمثل هذه البرامج يمكنها أن تقدم دعمًا كبيرًا للأكاديميين النازحين مهنيًا وشخصيًا، ويمكنها كذلك تزويدهم بالمهارات اللازمة للتقدم إلى الأمام.

**أحمد عقّاد** *a.akkad@warwick.ac.uk*
*@AhmadAkkad_*
باحث دكتوراه، قسم التربية، جامعة وارويك

# الإقصاء من المحادثات: تأملات لاجئين أفغان

**أسماء ربيع (Asma Rabi) ونور الله (Noor Ullah) وريبيكا دالتري (Rebecca Daltry)**

**في الوقت الذي يتنامى فيه التقدير لأصوات اللاجئين في إجراء الأبحاث وفي صنع السياسات، ما زال اللاجئون الأفغان يواجهون عقبات للوصول إلى هذه المحادثات والمشاركة فيها. فرؤاهم تقدم توصيات حول كيفية زيادة فرص دمجهم لإثراء عملية صنع القرار.**

إن التحدي المتمثل في زيادة التنوع والاندماج في المحادثات العالمية حول الهجرة القسرية قد غدا [أمرًا] مقررًا به على نطاق واسع. فعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالبحوث والسياسات قد أصبحت أكثر ميلا في الآونة الخيرة إلى أن يقودها ناشطون نادرًا ما كانوا في الماضي ينحدرون من الأشخاص الذين هم الأكثر تأثرًا بشكل مباشر بهذه القرارات، أو يمثلون أصواتهم. وعلى الرغم من هذا، فقد تنامت الدعوة للاعتراف بقيمة ضمّ [اللاجئين] وتمثيلهم.

لقد حُدِّدت مشاركة اللاجئين، بوصفهم باحثين مشاركين، بأنها وسيلة مهمة يمكن أن تسهم في زيادة شعور اللاجئين بالملكية والمسئولية، وبالتالي فهي تسهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم، إذ تنمي عندهم التفكير النقدي في عمليات البحث وتعزز تعظيم المشاركة المحلية.[1] فانعكس هذا في الدعوات إلى إيجاد مسارات لمشاركة المعرفة الأكاديمية من جنوب الكرة الأرضية،[2] ودحض الافتراضات التقليدية الطاغية بأن مثل هذا النوع من البحث هو أقل جودة.[3] وكانت هناك تحركات في مجالات السياسة تعكس مشاركة اللاجئين في الآليات الدولية في صنع القرار، مثل إعلان نيويورك لعام ٢٠١٦ بشأن اللاجئين والمهاجرين والميثاق العالمي بشأن اللاجئين لعام ٢٠١٨.[4]

إن اثنين من مؤلفي هذا المقال هم من اللاجئين الأفغان؛ فنحن ندرك أن لدينا تحديا متمثلا في جعل أصواتنا مسموعة في مجالات إجراء الأبحاث وفي صنع السياسات، وقد مررنا بالتجربة جنبًا إلى جنب مع أقراننا بشكل مباشر. لقد وُلدنا كلاجئين في باكستان لأسر غادرت أفغانستان بحثًا عن قدر أكبر من الأمن وعن حياة أفضل لنا. نحن ملتزمون، بعد أن جهدنا في متابعة التعليم وبعد عملنا الآن كباحثين محترفين، بأن نمثّل صوت مجتمعنا الذي لا صوت له في كثير من الأحيان، والذي كان ممثَّلا تمثيلاً ناقصًا على الدوام. فبحلول عام ٢٠٢٢، سيكون هناك ٢,٦ مليون لاجئ أفغاني في جميع أنحاء العالم بالإضافة إلى ٣,٥ مليون نازح داخليًا، وهذه الأرقام مرجحة للارتفاع. إن مقالنا هذا له جذور في أصوات أقراننا، ويقدم أمثلة حية للحواجز متعددة الجوانب التي تقف في وجه اللاجئين الأفغان في هذا القطاع، كما يقدم مقترحاتنا لزيادة تنوع المحادثات.

## تحدِّيات الانضمام إلى المحادثات

### ١. معوّقات التعليم

غالبًا ما يُنظر إلى التعليم على أنه يوفر المهارات الأساسية اللازمة للمشاركة في إجراء الأبحاث وفي صنع السياسات. كما يُشار على الدوام إلى أن الحضور في مؤسسة للتعليم العالي

والمراجع الأكاديمية من المتطلبات الأساسية لكثيرمن فرص العمل. وعلى الرغم من هذا، فإن الوصول إلى التعليم العالي يمثّل تحدّيًا كبيرًا للاجئين الشباب. ففي عام ٢٠٢٠، كان ٥٪ فقط من اللاجئين على مستوى العالم بأكمله ملتحقين بالتعليم العالي، مقارنة بمعدل تسجيل بلغ ٣٩٪ عند غير اللاجئين. [٥]

يدرك اللاجئون الأفغان بأن الافتقار إلى فرص الحصول على التعليم العالي يمثل مشكلة حرجة. وتُعَدُّ تكلفة التعليم الجامعي عائقًا رئيسيًا أمام الوصول له، حيث تعاني العديد من أسر اللاجئين من صعوبات اقتصادية في الوقت الذي يحتاج الشباب إلى إيجاد عمل لهم لدعم دخل أسرهم. وعلاوة على ذلك ، ففي عام ٢٠١٧، كان ما يقدر بنحو ٦٠٠،٠٠٠ إلى ١،٠٠٠،٠٠٠ لاجئ أفغاني في باكستان غير مسجلين، وبالتالي كانوا لا يستطيعون الوصول إلى التعليم العالي. ويساهم هذا بدوره في نقص فرص العمل ونقص الأمن الاقتصادي، وبالتالي نقص فرص التعليم للجيل اللاحق.

## ٢. ثقافات بحثية محلية عدائية

إن الالتحاق بقطاع إجراء الأبحاث أو قطاع صنع السياسات في باكستان تعترضه عقبة نقص فرص العمل حتى في حالة الحصول على درجة البكالوريوس أو الماجستير. فليس الأمر متصلا بقلّة عدد المنظمات البحثية فحسب، بل إن متطلبات التأشيرة والتصاريح تشكل كذلك عائقًا رئيسيًا أمام اللاجئين. لقد لاحظنا أيضًا أن هناك تسلسلاً هرميًا بحثيًا واضحًا داخل الجامعات الباكستانية، ما يجعل ترسيخ مكانتنا كباحثين أمرًا صعبًا. فغالبًا ما يتصرف مشرفو الأبحاث كحراس البوابات، إذ يحددون ما يمكن أو ما لا يمكن نشره، ويفرضون وجهة نظرهم الخاصة على الأوراق البحثية. ويؤدي ذلك إلى إسكات وجهات نظر اللاجئين داخل الأوساط الأكاديمية.

وعلى الرغم من حصول بلال (٢٦ عاما) على درجة الماجستير في علوم البيانات بامتياز من جامعة باكستانية، إلا أنه لاحظ نقصًا واضحًا في فرص العمل البحثية، وواجه تحديَيْن رئيسيَّين. أولًا: إن مجتمعات اللاجئين المحلية لا تولي أهمية كبيرة للبحث، وغالبًا ما يعود هذا إلى حقيقة مفادها أن لدى اللاجئين فهما محدودا لما يمكن أن تحققه الأبحاث، وهم بالتالي لا يُعْدّون ذلك أولوية. ثانيًا: قد تنظر المجتمعات المضيفة إلى الباحثين اللاجئين على أنهم تهديد محتمل لسبل العيش المحلية، ما قد يزيد من المنافسة على المناصب البحثية، وقد يؤدي إلى زيادة التحيز في عمليات التطبيق.

ومما زاد من تعقيد هذا الإسكات عدم الاستقرار الذي تشعر به مجتمعات اللاجئين. فنظرًا لطبيعة حالة جنسية اللاجئ، فإن الخطر الشخصي الناجم عن الدخول في مناقشات ذات طابع سياسي أو في مناقشات ذات طابع جدلي حول موضوع الهجرة القسرية يعني أن اللاجئين قد يفرضون رقابة ذاتية على عملهم. ويؤدي هذا، جنبا إلى جنب مع عامل نقص المستشارين أو نقص أنظمة الدعم في الجامعة، إلى تولد شعور محبط لدى اللاجئين تجاه متابعة إجراء الأبحاث كمسار وظيفي.

لقد فر نابي (Nabi) (٣٣ عامًا) من أفغانستان خلال التسعينيات، وهو يعمل حاليًا صحفيًّا، ويكتب مقالات بحثية لوكالة أنباء محلية. وهو يحب الكتابة نظرًا لقوة دور مشاركة القصص في وسائل الإعلام وأهمّيّته. ولكنه، على الرغم من ذلك، يدرك تمامًا طبيعة نظام الرقابة الذي يخضع له ما يمكنه نشره بوصفه لاجئًا. فقد واجه تهديدات شخصية عندما أجرى بحثا حول مواضيع معينة، وعانى من نقص في الدعم لعمله حتى بين أقرانه.

## ٣. نقص الوصول إلى المنصات العالمية

نستطيع القول، من خلال تجربتنا، بأن ثمّة قليلاً من الفرص التي يُمنح فيها اللاجئون صوتًا في المحادثات الدولية حول إجراء الأبحاث ووضع السياسات. ولا يزال هناك عدد من الحواجز على الرغم من التصريحات التي صدرت خلال العقد الماضي التي تنادي بمشاركة اللاجئين في المنظمات والشبكات الدولية. وأحد الأمثلة على هذه الحواجز يظهر في التكلفة العالية لحضور المؤتمرات الدولية أو نقص التمويل المناسب. كما يمكن أن تمنع القيود المفروضة على سفر اللاجئين فرص الوصول إلى مثل هذه الأحداث. وبالتالي، فإن وضع حدود دنيا على متطلبات مشاركة اللاجئين قد لا يتغلب على كل العوائق. لذا، فمضاعفة الجهود المبذولة لزيادة فرص الوصول، مثل إزالة قيود السفر أو زيادة فرص التعليم والعمل، ستوفر للاجئين مزيدًا من الاستقلالية للحضور في المنصات الدولية والمساهمة فيها.

كانت آريا (Arya) (٢٤ عامًا)، بصفتها صحفية وباحثة تسعى لإسماع أصوات اللاجئين، متحمسة بأن وُجّهت لها دعوة للتحدث في مؤتمر دولي للتعليم. ولكن على الرغم من ذلك، فقد حالت قيود السفر المفروضة عليها كلاجئة دون حضورها. فاللاجئون المسجلون في معظم البلدان يُزوَّدون، حسب اتفاقية جنيف، بوثيقة سفر بدلاً من جواز السفر. لكن في حالة [آريا] هذه، لم تُمنح وثيقة السفر على الرغم

من وجود خطاب تأكيد حضور رسمي من المنظمة الدولية التي عقدت المؤتمر.

### ٤. تمييز عريض

مع أنّ بعض التحديات تظهر على المستوى المحلي أو العالمي، إلا أن التمييز يمثل عائقا واجهناه على كل المستويات. فعلى الصعيد العالمي، ساهمت الصور النمطية عن اللاجئين في ديمومة المواقف السلبية. إذ كثيرًا ما يُقدَّم اللاجئون، سواء في وسائل الإعلام أو في الخطاب السياسي أو في الأبحاث ذاتها، على أنهم ضعفاء، وعالة على غيرهم، ويشكلون تهديدًا محتملاً للمجتمعات المضيفة لهم. ويمكن أن يؤثر هذا على انخراطهم واندماجهم. فغالبًا ما كان اللاجئون الأفغان هدفًا للانتقاد وللتحيز من المجتمعات المضيفة لهم في باكستان. ويمكن أن يكون لهذا تأثير غير مباشر على فرص العمل وفرص الوصول إلى منصات معينة داخل وخارج مجالات إجراء الأبحاث ووضع السياسات.

وثمة قضية ثانية تتعلّق بالعقبات اللغوية. فمن المعروف جيدًا أن النشر الأكاديمي يهيمن عليه نصف الكرة الشمالي، وقد قُدّر أن الباحثين العاديين غير الناطقين باللغة الإنجليزية يقدمون ما يقرب من ٦٠ ٪ من مقالاتهم إلى المجلات التي تصدر باللغة الإنجليزية.[٦] لذا، على الرغم من أن اللاجئين غالبًا ما يكونون متعددي اللغات، إلا أن اللغة لا تزال تشكل عائقًا رئيسيًا أمام فرص وصولهم إلى المناقشات الأكاديمية والمساهمة فيها.

يذكر خليل (Khalil) (٢٧ عامًا) التمييز بوصفه عائقًا رئيسيًا أمام مسيرته المهنية كباحث مستقل في باكستان. فهو يشعر بأنّ حقّه في السفر وفي العمل بحرية قد قُيِّد من قبل أفراد المجتمع المضيف، كما يشعر بأنه قد تعرض للتمييز بسبب وضعه كلاجئ، وبالتالي حُرِم من فرص الوصول إلى بعض المنصات وبعض فرص البحث. ولكنه، مع ذلك، ما زال مقدِّرا لأهمية إجراء الأبحاث كوسيلة لتغيير هذه المواقف وبناء مجتمع أفضل.

## كيف تنوّع المناقشات؟

إذا ما قدّر للاجئين الأفغان - والعديد من الملايين الآخرين من النازحين في جميع أنحاء العالم - أن يكون لديهم منصة هادفة يمكن من خلالها التأثير على قرارات إجراء الأبحاث ووضع السياسات التي تؤثر على مجتمعاتنا، فإنه يتوجب إذًا اتخاذ خطوات لزيادة ضمهم في مثل هذه المناقشات. ورغم أننا ندرك بأن قائمة التوصيات الخاصة بنا ليست شاملة، فإنّها، مع ذلك، مهمة: فهي متجذرة في تجارب أولئك الذين تم إقصاؤهم من المناقشات في الماضي، بدلاً من أولئك الساعين إلى إصلاحها من «الداخل».

**أعط الأولوية لتعليم اللاجئين:** تُبيّن تجارب العديد من اللاجئين الأفغان أن نقص فرص الوصول إلى التعليم (بسبب التكلفة والوثائق والمراجع) هو عائق رئيسي أمام دخول مجالات البحث وصنع السياسات. لذا، فإن زيادة فرص وصول اللاجئين إلى التعليم، لا سيما الوصول إلى التعليم العالي، هي أولوية.

**قم بإنشاء مبادرات زيادة الوعي لتعزيز المشاركة البحثية:** لقد لاحظنا أن مجتمعات اللاجئين المحلية لا تميل إلى اعتبار إجراء البحث أمرا مهمًا، الأمر الذي يعقّد أمر نقص تمثيل اللاجئين في المناقشات العالمية. فيمكن أن تكون زيادة تبادل المعلومات وعقد ورش العمل المجتمعية بمثابة نقطة انطلاق لزيادة الوعي بنتائج البحث، وفتح السبل التي يمكن من خلالها المشاركة في إجراء الأبحاث وصنع السياسات.

**سهّل الحوار الإيجابي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة:** تساهم الانقسامات الكبيرة والتحيزات بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة في المجتمع الباكستاني الأوسع، والمتفاقمة أساسا بسبب الأزمة الاقتصادية في باكستان، في ديمومة الإقصاء لأصوات اللاجئين داخل قطاع إجراء الأبحاث. لذا، يمكن للتركيز المتزايد على الحوار البناء أن يساعد في معالجة هذا الأمر وفي تشجيع التعاون بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم.

**نفّذ منهجيات البحث التشاركي:** إن توفير الفرص للاجئين للمشاركة بنشاط كباحثين مشاركين لا يتيح توفير مسارات توظيف فحسب، بل يُمكّن اللاجئين أيضا من تبادل الأفكار القيمة وصقل منهجيات البحث وفق أفضل طريقة ملائمة لأوضاعهم.

**تعرّف على القيمة المزدوجة لإزالة الحواجز اللغوية في البحث:** نحن نرحب بالجهود المتزايدة نحو تنويع النشر الأكاديمي. إنّ من المرجح أن يؤدي النشر بمجموعة أكبر من اللغات وبمسارات متعددة إلى سماع المزيد من أصوات اللاجئين في الأبحاث. ولا شك أن توزيع هذا البحث هو أمر مهم أيضًا؛ فمعالجة مشكلة برامج الدفع الأكاديمي بالإضافة إلى نشر النتائج بلغات متاحة يمكن الوصول إليها سيزيد بشكل أفضل من مشاركة اللاجئين في هذا القطاع.

**اجمع بين متطلبات مشاركة اللاجئين والدعم العملي لتنفيذها:** لقد صدرت بعض التصريحات لزيادة مشاركة اللاجئين في الشبكات الدولية، غير أنّ هناك حواجز (بما في ذلك قيود السفر) تحد من نجاح تطبيق هذه المعايير. لذا، هناك حاجة إلى مقاربة مزدوجة.

**قم بتمكين شبكات من أجل مشاركة اللاجئين ومساهمتهم:** لا يتشارك اللاجئون صوتًا واحدًا. فنحن نمثل مجموعة متنوعة من وجهات النظر ومن الخبرات. يمكن أن يوفر إنشاء شبكات عالمية يتواصل اللاجئون من خلالها مع بعضهم البعض منصة للاجئين ليس من أجل المساهمة في المناقشات فحسب، بل لقيادتها.

**أسماء ربيع** *a.rabi@jigsawconsult.com @AsmaRabii*
مساعدة بحث

**نور الله** *n.ullah@jigsawconsult.com @noor_ahmadzai10*
مساعدة بحث

**ريبيكا دالتري** *r.daltry@jigsawconsult.com @beckydaltry*
باحثة

مستشارة مجموعة جغ سو (Jigsaw)

١. هورست سي (2007) «إجراء الأبحاث مع اللاجئين: قضايا ومبادئ توجيهية» ، مجلة دراسات اللاجئين، المجلد 20، العدد 4، الصفحات 673-674
bit.ly/research-issues-guidelines
٢. كولير إف إم (2016) «الأنماط العالمية في نشر المعرفة الأكاديمية: نصف الكرة الشمالي، ونصف الكرة الجنوبي»، مجلة علم الاجتماع الحالي، المجلد 66، العدد 1، الصفحات 73-56
bit.ly/global-patterns
٣. ماكلين آر (2018) «لماذا البحث من الجنوب؟ IDRC»
bit.ly/southern-research
٤. هارلي تي وإتش هوبز (2020) «المشاركة الهادفة للاجئين في عمليات صنع القرار: أسئلة حول القانون والسياسة»، المجلة الدولية لقانون اللاجئين، المجلد 32، العدد، الصفحات 200–226
bit.ly/participation-law-policy
٥. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2020)
bit.ly/tertiary-education
٦. ستوكيمر دي، و ويجينتون إم جي (2019). «النشر باللغة الإنجليزية أو بلغة أخرى: دراسة شاملة عن تفضيلات لغة النشر لدى الباحثين في العلوم الطبيعية والاجتماعية وعلوم التخصصات المتداخلة»، السينتوميتريكس، العدد 118، الصفحات من 645 إلى 652
bit.ly/language-preferences

# عندما يتولى النازحون إجراء الأبحاث: تجربة من شرق إفريقيا

**آبس غيتاشيو (Abis Getachew)، ماري غيتاهي (Mary Gitahi)، أويزو رامازاني (UwezoRamazani) وأندريا يوسف (AndhiraYousif)**

## يناقش أربعة باحثين نازحين، يتولون قيادة إجراء دراسة حول المنظمات التي يديرها اللاجئون في شرق إفريقيا، الفوائد والتحديات المرتبطة بأن تكون باحثًا «من الداخل»

عادةً ما يُضَمّ باحثون من اللاجئين بوصفهم مساعدين وجامعي بيانات في المشاريع البحثية، وليس كباحثين أساسيين أو قادة بحث. وقد يؤدي ذلك إلى حصول استغلال ووقوع اختلال توازن للقوى بين الباحثين الداخليين [من جهة] والباحثين الخارجيين [من جهة أخرى] في مشاريع البحث الفردية وفي مجال أبحاث الهجرة القسرية.

نحن نستخدم مصطلح «الباحث الداخلي» للإشارة إلى أي باحث عايش تجربة النزوح، ويشمل ذلك اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين الداخلين (IDPs) والأشخاص فاقدي الجنسية والمجموعات الأخرى التي تم تهجيرها قسراً أو التي تعيش في المنفى، سواء أولئك الذين ما يزالون نازحين أو الذين أعيد توطينهم منهم. ونحن نستخدم [مصطلح] «باحث خارجي» لأي باحث لم يمربتجربة معيشية للنزوح، سواء كان مقره في جامعات ومؤسسات بحثية في شمال الكرة الأرضية أو في جنوبها. إن دراستنا [هذه] تدور حول طبيعة المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون (RLOs) وتأثيرها في شرق إفريقيا بقيادة باحثين داخليين نازحين من بداية البحث إلى نهايته.[1] ونحن نستكشف الفوائد والتحديات إذا كان الباحث باحثا من الداخل، كما نحاول تبيان الحاجة إلى دعم الأبحاث التي يتولى قيادتها اللاجئون.

### مزايا أن تكون باحثًا داخليًا

إن المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs هي من المواضيع التي لم تدرس [حتى الآن] بشكل كاف في دراسات الهجرة القسرية. فقد أظهرت مراجعتنا الأولية أن المعلومات المتوافرة شحيحة حول المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs، وكذلك حول أشكالها التي تبلورت في شرق إفريقيا، وخاصة في تنزانيا وإثيوبيا.[2] لقد

كانت معرفتنا الدقيقة بمجتمعات اللاجئين في مواقع إجراء الدراسة هي الميزة الواضحة التي ساعدتنا في تحديد حجم المنظمات التي يقودها اللاجئون RLOs هناك، وتحديد مستويات التأثير عند قيامنا بتصميم الدراسة. فنحن نملك رؤى قوية حول الوضع الاجتماعي لمجتمع اللاجئين بسبب تجربتنا التي نعيشها [بأنفسنا] كنازحين. ولدى البعض منا أيضًا خبرة شخصية في العمل أو التطوع مع المنظمات التي يقودها اللاجئون RLOs. فالعديد من RLOs في مجتمعاتنا ليس لها وجود على شبكة الإنترنت، لكن التجربة علمتنا أن بعض المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs خاصة التي هي أصغر حجمًا وأقل موردًا لها تأثير كبير على اللاجئين الأفراد وعلى مجتمعات اللاجئين. لقد أقنعتنا تجربة التعرف على دور المنظمات الصغيرة التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs بالحاجة إلى ضرورة إشراك تلك المنظماتRLOs ذات الأحجام المختلفة وإلى ضرورة دراسة تأثيرها على مجتمع اللاجئين بشكل أكثر عمقا.

إنّ كوننا باحثين داخليين قد خلق شعورًا بالراحة بيننا [أولا] ومع اللاجئين المشاركين [ثانيا]. فلقد شعر اللاجئون والمشاركون في دراستنا من المنظمات التي يقودها اللاجئون RLO براحة أكبر عند مشاركة تجاربهم ووجهات نظرهم معنا. فعلى النقيض من الباحثين الخارجيين، فقد ساعدت خلفيتنا المشتركة مع المشاركين في بناء علاقات جيدة بيننا وبينهم، حيث غالبا ما كان المشاركون يشيرون بأنهم كانوا يتحدثون مع أقرانهم. ونحن نفترض أن مردّ هذا يعود إلى اعتقادهم بأننا نتفهم التداعيات المحتملة من خرق خصوصيتهم، لأننا [كباحثين وكلاجئين في ذات الوقت] سنواجه المشاكل ذاتها إذا تم خرق السرية الخاصة بنا. ومن المرجح أن يعتقد المشاركون، علاوة على ذلك، أننا سنبذل ما بوسعنا لنُسمِع أصحاب القرار مساهماتهم، بما في ذلك الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات الحكومية، وذلك لأننا نتشارك [معهم] التحديات ذاتها. ويتوقع المشاركون منا مزيدًا من الصدق، أكثر من [ذلك المتوقع من] الباحثين الخارجيين، لأننا جزء من مجتمعهم، ولأننا قد مررنا نحن أيضًا من قبل بتجربة إجراء المقابلات معنا وتجربة عدم إبلاغنا بنتائج البحث [حينئذ].

### الخبرة المتنوعة

يتألف فريقنا من أربعة باحثين لديهم تجارب متنوعة في النزوح وذوي خلفيات مختلفة. ولا يزال الباحثون الرئيسيون في أوغندا وكينيا وتنزانيا يعيشون في البلد الذي تعرضوا فيه للنزوح. فالباحث الرئيسي في أوغندا هو لاجئ كيني في مخيم ناكيفالي للاجئين. والباحثة الرئيسية في كينيا هي لاجئة سودانية عاشت في كل من المخيمات والمناطق الحضرية [هناك]، ما يسهّل عليها التواصل مع المشاركين من كلا المكانين. والباحث الرئيسي في تنزانيا هو لاجئ سابق من جمهورية الكونغو الديمقراطية مركزه [الآن] في دار السلام.

وفي المقابل لذلك، فإن الباحث الإثيوبي الرئيسي هو لاجئ سابق عاد إلى أديس أبابا. ونجد عند المشاركين ميلا أن ينظروا للباحثين، الذين لا يزالون في البلدان التي تعرضوا أو ما زالوا يتعرضون فيها للنزوح، على أنهم أقران لهم، ولكن نجد اللاجئين المستضافين في إثيوبيا يعتبرون الباحث الإثيوبي الرئيسي غريبًا لأنهم لا يتشاركون معه الجنسية أو اللغة. ولكن لما شارك ذلك الباحث تجربته كلاجئ، نظر المشاركون إليه على أنه شخص من الداخل والخارج في الوقت ذاته.

وقد كان لجنس أعضاء الفريق أيضًا تأثير على كيفية تصميم الدراسة وإجرائها. أما فيما يتعلق بموضوع التنوع، فقد بحثت الرائدات من اللاجئات بشكل متعمد عن فرص العمل التي ابتدأتها النساء في المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLOs، وذلك لأنهن تعرَّفن على التحديات التي تواجهها القيادات النسائية في تلك المنظمات التي يتولى قيادتها اللاجئون RLO بشكل أكثر سهولة، وتميل هذه المنظمات التي تقودها اللاجئات من النساء ROLs إلى أن تكون أقل بروزا للعيان من تلك التي يتولى إدارتها الرجال.

### تحديات كون الباحث من اللاجئين

لقد واجهنا العديد من التحديات الخاصة لكوننا باحثين من الداخل، وكذلك لازدواج هويتنا كأشخاص نازحين وباحثين محترفين

تتمثل أحدى التحديات، فيما يخص علاقاتنا مع المشاركين، في أن المشاركين غالبًا ما يفترضون أننا نفهم جميع الصعوبات التي يواجهونها، وبالتالي قد نقوم بحذف بعض المعلومات من المقابلات أحيانا. فعلى سبيل المثال، غالبًا ما يُدلي المشاركون بتعليقات مثل «أنت تعرف ما أعنيه»، الأمر الذي يشير إلى أن بعض المعلومات لم تُقل [صراحة]. لذا، يتعين علينا غالبا إجراء مزيد من التعمق [في النقاش] للتأكد من فهمنا للصورة الكاملة. وبالمثل، هناك خطر

من أننا قد نصبح متحيزين، كأن نفترض أن وجهات نظر المشاركين وآراءهم، في ضوء تجاربنا المشتركة، هي وجهات نظرنا وآراؤنا ذاتها.

إن أحد أهم التحديات التي نواجهها يتمثل في الاعتراف بالباحثين الشرعيين من قبل أصحاب القرار مثل المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والمسؤولين الحكوميين، هذا على الرغم من عرضهم مقالتهم على هامش الحدث حول المشاركة الهادفة للاجئين في الاجتماع الرسمي رفيع المستوى للمفوضية السامية لشئون اللاجئين لعام ٢٠٢١. وعلى الرغم من أننا نتمتع بإمكانية أفضل للوصول إلى مجتمع اللاجئين مقارنة بالباحثين الخارجيين، فأننا ما زلنا نكافح من أجل تأمين المقابلات مع أصحاب الشأن المحليين في المجال الإنساني، وغالبًا ما كان يتعين علينا الاعتماد على الزملاء من غير اللاجئين لتعريفهم بنا.

## الخاتمة

إن ما يجعل دراستنا مختلفة هو أن من قام بإجرائها من بدايتها حتى نهايتها هم «نحن»، أي الأشخاص ذوو خلفيات النزوح: من مرحلة تطوير أسئلة البحث ومنهجيته إلى جمع البيانات وتحليلها ثم إلى كتابة التقرير [النهائي]. وقد وفّرت لنا دراستنا الفرصة لتعزيز مهاراتنا البحثية من خلال الإشراف والتوجيه من مجموعة من الباحثين من غير اللاجئين ومن اللاجئين ذوي الخبرة. كما بينت الدراسة لنا، في ظل الموارد المناسبة والدعم، بأنه يمكن للباحثين اللاجئين تولي إدارة الدراسات والمساهمة في إنتاج المعرفة في مجال الهجرة القسرية، وكل ذلك بفضل وضعيتنا الفريدة.

سيتطلب خلق مساحات للاجئين لتولي إدارة اجراء البحث، بدلاً من مجرد القيام بالعمل الميداني، تعديلات داخل البحوث الإنسانية والأوساط الأكاديمية، وهو أمر خارج عن سيطرة الأفراد من الباحثين. ولكي يتم إعاقة أنماط الاستغلال الحالية وتعطيل اختلال توازن القوى بين الباحثين الداخليين والخارجيين، فإننا نوصي بما يلي:

- يتوجب على المانحين تمويل الأبحاث التي يتولى إدارتها اللاجئون في الموضوعات التي حددها الباحثون اللاجئون وذلك بالتشاور مع أفراد المجتمع.
- يتوجب على المنظمات غير الحكومية الدولية اعتبار الباحثين اللاجئين باحثين شرعيين وأن يتقدموا لدعم عمليات البحث (مثل تنظيم المقابلات وتأمين تصاريح إجراء الأبحاث).
- يتوجب على الباحثين الخارجيين دعم الباحثين اللاجئين من خلال الإرشاد ومن خلال إتاحة الفرصة لهم للحصول على فرص إجراء الأبحاث، خاصة في الأماكن التي ما تزال تعاني من اختلالات في توازن القوى.

**آبس غيتاشيو**
*abis.getachew@refugeeledresearch.org*
*@habessinia*
باحثة، أثيوبيا

**ماري غيتاهي**
*mary.gitahi@refugeeledresearch.org*
*@marygitahi17*
باحثة، أوغندا

**أويزو رامازاني**
*uwezo.ramazani@refugeeledresearch.org*
*@uwezo_ramazani*
باحث، تنزانيا

**وأنديرا يوسف**
*andhira.yousif@refugeeledresearch.org*
*@AndhiraKara*
باحثة، كينيا

١. تتولى جامعة كارلتون (Carleton) إجراء دراسة المنظمات التي يتولى إدراتها اللاجئون RLO من خلال شبكة أبحاث إشراك اللاجئين المحلية LEARN بالشراكة مع مركز دراسات اللاجئين (RSC) في جامعة أكسفورد. كما تتعاون شبكة أبحاث إشراك اللاجئين ومركز دراسات اللاجئين في شرق إفريقيا أيضًا مع جمعية استجابة داداب (Dadaab) التي بدورها تتولى دراسة حالة في مخيمات داداب للاجئين كجزء من الدراسة التي يتولى إدارتها اللاجئون، وهذه الدراسة مدعومة جزئيًا من قبل مؤسسات المجتمع المفتوح ومن المركز الدولي لأبحاث التنمية

٢. أحد الاستثناءات هي دراسة بيتس أ (Betts A)، إيستون كالابريا إي (Easton-Calabria E) وبنكوك كي (2020) (Pincock K) العالمية المحكومة؟ التي قدمت معلومات مهمة حول طبيعة المنظمات التي يتولى إدارتها اللاجئون (RLOs) bit.ly/global-governed

# من التعايش إلى التماسك في العلاقات بين اللاجئين والمضيفين

كوري رودجرز (Cory Rodgers)

**أصبح تحسين "التماسك" هدفًا مشتركًا في حالات استضافة اللاجئين. ولكن غالبًا ما يستخدم المصطلح دون تعريف واضح، الأمر الذي يكون له انعكاساته على رسم السياسات وتصميم البرامج.**

ازداد الاهتمام، على مدى العقد الماضي، بالتوترات التي تنشب بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، خاصة في حالات النزوح طويل الأمد. ولطالما أدركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) أن النزوح الجماعي يمكن أن يكون له آثار سلبية على المجتمعات المضيفة. لقد أقر إعلان نيويورك لعام ٢٠١٦ أن معظم اللاجئين يعيشون في بلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث يُنظر إليهم في أغلب الحالات على أنهم عبء إضافي على البنية التحتية الاجتماعية المثقلة أصلا بالأعباء، أو كمنافسين على الفرص الاقتصادية المحدودة هناك.

منذ بداية السبعينيات (١٩٧٠s)، حاولت أجندة التنمية والاعانة للاجئين تقليل هذه الأعباء من خلال الاستفادة من دعم اللاجئين في الاستثمار في البنية التحتية المحلية.[١] فأدخلت مفوضة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - حتى بغياب سياسة رسمية- استحقاقات مخصصة من المساعدة، استجابة للطلبات المحلية، مثل السماح للسكان المضيفين الوصول إلى خدمات المخيمات أو إعطاء السكان المحليين الأولوية في فرص التوظيف.

وبالإضافة إلى المخاوف المتعلقة بالأعباء الناجمة عن استضافة اللاجئين، فإن المجتمعات المحلية قد تمارس أيضًا سلوكيات تمييزية على أساس العرق أو الأصل أو الدين أو الجنسية أو الثقافة. ويمكن أن تصبح هذه المواقف راسخة جدا، لا سيما إن كانت متأصلة في ذكريات مؤلمة عن العنف والظلم التاريخي. فعلى سبيل المثال، يتم أحيانًا الخلط بين النازحين السوريين [الجدد] في لبنان والنظام السوري الذي احتل البلد من عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٥. أما في كينيا، فقد تم التعامل مع اللاجئين الصوماليين هناك على أنهم تهديد أمني للبلد، بناء على الفظائع التي ارتكبها مقاتلو حركة الشباب، بما في ذلك هجوم مركز البوابة الغربية Westgate في عام ٢٠١٢ ومذبحة جامعة غاريسا (Garissa) في عام ٢٠١٥.

ليس هناك – بشكل عام- ما هو جديد حول مشكلة التوتر في حالات استضافة اللاجئين. لكن الجديد هنا هو تطبيق مفهوم «التماسك» من قبل الجهات العاملة في مجال حماية اللاجئين. ففي بنغلاديش، إزدادت الدعوات إلى اهتمام أكثر بموضوع التماسك الاجتماعي في برامج الدعم وذلك بسبب تراجع التسامح بين المجتمعات القريبة من مخيم كوكس بازار (Cox's Bazaar).[٢] أما في مستوطنة كالوبيي (Kalobeyei) في كينيا، قامت دراسة أجريت عام ٢٠١٩ بتكليف من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR بالتحقيق في تأثير المساعدة النقدية على التماسك الاجتماعي.[٣] وفي خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين لسوريا وفنزويلا، تقوم الجهات العاملة في مجال الإغاثة الآن على دمج التماسك في برامجها في البلدان المجاورة.

كان تركيز الجهات العاملة في مجال حماية اللاجئين في الماضي موجهًا إلى منع الصراع وصنع السلام و «التعايش». وتتعلق هذه المصطلحات بتخفيف التوترات وغرس الحد الأدنى من قيم التسامح. لكن يبقى هذا الأمر موضوعا متواضعا نسبيًا مقارنة بالأجندة التي ينطوي عليها مفهوم «التماسك»، وهو الذي ينطوي على رؤية أكثر طموحًا لتعزيز الثقة والانتماء الاجتماعي والاندماج الاقتصادي والمشاركة السياسية. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن التعايش يفترض مسبقًا أن مجموعات متعددة تعيش جنبًا إلى جنب، فإن التماسك يقلل من أهمية الحدود بين هذه المجموعات. وبالنظر إلى الفروقات النحوية نجد أننا: نتحدث عن التعايش «بين» اللاجئين ومضيفيهم، بينما التماسك يُركز على تشجيع التماسك «داخل» مجتمع متنوع، كما يتضح في المقاربات القائمة[٤] التي أصبحت تقدم المساعدة على أساس المنطقة الجغرافية، وهي المنهجية التي أصبحت سائدة بشكل متزايد مؤخرا.

## هدف السياسة المجزء والمستورد؟

على الرغم من انتشار مفهوم التماسك في خطاب حماية اللاجئين بشكل متزايد مؤخرا، فإن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لا تملك - لغاية الآن- سياسة رسمية بشأن التماسك الاجتماعي. فيظهر المفهوم، بدلاً من ذلك، عبر مجالات سياسية متنوعة بتعريفات متعددة وغير مفصّلة. فالميثاق العالمي بشأن اللاجئين (GCR) يذكر موضوع التماسك باعتباره فائدة محتملة للأنشطة

الرياضية والثقافية. وبالتالي، فهو يعرّف التماسك في المقام الأول من منظور العلاقات «الأفقية» أو تلك القائمة «بين المجتمعات». ومع ذلك، فإن الدليل التعريفي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR الخاص بالمساءلة تجاه الأشخاص المتضررين (AAP)، يتطلب تضمين جميع المجتمعات (بما في ذلك المضيفين للاجئين) في آليات صنع القرار والتغذية الراجعة، وذلك لضمان أن يكون لكل شخص صوت مسموع في عملية صنع السياسات. ويتوافق هذا مع البُعد «العمودي» أو ما يسمى بُعد «من المجتمع إلى المؤسسة» للتماسك.

لقد استوردت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، على نحو واسع، نهجها السياسي المتعلق بالتماسك الاجتماعي من خلال شراكاتها مع منظمات أخرى. فقد طُور الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية تحت قيادة المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وهو يتناول موضوع التماسك بشكل أكثر وضوحًا مما تناوله الميثاق العالمي بشأن اللاجئين GCR، حيث نجد الهدف رقم ١٦ مكرسا لـ «تمكين المهاجرين والمجتمعات لتحقيق الاندماج الكامل والتماسك الاجتماعي». فعمدت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) إلى أن تجعل من موضوع التماسك محور استراتيجيتها لإدماج المهاجرين، كما أطلقت مبادرة حول التنوع والدمج والتماسك الاجتماعي.[٥]

وبالمثل، فإن التماسك الاجتماعي هو مكوّن مستدام في استراتيجيات التنمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي؛ فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعمل على إشراك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) من خلال برامج الشراكة من أجل التهجير القسري، وهي التي توجه الاستجابة الإقليمية للاجئين في سوريا. كما دخل البنك الدولي في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) في برنامج الاستجابات الإنمائية لمشروع تأثير النزوح في الشرق والقرن الأفريقي، وكذلك في برنامج نافذة المجتمعات المضيفة واللاجئين.

## تحقيق الاتساق في سياسة التماسك

على الرغم من أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) تعتمد على نهج شركائها في التماسك الاجتماعي، فثمة حاجة إلى استراتيجية أكثر وضوحًا حول الدور المحدد للتماسك الاجتماعي في ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وقد أشارت المقابلات مع المشاركين بالاستطلاع في لبنان وكينيا إلى وجود شكوك وخلاف على نطاق واسع حول معنى التماسك، وكذلك حول الطرق التي يمكن من خلالها دمج مفهوم التماسك في برمجة معونة اللاجئين وقياسها من أجل التوجيه والمراقبة والتقييم.

وتشير المقابلات مع موظفي المفوضية الحاليين والسابقين إلى أن للتماسك دورًا في قسمين من أقسام المفوضية على الأقل. فبالنسبة لدور التماسك في قسم الحماية الدولية، يمكن للتماسك أن يساعد في منع إلحاق الأذى باللاجئين في الأماكن التي يطلبون فيها اللجوء. فقد تعمد المجتمعات المضيفة المعادية للاجئين أو تلك المستاءة من توزيع المساعدات المركزة على اللاجئين، إلى اتخاذ إجراءات ضدهم، من مثل عمليات الإخلاء القسري أو السرقة أو حتى العنف الجسدي. وإذا ما شعروا أن المساعدة قد تم توزيعها على نحو غير عادل، فهناك يكمن أيضًا خطر أن تتخذ البلدان أو المجتمعات المضيفة إجراءات لمنع تقديم المساعدات. لذا، فإن إدارة التوترات بين اللاجئين والمضيفين أمر بالغ الأهمية للحفاظ على «مساحة الحماية».

أما بالنسبة لقسم التكيّف والحلول، فيمكن أن يساهم التماسك في الوصول إلى «الحلول المحلية»، التي عرّفها المجلس الدولي للوكالات التطوعية على أنها «ترتيبات لا تحل محل الوصول إلى الحلول الدائمة ولكنها تكمّلها وتسهل الوصول إليها».[٦] فغالبًا ما يجد اللاجئون أنفسهم عالقين في حالات يكون فيها الاندماج القانوني الكامل، بما في ذلك التجنس، أمرا غير ممكن سياسيًا على المدى القصير. وهنا، تدفع برامج التماسك الاجتماعي نحو هدف أقل طموحًا، يتمثل في جعل المنفى واقعا أكثر قبولًا، وبالتالي تسهل أشكالا محدودة من الاندماج الاجتماعي والاقتصادي. وعندما يتمكن اللاجئون من المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمعات المضيفة، يصبح لديهم قدرة أكبر على السعي إلى حلول دائمة بشروطهم الخاصة. وقد يكون هذا بمثابة نقطة انطلاق نحو الاندماج المحلي، أو نقطة انطلاق إما للعودة الطوعية إلى الوطن أو السعي وراء مسارات تكميلية نحو بلدان ثالثة.

## دمج التماسك في برمجة المعونة

يمكن - من خلال إدراك أوضح لأهداف السياسات - دمج غايات التماسك الاجتماعي بشكل أكثر ترابطا وفعالية في برمجة مساعدة اللاجئين. ويشمل ذلك تطوير المعايير التي تقاس على أساسها التحسينات في التماسك، وكذلك تطوير

الأدلة التي صُممت التدخلات بناءً عليها. وتتضمن الأسئلة الرئيسية التي تتطلب إجراء البحث وجلب الأدلة ما يلي:

**هل التماسك يعني التكامل، الاندماج أو التفاعل؟** يتم تطبيق مصطلح التماسك على مجموعة واسعة من نماذج التدخل. ويتمثل أحد هذه الأساليب في الاستثمار في البنية التحتية المشتركة مثل الطرق والشبكات الكهربائية وأنظمة المياه، والخدمات مثل التعليم والرعاية الصحية وإدارة النفايات، والتي يمكن أن تصبح تحت ضغط استخدام أكبر بعد وصول النازحين. أما المقاربة الثانية فتتمثل باشتمال المضيفين كمستفيدين من البرامج المخصصة أصلا للاجئين. وبهذا، تكون هذه المقاربة قد استجابت للاتهامات بتقديم مساعدات تتمحور حول اللاجئين فقط، ويهدف إلى تقليل استياء السكان المستضيفين من اللاجئين. وبالرغم من ذلك، فإن منطق البرامج التي تدعم هذا النهج ينحرف نحو المنظورات الاقتصادية - أي مقاييس تكاليف وفوائد الاستضافة - بدلاً من المنظورات الأنثروبولوجية والاجتماعية. ويركز النموذج الثالث على زيادة التفاعلات بين المجتمعات المختلفة وتحسينها. ويتم دعم هذا النهج من خلال الدراسات التي تظهر ارتباطًا إيجابيًا بين التفاعلات والتصورات ما بين المجموعات.

**هل ينبغي أن يكون التماسك منفصلا عن البرامج، أم هل يجب دمجه في قطاعات أخرى؟** تنظر بعض المشاريع إلى التماسك كهدف أساسي، مثل تلك المشاريع التي تركز على ثقافة السلام وآليات حلّ النزاعات والحوار المجتمعي. لكن العديد من المشاريع أدرجت التماسك في قطاعات أخرى، مثل مشاريع البنية التحتية التي توظف كلا من اللاجئين والسكان المحليين أثناء البناء، أو مشاريع كسب العيش التي تدعم الأعمال لكلا المجموعتين.

**هل ينبغي استهداف برامج التماسك فئات معينة؟** فيما تُعتبر بعض مقاربات برامج التماسك الاجتماعي شاملة وتعمل على نطاق واسع أو على مستوى المجتمع كله، فإن مشاريع أخرى تستهدف فئات سكانية محددة. وتفترض البرامج القائمة على الحالات المهمشة أن الأفراد الأسوأ حالاً من السكان المضيفين هم الأكثر قابلية للتعبئة بالاتهامات لبرامج المعونة بالانحياز للاجئين. وبالتالي، يكون إدراجهم كمتلقين للمساعدات وسيلة لتخفيض التوترات بشأن توزيع المساعدات. وتستهدف بعض المشاريع الشباب بوصفهم الأكثر عرضة للانخراط في المواجهات الجسدية؛ بينما يشرك البعض الآخر النساء كعوامل بناء جسور محتملة بين المجتمعات.

**ما هي أفضل طريقة لمراقبة التوتر والتماسك؟** إن مراقبة التوترات الاجتماعية غالبًا ما تعتمد على الاستطلاعات التصورية التي تثير المشاعر تجاه أفراد المجموعات الأخرى. ولكن، غالبًا ما تعتمد مثل هذه الاستطلاعات على فئات عامة تستند إلى الجنسية أو الوضع القانوني، الأمر الذي يدفع – بحد ذاته- المستجيبين على أسئلة الاستطلاعات إلى التفكير بناء على صور نمطية بدلاً من التفكير بناء على علاقاتهم الفعلية مع أشخاص حقيقيين.[٧]

**أخيرًا، ما هي الآثار غير المقصودة لإدارة العلاقات بين اللاجئين والمضيفين؟** يُفترض أحيانًا أن الاهتمام المتزايد بالمجتمعات المضيفة هي خطوة في الاتجاه الصحيح. لكن تقديم المعونة للمواطنين المحليين ربما يؤدي إلى المخاطرة بالتدخل في شؤون الدولة وإلى رفع التوقعات من جهة «استحقاقات المضيف» المستقبلية، الأمر الذي يجبر منظمات حماية اللاجئين على الانحراف عن ولايتها ويزيد من التكاليف المترتبة عليها. وقد تؤدي هذه التكاليف الإضافية إلى تقويض مساحة الحماية في نظام مساعدات يعاني – ابتداء- من نقص التمويل. ويمكن، بالإضافة إلى ذلك، أن تؤدي هذه الاستحقاقات إلى مزيد من التوترات داخل المجتمع المضيف ذاته. إن التوترات بين اللاجئين والمضيفين هي توترات بجوهرها سياسية أصلا.[٨] ويمكن لمحاولات معالجتها أن تزيد من تسييس التقسيمات الحالية.

**كوري رودجرز** *cory.rodgers@qeh.ox.ac.uk*
*@CoryJRodgers*
باحث أول، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد

١. كريسب جي (2001) 'احذر الهوة! مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، المساعدة الإنسانية وعملية التنمية، مجلة قضايا جديدة في أبحاث اللاجئين، ورقة عمل رقم 43، جنيف

٢. أونلي جي وبادوزامان إم وأزيزول هوك إم (2019). «الترابط الاجتماعي والقدرة على الصمود وبناء السلام بين السكان المستضيفين ومجتمع لاجئي الروهينغا في كوكس بازار، بنغلاديش»، مركز السلام والعدالة، جامعة براك (BRAC)، دكا

٣. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR و2029) CAD) آثار المعونة النقدية على الترابط الاجتماعي في مستوطنة كالوبيي، كينيا: تقييم لا ضرر ولا ضرار bit.ly/cash-kalobeyei

٤. راجع شيل جي و حلمي إم و وهيرانو إس (2020) «النهج القائمة على أساس المنطقة [الجغرافية]: بديل في حالات النزوح الحضري»، مجلة نشرة الهجرة القسرية العدد 63 www.fmreview.org/ar/cities/schell-hilmi-hirano

٥. راجع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) تكامل المهاجرين التماسك الاجتماعي www.iom.int/migrant-integration-and-social-cohesion

٦. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) و ICVA الحلول المحلية للاجئين: الاعتبارات الرئيسية bit.ly/UNHCR-ICVA-ar

٧. تم التطرق لهذا السؤال في مقال كتبه هانت ورودجرز في هذا العدد.

٨. رودجرز سي (2021) تسمية «المضيف: تشكيل وتحويل هوية مجتمعية في مخيم كاكوما للاجئين»، مجلة دراسات اللاجئين، المجلد 34 العدد 2

# تطور قطاع الاستقرار في لبنان: دور المجتمع المدني

نورالضحى الشط (Dawn Chatty)

**مارس المجتمع المدني في لبنان، في العقود الأخيرة، دورًا أساسيًا في دعم الاستقرار الاجتماعي، وقد شمل ذلك الجهود التي بُذلت لتحسين التماسك الاجتماعي بين الفئات المختلفة في البلد.**

لقد عانى لبنان مؤخرًا من أزمات متعددة، نذكر منها: جائحة COVID-19، وانهيار غير مسبوق للعملة المحلية، واحتجاجات عمّت البلاد ضد دولة طائفية فاسدة، وانفجار ميناء بيروت في آب / أغسطس ٢٠٢٠. ولأجل هذا كله، ازداد قلق الجهات الحكومية والجهات الإنسانية الفاعلة على الساحة اللبنانية حيال التوترات بين مكونات المجتمع الداخلية وحيال مخاطر أخرى تهدد الاستقرار الوطني برمته، وقد كان آخرها ما يجري بين اللبنانيين والنازحين السوريين والأشخاص عديمي الجنسية. ومع هذا، كان تركيز الخطاب السياسي في البلاد منصبًا على حالات اندلاع العنف الجماعي العرضية منها - والمعزولة في كثير من الأحيان – كما انصبّ كذلك على أنظمة مراقبة التوتر التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)؛ إلاّ أنّ التمحيص بقي محدودًا لما يعنيه «الاستقرار» وما زال يعنيه في لبنان وكيف تعايشه المجموعات المختلفة.

تستند هذه المخاوف إلى تاريخ طويل حافل بمحاولات عديدة من قبل جهات خارجية فاعلة هدفت إلى تعزيز الاستقرار بين الجماعات العرقية والدينية المختلفة في لبنان[1]. ففي عام ١٨٦٠، أرسلت فرنسا قوات لنزع فتيل القتال بين المسيحيين الموارنة والسكان الدروز في جبل لبنان. وبعد الحرب العالمية الأولى، أنشأت فرنسا لبنان «الكبير»، دولةً قوميةً جديدة ذات نظام حكم طائفي، سرعان ما انحلّ بشكل منتظم. وشهدت الحرب الأهلية اللبنانية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٩ قتالاً بين مختلف الفصائل المسيحية والإسلامية وداخل مكونات كل فصيل منهما. ثم احتل الجيش السوري لبنان حتى عام ٢٠٠٥. وقد أفضى هذا التاريخ السياسي المعقّد والدقيق إلى تبلور مخاوف جدّية بين أفراد المجتمع المدني من جهة والحكومة من جهة أخرى بشأن التوترات التي يمكن أن تنشب في أيّ لحظة بين المجموعات المختلفة المكوّنة للشعب اللبناني.

## النازحون السوريون في لبنان

من الضروري، إذا، فهم المخاوف المتعلقة بآثار عدم الاستقرار الناجمة عن النزوح من سوريا إلى لبنان في ضوء هذا التاريخ المعقد. فقد دخل منذ عام ٢٠١١ ، ١,١ مليون نازح سوري إلى لبنان، وهم يشكلون اليوم ٢٥٪ أو أكثر من سكان لبنان الحاليين. وربما كان تدفق اللاجئين بهذا الزخم، في أماكن أخرى، ليؤدّي إلى عمليات أمنية داخلية كبيرة أو حتى إلى عمل عسكري خطير. أما في لبنان، فقد كانت الاستجابة «الإنسانية» من قبل الحكومة اللبنانية ضئيلة للغاية، حيث يتلقى النازحون السوريون إلى حد كبير المساعدة من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد انقسمت الأحزاب السياسية اللبنانية - كما انقسم السكان اللبنانيون أنفسهم - بين مؤيد لحكومة الأسد في سوريا ومعارض لها[2]. وقد رُفض طلب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بإقامة مخيمات للاجئين السوريين النازحين، خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى اندلاع أعمال عنف وبالتالي تقويض االتماسك الاجتماعي في لبنان. فقد اندلع مثل هذا العنف من قبل: في الكرنتينا (Karantina)، وهو مخيم اللاجئين الفلسطينيين الذي دُمِّر بالكامل مع اندلاع الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، وفي العام ١٩٨٢ عندما دعمت القوات الإسرائيلية الميليشيات اللبنانية المسيحية في مذبحتها ضد الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا.

في مثل هذا الحال المنقسم على نفسه، يعتمد بقاء الدولة على فكرة أن يكون الحكم المدني (وليس العرفي أو الديني) هو ما يصب في «الصالح العام». وقد بذلت مكونات المجتمع المدني الفاعلة على الساحة جهودًا كبيرة للحفاظ على العلاقات بين الجماعات السياسية والدينية اللبنانية وتوسيعها. ويمكن فهم تدفق اللاجئين السوريين الأخير، على أفضل وجه، من خلال هذا البحث عن الاستقرار، الذي هو من جوهر الطبيعة التاريخية لنظام الحكم في البلد على مدى القرن الماضي.

يتوزع النازحون السوريون في لبنان على كامل الطيف الاجتماعي والاقتصادي: ابتداء من أصحاب الملايين وانتهاء بالعمال الفقراء غير المهرة. فبالإضافة إلى العدد الكبير من المنظمات غير الحكومية (NGOs) اللبنانية التي أُنشئت لمساعدة النازحين السوريين، فقد أنشأ العديد من السوريين الميسورين في لبنان منظمات غير حكومية (NGOs) أخرى لمساعدة النازحين السوريين في التغلب على الفقر وصعوبة الوصول إلى الخدمات الحكومية، وشعور عدم الاستقرار

والأمان في المنفى. وعلى الرغم من حصول حالات عنف ضد النازحين السوريين (مثل الإخلاء الجماعي في بشّري (Bsharre) ومثل حرق الملاجئ في بحنين (Bhanine) في أواخر عام ٢٠٢٠، إلا أنها تعدّ حالات محدودة ومتباعدة زمنيا. حتى أنّ فرض حظر التجول الليلي على السوريين على نطاق واسع غالبا ما كان يعكس التموقع بين الأحزاب السياسية اللبنانية المؤيدة للأسد والمناهضة له، وليس ردا مباشرا على الأفراد من النازحين السوريين.

لم تكن هناك، حتى وقت قريب جدًا، قيود على التأشيرات بين البلدين، الأمر الذي كان يسمح للسوريين بالدخول بسهولة إلى لبنان والبقاء فيه. فقد كان نصف مليون عامل سوري قبل عام ٢٠١١ يشكلون جزءًا أساسيًا من الزراعة اللبنانية والصناعات الإنشائية في البلد. وعندما أصبح البقاء في سوريا مع اندلاع الثورة السورية خطيرا للغاية، جلب هؤلاء العمال، بشكل رئيسي، عائلاتهم للانضمام إليهم في لبنان. لذلك، فإن غالبية النازحين السوريين في لبنان مألوفون لدى اللبنانيين رغم أنهم ظلوا منفصلين عنهم[٣]. وهذا الفصل هو الذي جعل الجهود لجمع المضيفين واللاجئين معًا أمرًا صعبًا للغاية.

## جهود المجتمع المدني لتشجيع التماسك الاجتماعي

لقد كانت معظم مشاريع التماسك الاجتماعي في لبنان موجهة، على مدى عقود، نحو محاولة رأب الانقسامات بين مختلف الطوائف العرقية والدينية في البلاد والانقسامات بين الأحزاب السياسية القائمة على أساس طائفي. ونادرًا ما شارك النازحون السوريون في هذه المشاريع، سواء في تصميمها أو في الاستفادة منها. وقد ركزت العديد من هذه المشاريع بشكل خاص على الشباب، بما في ذلك مشروع الشباب اللبناني المتحد، ومنظمة شباب الغد، والمنظمة اللبنانية للدراسات والتدريب، ومنظمة تنمية الشباب.

حاولت مشاريع التماسك والاستقرار معالجة العلاقات بين النازحين السوريين والمجتمعات اللبنانية المضيفة لهم بشكل مستمر. ففي عام ٢٠١٥، اجتمعت الجهات الفاعلة (بما في ذلك الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات الدولية) معا لتشكيل «قطاع الاستقرار» (Stability Sector) الذي يهدف إلى معالجة هذه التوترات بين المجتمعات المحلية. وقد اشتملت أنشطتهم على إنشاء نظام لمراقبة التوتر يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). فحدد البحث الذي أجراه مشروع «التماسك

عبرَ سهلِ البقاعِ شرقيَّ لُبنانَ، اتّخذَ عشراتُ الآلافِ من السوريّينَ مَسكنًا لَهُم في مُستوطَناتٍ من الخيامِ على بُعدِ كيلومترات فقط من الحدودِ مع سوريا (المصدر: وَطفَى نجدي Watfa Najdi)

الاجتماعي كهدف إنساني»[٤] استراتيجيات مختلفة لتعزيز المزيد من المواقف الترحيبية تجاه السوريين في لبنان. وقد تم ادراج مستفيدين لبنانيين في بعض البرامج التي صُممت في الأصل لتقديم المساعدة للاجئين فقط. كما عملت برامج أخرى على خلق مساحات للتفاعل الإيجابي بين المضيفين والنازحين السوريين، أملًا ببناء الروابط الاجتماعية وتعزيز الثقة بين الطرفين. وتولت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية مثل المجلس النرويجي للاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر قيادة مشاريع التماسك والاستقرار هذه.

ولعلّ الاستقرار في لبنان غير مهدّد بوجود عدد كبير من السوريين الذين يستضيفهم على أرضه، ذلك أن العديد منهم تربطهم في لبنان روابط اجتماعية طويلة الأمد وصلات قرابة في البلاد. لكن الإقصاء والعداء بين الطوائف كان على الدوام جزءًا ثابتًا من تاريخ لبنان القصير كدولة قومية. وقد أظهرت استجابة الدولة للنازحين (بمن فيهم الأرمن والفلسطينيون والعراقيون والآن السوريون) بطابع تمييزي. ومع ذلك، فإن التضامن مع النازحين السوريين ودعمهم يعتمد بشكل كبير على دور المجتمع المدني. فكانت أنجح المبادرات مبنية على التعاون بين الجهات الفاعلة السورية واللبنانية. فعلى سبيل المثال، تم تأسيس منظمتين غير حكوميتين، وهما برامج الدعم المتعدد وبسمة وزيتونة Basmeh & Zeitooneh، من قبل سوريين من الطبقة العليا والمتوسطة، وقد حازتا على دعم كبير من قبل أعضاء المجتمع المدني في لبنان منذ بدء عملهما على الأرض. وتتشارك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني السوري واللبناني (ذات الصلة والمتشابكة أصلا) في كثير من الأحيان الأهداف ذاتها، المتمثلة بالحفاظ على الاستقرار في البلد الذي وفّر فرصة اللجوء للعديد من النازحين السوريين. فالمجتمع المدني هو حجر الأساس لتحقيق أهداف «قطاع الاستقرار» في لبنان.

**نورالضحى الشط**
*dawn.chatty@qeh.ox.ac.uk @nouraddouha*
أستاذة فخرية في الأنثروبولوجيا والهجرة القسرية، جامعة أكسفورد

١. للاطلاع على الخلفية التاريخية، راجع فواز إل (1992) مناسبة للحرب: الصراع الأهلي في لبنان ودمشق 1860، بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا.
٢. دايونغين أف. (2017) إعادة التفكير في رسم الحدود: ديناميكيات النزوح السوري إلى لبنان، مجلة قانون الشرق الأوسط وأنظمة الحكم، المجلد 9 (3): 232-248
٣. شطي دي (2017) «كيف ينجو اللاجئون السوريون»، مجلة التاريخ الحالي، المجلد 116 (794): 337-341
٤. bit.ly/social-cohesion-socho

## التوترات المرتبطة بتقديم المعونة بعد انفجار مرفأ بيروت عام ٢٠٢٠

**وطفة نجدي (Watfa Najdi)**

**يمكن أن تتفاقم التوترات في حالات الأزمات المتداخلة: على الجهات الإنسانية الفاعلة ميدانيًّا إدراك أنواع التوترات المختلفة الناجمة عن توزيع المساعدات و الاستجابة وَفقًا لذلك.**

وقع انفجار هائل، في آب ٢٠٢٠، في شمال شرق بيروت، فدمّر عشرات الآلاف من المنازل والمباني. ومع تدفق المساعدات الإنسانية على الأحياء المتضررة، كان ثمة مراقبة دقيقة عامة وواسعة النطاق حول كيفية استهداف المساعدات للمتضررين وتوزيعها عليهم. وفي ظل وجود سياق أوسع من الأزمات المالية والسياسية والصحية في البلد، أصبحت الجهات الحكومية والإنسانية الفاعلة على الأرض تشعر بقلق متزايد حول ما يتعلق بالتوترات المتفاقمة بين المجتمعات المحلية.

### تجربة التوتر في حيّ برج حمود (Bourj Hammoud)

وفقًا لاستطلاعات مراقبة التوتر التي يشرف عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، اشتدت التوتّرات الاجتماعية في أعقاب الانفجار، لاسيما بين المواطنين اللبنانيّين واللاجئين السوريين، الّذين كانوا يرزحون تحت وطأة تهميش اجتماعي واقتصادي شديدين. فاعتبر كلّ طرف بأن المساعدات وُزِّعت بشكل غير عادل. ومن المفارقات أنه في الوقت الذي شعر فيه السوريون بالتمييز ضدهم من قبل مقدمي المساعدة، اشتكى العديد من اللبنانيين من حصول السوريين على جزء فائض من المساعدات.

في الوقت الذي يتم فيه رصد «التوترات» على نطاق واسع في لبنان، يبقى البحث الإثنوغرافي محدوداً للغاية حول تجربة التوتر أو ارتباطه المعقد بأشكال الهوية متعددة الجوانب، مثل الطائفة الدينية أو الجنسية الوطنية أو الطبقة الاجتماعية. ومن أجل استكشاف هذه القضية من منظور إثنوغرافي، بدأتُ مشروعا بحثيا تشاركيا في حزيران من عام ٢٠٢١ مع ٩ من سكان برج حمود Bourj Hammoud، وهو حي يستضيف

لاجئين ومهاجرين تأثروا بالانفجار. وقد تأسست منطقة برج حمود في أوائل القرن العشرين كملاذ للأرمن الذين شرَّدتهم حملات الإبادة الجماعية التي شنَّتها الإمبراطورية العثمانية آنذاك. وأما الان فتأوي مجموعات متنوعة من ذوي الدخل المنخفض، بينهم لاجئون لبنانيون وسوريون وفلسطينيون وعراقيون، بالإضافة إلى العمال المهاجرين من أفريقيا وآسيا. وعلى الرغم من أن المنطقة توفر فرص عمل وسكنًا ميسور التكلفة نسبيًا، إلا أنه قد تم تصنيفها على أنها منطقة فقيرة يسكنها اللاجئون في الغالب وتعاني من بنية تحتية متداعية وخدمات حضرية غير كافية.[1]

## تصورات التوزيع غير العادل للمعونة

تحدث المشاركون في البحث - بعد التفكير مليًا في أعقاب انفجار بيروت- عن الاتهامات والاستياء الذي طالهم بمختلف جنسياتهم ووضعهم القانوني. فأوضح أحد المساهمين اللبنانيين، قائلا: «شعر المواطنون اللبنانيون بالغضب والاحباط لأن اللاجئين السوريين كانوا يتلقون المساعدة». فيما أبرزت مشاركة سورية التصور الخاطئ المتمثل في أن المساعدة كانت تُقدَّم للسوريين أكثر من غيرهم. وأضافت قائلة: «معظم المساعدات استهدفت اللبنانيين فقط». وقد استغل بعض الأفراد ووسائل الإعلام والاطراف السياسية هذه القوالب النمطية التي غالبًا ما تُفرض على كل من المواطنين والأجانب على حد سواء. ولم تكن تلك هي المرة الأولى التي تُنسَج فيها الشائعات حول سرديّة المساعدات المسيّسة وتعميمها بغية تعاظم المشاعر المعادية للاجئين تجاه السوريين والضغط من أجل عودتهم إلى بلادهم.

لقد أضافت هذه التصورات حول التوزيع غير العادل للمساعدات توترات طويلة الأمد داخل برج حمود، لا سيما في منطقة تسمى النبعة (Naba'a). تقع النبعة إدارياً ضمن بلدية برج حمود. ومع ذلك، فإن هذه المنطقة هي موطن لتجمع كبير من اللاجئين والمقيمين من الطائفة الشيعية، الذين يبرزون هناك كتجمع استثنائي بين سكان المنطقة ذات الغالبية المسيحية في شرق بيروت. لهذا السبب، يرى البعض أن النبعة موجودة «خارج» برج حمود، الأمر الذي يعكس أهمية عامل الدين والجنسية كأساس لإقصاء الآخر. فقد أوضح أحد المساهمين بأن برج حمود «مقسم من حيث أنواع التفاعل ... فالأحياء والمباني مفصولة عن بعضها وفق جنسيات السكان ومعتقداتهم الدينية». ويولِّد هذا الإحساس بالانقسام المكاني والهويات الطائفية المتضاربة في برج حمود الكراهية بين قاطني المكان، خاصة عندما يتعلق الأمر بروايات متباينة حول التحيز في تقديم المعونة.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن الانقسامات بين الطوائف والجنسيات – وهو ما يسمى غالبًا بالبعد الأفقي لمعظم أطر التماسك الاجتماعي- لا تنقل بشكل كامل وواضح صورة «التوتر» التي برزت في هذه الدراسة؛ إذ تركّز السيل العارم من الغضب باتجاه المؤسسات المسؤولة عن توجيه المساعدات وتوزيعها، وهو ما يسمى غالبًا بالبعد العامودي. فقد قام الجيش ومختلف المنظمات غير الحكومية – بعد الانفجار- بزيارة منازل المواطنين لتسجيل الأضرار وتقديم المساعدات المالية لإجراء الإصلاحات. وقد كانت هذه التقييمات - وفقًا لمساهمين معنا في الدراسة - غير منسقة وتفتقر كذلك إلى معايير واضحة في توجيه المساعدات. إذ رصد مساهمون لبنانيون وغير لبنانين أدلة على تحيز تقديم المعونة على أساس الجنسية. فقد أوضحت مساهمة عراقية أنه على الرغم من تضرر شقتها أكثر من غيرها في بنايتها، إلا أن الجيش اللبناني قد قدّم لعائلتها ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية (LBP)، في حين حصلت جميع العائلات اللبنانية على ٤،٠٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية (LBP). في السياق ذاته، اشتكى مساهم لبناني من أن السوريين يمكنهم الحصول على تمويل أكثر من اللبنانيين، على الرغم من أنّ التحديات الاقتصادية عينها تواجهها المجموعتان. إلا أنّ إحدى المساهمات السوريات كتبت أن عائلتها صُنِّفت «غير مؤهلة لتلقي أي مساعدة مالية لأنهم كسوريين يجب أن يحصلوا على المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR.

## عمودي أم أفقي؟

ينبغي من أجل تجنب تفاقم التوترات بين اللاجئين والمضيفين إدراك الأبعاد العامودية (المقدم للدعم – المستفيد من الدعم) جنبًا إلى جنب مع الأبعاد الأفقية (بين المجتمعات/الطوائف المحلية). إلاّ أنه بالرغم من تصاعد التوترات بعد الانفجار لم تحصل حوادث عنف جسدي كبير بين اللاجئين والمضيفين. وقد وصف اللاجئون المساهمون في هذه الدراسة برج حمود – بشكل عام- بأنه مكان للتنوع والتسامح، حيث ظهرت الروابط بين الأطراف من خلال المعاملات التعاونية وتحمّل الصعوبات المشتركة. وخلال عملية إجراء البحث، استمعنا إلى العديد من الأمثلة على التضامن اليومي بين الطوائف، مثل اقتراض بعضهم المال من أحد الجيران، أو تقديم بعضهم الدعم لزميل دراسة في الفصل بعد فقدان أحد الأقارب. ومع ذلك، وجدنا أنه عندما يُوجَّه الغضب إلى أعلى تجاه المؤسسات - سواء كانت الدولة أو المنظمات غير الحكومية المحلية أو الجهات الفاعلة الدولية - فإنه يخاطر بحرف البوصلة على أنها موجهة إلى الجيران. لذا، نرى أنه من الضروري أن تدرك الجهات الفاعلة في مجال المساعدة التوترات الرأسية في سياق حساسية النزاع الخاصة بها وأن تستجيب للأزمات وفقًا لذلك. وقد يتطلب هذا العمل

التشاركي مع الجهات الحكومية تقديم نظام حماية اجتماعية أكثر شمولاً.[٢] كما يتطلب التعلم من آليات التضامن القائمة ودعمها، خاصة التي تنحو إلى توفير استجابة أكثر ملاءَمة للسياق على الأرض ومراعاة بشكل أفضل للنزاع.[٣] وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد اعتماد أساليب استهداف أكثر منهجية وشفافية الجهات الفاعلة في مجال تقديم المعونة على معالجة التوترات الناتجة عن تصورات [المستهدفين] للتوزيع غير العادل للمساعدات.

**وطفه نجدي**
منسقة مشروع وباحثة، معهد عصام فارس Issam Fares للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت

١. حاضنة الأمم المتحدة (2017) نبذة عن حي نبعة: برج حمود Bourj Hammoud، بيروت bit.ly/nabaa-profile-ar
٢. اليجلا أ (2022). الهروب من الدلف إلى تحت المزراب: لبنان، الأزمة المالية، أزمة COVID-19 ونظام الحماية الاجتماعية، مجلة دراسة السياسة EuroMesco N.24 ، المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.
٣. حداد، إس و ألياغا إل وأتري إل (2018) «بناء السلام في استجابات اللاجئين: اللاجئون السوريون في لبنان»، مركز العالم الأكثر أمنا (Saferworld) والمركز اللبناني للدراسات السياسية (LCPS) bit.ly/saferworld-Syrian-refugees

# السياسات غير المتسقة والأولويات المتناقضة في كينيا

**مايكل اوويسو (Michael Owiso)**

**تبنت كينيا، منذ عام ٢٠١٣، سياسات متناقضة في إدارة شؤون اللاجئين؛ مع دعوات متزامنة لإنشاء مخيمات وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي وإغلاق المخيمات التي تؤثر سلبا على كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة.**

إنّ السياسات العامة يجب أن تهدف إلى تحقيق تطلعات الأفراد والمجموعات. ولكن، ربما يتسم رسم السياسات أو تبنيها - في البيئات المؤسسية المعقدة سياسياً - بفقدان البصيرة حول الأهداف العامة المشتركة. وقد فرضت كينيا، منذ تسعينيات القرن الماضي (١٩٩٠s)، سياسة متشددة فيما يتعلق بتخييم اللاجئين [على أرضها]. ولكن في تحول واضح عام ٢٠١٧ باتجاه تبني سياسة الاندماج، أصبحت كينيا دولة رائدة في تنفيذ الإطار الشامل للاستجابة للاجئين (CRRF)[١]، كما تعهدت بمواصلة سياسات الاعتماد على الذات والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين. فاحتوى قانون اللاجئين لعام ٢٠٢١ في طياته على سياسات الاندماج واقامة المخيمات ضمن تركيبة تحمل في ثناياها، على ما يبدو، توجهات سياسية متناقضة.[٢] ومما زاد من تعقيد الوضع هناك أن الحكومة المركزية قد وجهت نداءات متكررة لإغلاق مخيمي داداب (Dadaab) وكاكوما (Kakuma) للاجئين، وهما المخيمان المضيفان لأكثر من ٨٠٪ من اللاجئين وطالبي اللجوء في كينيا.

في ضوء هذه التناقضات، كيف نستطيع تفسير التزامات الحكومة الكينية؟ وكيف تؤثر هذه السياسات على العلاقات بين اللاجئين والمضيفين؟ تستند هذه المقالة على المقابلات والمناقشات التي أجريَت مع اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف في مخيم كاكوما (Kakuma)، بالإضافة إلى المقابلات والمناقشات مع مقدمي المعونة، وذلك من أجل توصيف فضاء السياسة المتباينة التي نشأت هناك مؤخرا.

## السياسات المتضاربة: تشييد المخيمات والاندماج وإغلاق المخيم

قبل أن تُصدِر كينيا أول قانون شامل للاجئين في عام ٢٠٠٦، كان اللاجئون هناك يتمتعون بحرية الحركة والعمل والاندماج في المجتمع الكيني. لكن بعد وصول أعداد كبيرة من اللاجئين الفارين من الحرب والمجاعة في إثيوبيا وجنوب السودان والصومال في تسعينيات القرن المنصرم (١٩٩٠s)، أُعيدَ وضْعُ تلك السياسة تحت الرقابة. لقد أُنشِئ مخيما داداب (Dadaab) وكاكوما (Kakuma) في شمال كينيا خلال تدفق اللاجئين ذاك، فاستوعبت كينيا منذ ذلك الحين عددًا متزايدًا من اللاجئين وطالبي اللجوء، وكان ذلك من خلال سياسة صارمة في المخيّمات تحد من حركة اللاجئين، مع قيود تستهدف اللاجئين الصوماليين بشكل خاص.

وعلى الرغم من سياسة إقامة المخيمات الصارمة لديها، فقد تبنت كينيا «إطار الاستجابة الشاملة» للاستجابة للاجئين (CRRF) في عام ٢٠١٧، وتعهدت بإدماج مساعدة اللاجئين في خطط التنمية الوطنية الخاصة بها، وتعهدت كذلك بتوفير الحقوق والفرص المتساوية للاجئين والعائدين والمضيفين وغيرهم ممن يعيشون في المناطق المتضررة من النزوح،

تَعجُّ الأسواقُ في مخيم «كاكوما» للاجئينَ بالتفاعلِ الاجتماعيِّ والتبادُلِ الاقتصاديِّ بين اللاجئينَ وكذلك بين الكينيّينَ، لكنّها تفتقرُ إلى البنيةِ التحتيةِ بسببِ إصرارِ الحكومةِ على أن يبقى المخيمُ مُؤقّتًا (المصدر: سرات طولوسا Asrat Tolossa)

وذلك لتحقيق اعتمادهم على ذاتهم وتحقيق الرفاهية لهم. لذا، احتل تنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاستجابة للاجئين CRRF مركز الصدارة في المقاطعات المستضيفة للاجئين في غاريسا (Garissa) وتوركانا (Turkana)، حيث وضعت كلٌ منهما خطط تنمية اجتماعية واقتصادية محلية خاصة بها.[٣] كما كانت كينيا رائدة كذلك في الاتفاقيات الإقليمية ذات الصلة، مثل إعلان جيبوتي الخاص بتعليم اللاجئين.

وعلى الرغم من هذا كله، فقد أعلنت كينيا مرارًا نيتها إغلاق مخيماتها وإعادة معظم سكان المخيمات إلى بلدانهم الأصلية. واستخدمت الحكومة الكينية- عندما حاولت إغلاق معسكرات داداب (Dadaab) في أبريل ٢٠١٥ ومرة أخرى في عام ٢٠١٦- حجة الهجمات الإرهابية ومخاوف الأمن القومي ذات الصلة بجماعة الشباب (Al-Shabaab) المتمردة والمتمركزة في الصومال. فأصدرت السلطات الكينية، في مارس ٢٠٢١، إنذارًا لمدة ١٤ يومًا لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين (UNHCR) لوضع خطة لإغلاق مخيمي داداب (Dadaab) وكاكوما (Kakuma).

## تضارب السياسات

لقد أنتجَت العلاقة بين هذه السياسات الثلاث - المخيمات والتكامل وإغلاق المخيم - ثلاثة تناقضات. كان الأول - والأكثر وضوحًا من بينها جميعا - هو التناقض بين سياسة تشييد المخيمات وسياسة إغلاق المخيم. أما التناقض الثاني فهو بين سياسة بناء المخيمات وسياسة التكامل الاجتماعي والاقتصادي؛ فعلى الرغم من تعهد كينيا تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم، إلا أن سياسة التخييم لديها تجرّم التنقل خارج المخيمات دون تصريح، كما يخلق قانون الهجرة الخاص بها عوائق في تأمين العمل القانوني على أرضها. فتعيق هذه القيود بشكل كبير فرص الاندماج الاقتصادي واعتماد اللاجئين على أنفسهم.[٤]

أما التناقض الثالث، والأكثر غرابة، فهو التناقض بين سياسة [تحفيز] الاندماج وتبني سياسة إغلاق المخيم في آنٍ؛ فالحكومة الكينية قد دعت مرارًا إلى إغلاق المخيم على الرغم من أنها من الدول الموقعة على مجموعة من الصكوك الدولية والإقليمية لتوفير عملية اندماج اللاجئين وتسهيلها. وقد كشفت المقابلات التي أجريت في تموز من

عام ٢٠٢١ عن الحيرة بين اللاجئين الذين يشعر كثير منهم بعدم الاستقرار جراء الأخبار المتناقلة، كما أوضح ذلك أحد الوافدين الجدد إلى مستوطنة كالوبيي (Kalobeyei)، بقوله:

سمعت في الأخبار أنه سيتم إغلاق مخيمي داداب (Dadaab) وكاكوما (Kakuma). لقد تفاجأت. لقد نُقلنا مؤخرًا إلى مستوطنة كالوبيي (Kalobeyei)، والآن يريدون إغلاق جميع المخيمات؟

لقد كان لدعوات إغلاق المخيمات هذه تداعيات اجتماعية ونفسية واقتصادية خطيرة؛ فقد بَيَّنَ العديد من المشاركين في الاستطلاع بأنه استغرقهم وقتًا طويلا ليستطيعوا تطوير شبكات علاقات شخصية التي يخشون أن تتضرر إذا ما أُغلقَت المخيمات. بينما تساءل آخرون عما سيحدث لمن تزوجوا من جنسية مختلفة: فهل ستؤدي العودة المستهدفة إلى تقسيم أسرهم؟

## حلّ التضاربات؟

تنشأ التناقضات في سياسات اللاجئين المتبعة في كينيا من نيتها الجمع بين الاستجابة لاستضافة اللاجئين التي طال أمدها في البلاد ونيتها في تبني الأنظمة الدولية المتطورة مثل مبادرة الإطار الشامل للاستجابة للاجئين CRRF. لذا، تحتاج كينيا إلى إيجاد تناغم منسجم بين أطرها القانونية والتنظيمية حول استضافة اللاجئين حتى تستطيع تحقيق مستوى مقبول من انسجام السياسات.

تحوّل الاهتمام في الآونة الأخيرة إلى تبني «خطة مارشال لأفريقيا» (Marshall Plan for Africa)، والتي اقترحت الحكومة الكينية من خلالها نقل مخيمي داداب (Dadaab) وكاكوما (Kakuma) إلى قرى اللاجئين التي تتوافر فيها البنية التحتية في مجالات التعليم والصحة والمياه والطاقة والأمن والأمان في مناطق معينة[٥]. وتوفر خارطة الطريق المتفق عليها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR أحكامًا تتعلق بالعودة الطوعية الآمنة أو الانتقال إلى دول ثالثة وكذلك خيار التقدم بطلب الحصول على الجنسية الكينية للاجئين من مجموعة شرق إفريقيا (EAC). ويتمتع طالبو اللجوء في كينيا بموجب هذه الخطة، نظريًا، بحرية التنقل والحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية بالإضافة إلى الحق في إنشاء عمل تجاري.

ولتسريع عملية الانتقال من المخيمات إلى قرى اللاجئين، ولتمكين اللاجئين من مواصلة الاعتماد على الذات والمساهمة في اقتصاد الدولة المضيفة، وجب تقديم أرض للاجئين للزراعة وبناء الملاجئ. ولكن خطة مارشال تلتزم الصمت تجاه ما يتعلق بموضوع «السيطرة على المناطق المخصصة» للاجئين، المنصوص عليها في قانون اللاجئين لعام ٢٠٢١.[٦] وهكذا يستمر التناقض الثاني بين بناء المخيمات والتكامل الاجتماعي والاقتصادي. كما تستثني خطة مارشال أيضًا اللاجئين الصوماليين خاصة من خيار الحصول على الجنسية، وذلك لأن الصومال ليست عضوًا في مجموعة شرق إفريقيا (EAC). لذا، من المرجح أن تكون معدلات إعادة التوطين في بلد ثالث متدنية، الأمر الذي يترك اللاجئين الصوماليين أمام خيار واحد، ألا وهو: العودة الطوعية إلى الوطن. ولكن عند دراسة تاريخ العودة الطوعية إلى الصومال منذ عام ٢٠١٤، يتبيّن أنّ العديد من اللاجئين العائدين إلى بلادهم يعودون مجددا إلى كينيا هربا من تحديات عديدة في الصومال مثل انعدام الأمن ونقص الفرص الاقتصادية وصعوبة الوصول إلى الخدمات مثل التعليم.[٧]

**مايكل اوويسو**
محاضر ، جامعة ماسينو

١. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 2020 (UNHCR) bit.ly/unhcr-crrf
٢. bit.ly/kenya-refugees-act
٣. اوويسو إم ومانجي إف (2020) «التوطين المحلي والمشاركة في إطلاق مبادرة الإطار الشامل للاستجابة للاجئين في كينيا» bit.ly/localisation-participation
٤. أساتي بي و شخرافاتي أ و ديفيد إل وأويسو إم (2019) «رسم خريطة رحلة اللاجئين نحو التوظيف وريادة الأعمال: العقبات والفرص لمشاركة القطاع الخاص في استضافة اللاجئين في كينيا» bit.ly/refugee-private-sector
٥. واتشو إس (2022) خطة مارشال: الحكومة تسعى للحصول على تمويل من الشركاء الدوليين للانتقال للاجئين في كاكوما (Kakuma) وداداب (Dadaab) bit.ly/marshall-plan-kenya
٦. تنص المواد 30 و 31 و 32 و 33 من قانون اللاجئين لعام 2021 على توفير مناطق مخصصة للاجئين كما تنص على المحافظة على الحركة المقيدة في هذه المناطق المحددة.
٧. مانجي إف (2020) «عودة اللاجئين الدائرية بين كينيا والصومال: مراجعة سريعة» bit.ly/circular-returns

# سياسة تقاسم المعونة مع المجتمعات المضيفة

إيكاي نابنيو (Ekai Nabenyo)

**يُعد توسيع نطاق مساعدات اللاجئين والخدمات المقدمة لهم، لتشمل المجتمعات المضيفة، استراتيجية للحفاظ على «مساحة الحماية» الإنسانية لهم، ولكنها قد تؤدي إلى خلق آمال غير واقعية لاستحقاقات المضيف لهم.**

ويمكن أن يصبح توزيع المساعدات الإنسانية، في الكثير من سياقات النزوح طويل الأمد الذي يحصل على نطاق واسع، أمرا مثيرًا للنزاعات الى حدٍّ بعيد، لا سيما عندما يواجه السكان المحليون أنفسهم تحديات ومكامن ضعف اقتصادية خاصة بهم، وهم في الوقت عينه غير مؤهلين للاستفادة من المساعدات المقدمة للاجئين. وبغيَة مواجهة هذا الاستياء الذي يمكن أن يؤثر على قدرة المنظمات الإنسانية على الوفاء بولايتها المتعلقة بحماية اللاجئين، فقد عمدت الجهات المساعدة على إدراج السكان المحليين كمستفيدين من الخدمات المكرّسة ابتداء للاجئين، وبالتالي رفع تأثير اقتصاد المساعدة لدعم التنمية المحلية. غير أنّ استقراء تاريخ مخيم كاكوما للاجئين في كينيا ينذر بأنّ هذه الاستراتيجية، التي تهدف إلى الحدّ من التوتّر بين النازحين والسكان المحليين، قد تجلب مخاطر إضافية على المدى الطويل.

## العلاقات بين اللاجئين والمضيفين في مقاطعة توركانا (Turkana)

على مدى عقود من الزمن، اتسمت العلاقات بين اللاجئين والمُضيفين في مخيم كاكوما بوجود توترات منخفضة المستوى، إلا أنه عند حصول مواجهات فعلية بين الطرفين، تتصاعد التوترات بسرعة لتصل إلى حد العنف. ففي عام ٢٠١٧، أقدم طالب لاجئ من المنطقة شرق الاستوائية (Eastern Equatoria) المجاورة في جنوب السودان على مهاجمة خمسة طلاب من توركانا وقتلهم بالإضافة إلى حارس ليلي في مدرسة ثانوية بالقرب من لوكيشوجيو (Lokichoggio) التي تقع على بعد حوالي ١٠٠ كيلومتر من كاكوما (Kakuma). أوقَفَت الشرطة المُعتدي واقتادته إلى الحجز، إلا أنّه تمّ اختطافه من زنزانته وقتله على يد حشد محلي[١]. وفي عام ٢٠١٨، سار لاجئون صوماليون باتجاه بلدة كاكوما (Kakuma) للاحتجاج على انعدام الأمن في المخيم، وذلك بعد سلسلة من عمليات السطو والاغتصاب والقتل الليلية. لكنهم وُوجِهوا عند نهر تاراك (Tarac River) من قبل متظاهري توركانا الذين اعتبروا أن اللاجئين يشكلون تهديدًا للأعمال التجارية المحلية. فكان لزاما حصول التدخل العسكري للفصل بين الطرفين في تلك المواجهة. وفي الآونة الأخيرة، أثار ازدياد أعداد الأعضاء المنضمين إلى مجتمع الميم LGBTIQ + داخل المخيم الغضب لدى السكان المحليين، وأدى ذلك إلى وقوع بعض حوادث العنف التي ارتكبها السكان المحليون بحق أعضاء المجموعة.[٢]

يتمثل أحد أكثر مصادر التوتر تحديدا في شعور العديد من السكان المحليين أنهم لم يستفيدوا بشكل جديّ من وجود اللاجئين بينهم، على الرغم من أنهم تخلوا عن أراضيهم ومراعيهم حيث تمّ بناء المخيمات. وعلاوة على ذلك، فإنّه من غير الأخلاقي، من وجهة نظر سكان توركانا الذين يتميّز أسلوب حياتهم المجتمعي بمشاركة الموارد المتاحة، أن تُوفّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الدعم الأساسي للاجئين، بينما يكافح السكان المحليون من أجل الحصول على دعم حكومي ضئيل جدا. وهذا الشعور عند السكان المحليين تم التعبير عنه بشكل واضح في سرديّات ظهرت في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ ألمحت إلى أنه من الأفضل أن يكون الشخص لاجئًا على أن يكون توركانيا (Turkana) في كاكوما (Kakuma).[٣]

على المستوى الرسمي، تنصّ ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) على توفير الحماية للاجئين، بينما تقع مسؤولية حلّ قضايا المجتمع المحلي ضمن اختصاص الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات في البلاد. الا أنّه عند إمعان النظر في تاريخ كينيا، نجد أن توركانا كانت عرضة للتجاهل في جدول أعمال التنمية الوطنية. لذا، عندما بدأت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) عملياتها في كاكوما وشرعت في تقديم المساعدة للأجانب الذين يعيشون في إقليم توركانا (Turkana)، تولّد لدى العديد من السكان المحليين الشعور بالإقصاء، وتفاقم ذلك الشعور بسبب التاريخ الطويل من التهميش.

## مفهوم التماسك في سن القوانين ووضع البرامج

لقد بذلت المنظمات الإنسانية جهودها لتخفيف التوترات وتعزيز العلاقات الإيجابية بين اللاجئين من جهة ومجتمع توركانا (Turkana) من جهة أخرى، وقد صيغ ذلك في أغلب الأحيان تحت شعار «التعايش السلمي».[٤] وتضمن ذلك، في

البداية، وضع ترتيبات ضرورية أتاحت فرصة وصول برامج اللاجئين والخدمات المقدمة لهم إلى الكينيين المحليين. وقد أضفي الطابع الرسمي، في الآونة الأخيرة، على مثل هذه الترتيبات في سياسات عدة مثل اطار الاستجابة الشاملة للاجئين لعام ٢٠١٦، وخطة كالوبيي (Kalobeyei) للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المتكاملة لعام ٢٠١٨.[٥] كما تم ادراج مفهوم التعايش السلمي في التشريعات من خلال ميثاق اللاجئين لعام ٢٠٢١، حيث حَدَّدت عدة بنود في الميثاق استراتيجيات لتعزيز السلام، بما في ذلك الاستخدام المشترك للمؤسسات والمرافق والمساحات العامة بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وتنسجم العديد من هذه الأهداف مع أجندة «التماسك الاجتماعي» الناشئة في صنع سياسات اللاجئين، هذا بالرغم من أن المصطلحات القديمة في كينيا قد ظلت عالقة وتراوح مكانها.

وتتمثل إحدى المشكلات في أنه مع إضفاء الطابع الرسمي على مفهوم التماسك السلمي وتطبيعه في إطار سياسة اللاجئين العامة في كينيا، تزايدت الآمال والتوقعات بشأن «استحقاقات المضيف». وكما هي الحال في مناطق استضافة اللاجئين في مناطق أخرى مثل داداب (Dadaab) في مقاطعة غاريسا (Garissa)، فإنّ السكان المحليين في كاكوما (Kakuma) استخدموا، بشكل متزايد، الخطاب الترويجي الانفعاليّ، وأحيانًا العنف، للمطالبة بالاستفادة من خدمات المنظمات التي تعمل على أراضيهم. وقد أعربت الجهات الإنسانية الفاعلة عن قلقها إزاء هذه التدخلات المربكة لعملها. وقد نُظِّمت بعض هذه الأنشطة من قبل جهات سياسية محلية فاعلة قدّمت نفسها بوصفها مدافعة عن المجتمع المحلي. وحاول آخرون توجيه «استحقاقات المضيف» كالوظائف أو مشاريع مناقصات البناء إلى فائدة شبكاتهم الخاصة. وقد ترافق هذا التسييس للمساعدات مع خيبة أمل بسبب التوقعات التي لم تكن مستوفاة لمكاسب المضيف، بالإضافة إلى عدم الرضا الناجم عن عدم التكافؤ بالاستفادة من المكاسب بين مختلف طبقات سكان توركانا (Turkana).[٦]

## المضي قدما بأجندة «التعايش السلمي» في كينيا

على الرغم من هذه التعقيدات، فإن أجندة التعايش السلمي في توركانا تبشّر بالخير؛ إذ إن هناك تاريخًا طويلًا من التجارة والتعاون الاقتصادي وحتى الزواج بين اللاجئين والمضيفين. لكن يتوجّب على صنّاع السياسة تعزيز الأسس القانونية لانتماء اللاجئين في كينيا. فعلى الرغم من الجهود المبذولة لرفد اللاجئين بفرص اقتصادية صغيرة داخل منطقة المخيم، إلا أنهم ما زالوا حتى اللحظة محرومين من حرية التنقل والحق في العمل ما لم يتمكنوا من الحصول على تصاريح خاصة لهذه الغاية. إنّ أهداف التعايش تتطلب حداً معيناً من المساواة بين المجموعات المختلفة، وهو الأمر الذي يجب أن تجسّره الحقوق القانونية للاجئين.

وعلى نحو متصل، فإنّ مشاريع التعايش السلمي قد ركّزت، بشكل كبير حتى الآن، على الأبعاد الاقتصادية في العلاقات بين المضيفين واللاجئين، والتي تشمل الاستفادة من المساعدات كجزء من الاستثمار في التنمية المحلية. إلا أن استثمار المساعدات في التنمية المحلية سيجعل المخيم مورداً للمضيفين، وهو ما يُنذر بأن يُنظر إلى اللاجئين على أنهم أقل من أن يكونوا سكاناً مشاركين للمضيفين، ولكن ربما أكثر كسلعة تجلب فائدة للمجتمع المضيف. وفي الوقت الذي قد يكون أفراد المجتمع المضيف سعداء باستمرار إقامة اللاجئين فقد يعتادون على بقائهم في المخيمات ويستمرون في معارضة منحهم حقوقًا أكبر، الأمر الذي سيفضي إلى دوام الفصل – في أعين أهل نيروبي وأماكن أخرى في كينيا - بين اللاجئين من جهة، والمزايا المصاحبة لوجودهم من جهة أخرى. وقد يؤدي مثل هذا السلوك على أرض الواقع إلى مزيد من العرقلة للجهود المبذولة لتعزيز الترابط الاجتماعي على المدى الطويل.

**ايكاي نابنيو** *ikainabenyo@gmail.com*
*@ekainabenyo*
باحث مسؤول، مشروع SoCHO، جامعة ماسينو

١. bit.ly/militia-turkana
٢. بيان المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول وضع اللاجئين المنتمين لمجتمع الميم LGBTIQ+ في مخيم كاكوما bit.ly/LGBTIQ-Kakuma
٣. أوكت، أي (2004) «من الأفضل أن تكون لاجئًا من أن تكون تورکانا في كاكوما»: إعادة النظر في العلاقة بين المضيفين واللاجئين في كينيا، مجلة اللجوء
٤. رودجرز سي (2021) تسمية «المضيف»: تشكيل هوية المجتمع وتحولها في مخيم كاكوما للاجئين، مجلة دراسات اللاجئين، 34 (2): bit.ly/host-label 1878 -1859
٥. www.unhcr.org/ke/kisedp-2
٦. رودجرز سي (2021) «التشاركية المجتمعية في المناطق الرعوية: دروس من عملية الحوار الشعبي من أجل تسوية جديدة للاجئين في تورکانا، كينيا»، مجلة الرعوية 11 (26)

# قياس التماسك الاجتماعي: دروس من مخيم كاكوما (Kakuma)

ستيفان هنت وكوري رودجرز (Stephen Hunt and Cory Rodgers)

## أجريت استطلاعات مختلفة لقياس التماسك الاجتماعي في حالات النزوح، ولكن يجب تحليل النتائج بعناية من قبل أولئك الساعين لتوجيه دفة السياسة والبرمجة

مع زيادة الاهتمام بموضوع التماسك الاجتماعي في السياسة الخاصة باللاجئين، تبرز الحاجة ملحة لايجاد أساليب فعالة لقياس التماسك بين أفراد المجتمعات النازحة وأفراد المجتمعات المتضررة من النزوح. فعلى مستوى المشاريع، عمدت المنظمات التي تبنت أهداف التماسك الاجتماعي في برامجها إلى البحث عن مؤشرات محددة لتقييم مشروعها. وعلى المستويين الوطني والمحلي، عمدت آليات المراقبة (مثل الاستطلاعات التصورية المنتظمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان) إلى جمع البيانات حول موضوع التماسك والتوتر، بغية التخفيف من حساسية النزاع بين الجهات العاملة في مجال مساعدة اللاجئين[١]. وعلى المستوى الأوسع، تستثمر هيئات التمويل - مثل البنك الدولي- في البحث عن أدلة حول العوامل التي تؤثر على التماسك في حالات النزوح المختلفة، وبالتالي يمكن استخدام تلك الأدلة لتطوير أفضل التطبيقات والممارسات الممكنة عند تصميم البرنامج لهذه الغاية.[٢]

في كينيا، قام البنك الدولي بدورٍ مهمٍّ في دعم أجندة التكامل الاجتماعي والاقتصادي التي تتبعّها الحكومة الوطنية ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين. وقد شمل هذا إجراء أبحاث عن التماسك الاجتماعي في المناطق الحضرية وفي مخيمات اللاجئين. وقد دُمِجَت الأسئلة المتعلقة بمفهوم التماسك في العديد من الاستطلاعات التي أجراها البنك الدولي وشركاؤه هناك،[٣] بما في ذلك التقييمات الاجتماعية والاقتصادية واسعة النطاق لمجتمع اللاجئين في مخيمات كاكوما (Kakuma) ومستوطنة كالوبيي (Kalobeyei).[٤]

إن أدوات البحث الخاصة بدراسة مفهوم التماسك يجب أن تصمم بمراعاة خصوصية الطبيعة المؤسساتية وأولويات السياسة في كل حالة. على سبيل المثال، عُرِّف التماسك الاجتماعي بالتسعينات، في كندا، وفي الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى ذات الدخل المرتفع، بالتركيز القوي على عامل المساواة. غير أن للاجئين في كينيا، مثلا، وضع قانوني ثانوي ويخضعون لسياسات تخييم صارمة. وتقتصر أجندة الاندماج هناك على أبعاد اجتماعية واقتصادية، بما في ذلك تعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم ودمج عمليات تقديم الخدمات الإنسانية والوطنية في أنظمة مشتركة. ولمّا كانت الحال على هذا النحو، أصبح طرح سؤال استطلاعي على اللاجئين في كينيا حول إحساسهم «بالمساواة» في غير محله؛ «فالتماسك» هو المفهوم الأكثر منطقا بما يتعلّق بتوقعات الناس تجاه مكانتهم في المجتمع، والتي تتشكل من خلال الأوضاع القانونية غير المتكافئة ومن خلال السياسات والبيئات التي يجدون أنفسهم فيها. وهذه العوامل، بالإضافة إلى أمور أخرى، تزيد من تعقيد الطرق التي يفسر بها الناس الأسئلة الاستطلاعية حول التماسك الاجتماعي واستجابتهم لها.

في العام ٢٠٢٢، قام فريق بحث «التماسك الاجتماعي كهدف إنساني»[٥] بتطوير استراتيجية لتقييم أدوات البحث في موضوع التماسك الاجتماعي المستخدمة في كاكوما (Kakuma). فأجرينا استطلاعا مع عينة صغيرة ولكن متنوعة من ٣٠ مشاركًا، تلتها مباشرة مقابلة مفتوحة معهم. وقد قُيّمت مصداقية أسئلة الاستطلاع الشائعة بناءً على أوجه التشابه والاختلاف بين الإجابات على أسئلة الاستطلاع ذاته من جهة وكيف وصف الأشخاص العلاقات بين اللاجئين والمضيفين بكلماتهم الخاصة من جهة أخرى.

لقد وجدنا، في كثير من الحالات، أن إجابات المشارك على أسئلة الاستطلاع كانت غير متناسقة مع تعليقاته في المقابلة . فعلى سبيل المثال، عارض أحد المشاركين من جنوب السودان في الاستطلاع فكرة أن المجتمع المضيف جدير بالثقة، لكنّه قدم في المقابلة صورة متفائلة عن «السلام والوحدة بين اللاجئين والكينيين». بالمقابل، عندما سئل أحد المشاركين الكينيين في الاستطلاع عن جدارة اللاجئين بالثقة، رد بالإيجاب، لكنه حذر في المقابلة منهم، قائلا: «[اللاجئون] يطلبون منا الانضمام إليهم [في ملعب كرة القدم] ، لكننا نعلم أنهم أشخاص يسببون المشاكل. لذلك نحن نرفض. »

تسلط هذه الملاحظات الضوء على مشكلة واحدة ظاهرة للعيان عن كيفية جمع بيانات عن التماسك الاجتماعي، ألا وهي: النموذج الاستطلاعي المغلق. فغالبًا ما يُطلب من المشاركين في الاستطلاع انتقاء أحد الخيارات الثنائية (نعم أو لا) أو تقييم مشاعرهم وفق مقياس معيّن ( «أوافق بشدة» أو «لا أوافق أبدا»). إلا أنّ وجهات نظر الناس حول بيئاتهم الاجتماعية

غالبًا ما تكون معقّدة للغاية أو قد تكون مبنيّة على حالات خاصة بحيث لا يمكن التقاطها بهذه الطريقة البحثية. وكما أوضحت امرأة من جنوب السودان في تعليقها عندما سُئلت عن العلاقات بين اللاجئين والمجتمع المحلي، قائلة:

هناك بعض الأشياء الجيدة حول الطريقة التي ينخرط بها الناس معًا هنا، ولكن في بعض الأحيان تنشأ الخلافات. فالله قد خلق الناس مختلفين، بعضهم مجرمون، والبعض الآخر يقول إن على الناس أن يعيشوا بسلام. فالمجرم أو السكير سيجلب الفوضى والخلاف بين الناس. ليسوا جميعا كذلك، لكن هذه هي المشكلة.

تفقد هذه التعقيدات واقعيتها عندما يتم اقتصار الأجوبة بمقاييس محددة ـأو بأجوبة مختصرة مثل «ثقة عالية» أو «ثقة ضعيفة». وبالمثل، فإن الخانات العريضة مثل «اللاجئين» و «المجتمع المضيف» هي في بعض الأحيان على قدر كبير من التنوع بحيث يتعذر الحصول فيها على اجابات ذات معنى خاصّة في الاستطلاعات التصورية. ففي المقابلات التي أجريناها في كاكوما (Kakuma)، اختلفت تقييمات المستطلعين لمفهوم «جدارة اللاجئين بالثقة» بشكل كبير، اعتمادًا على ما تم تحديده مسبقا من العوامل الديمغرافية في الاستطلاع. أيضا، عند سؤالهم عن مجتمعهم المحلي سلط المستجيبون الكينيون المحليون ، الضوء على الدوافع وأنماط الحياة المختلفة لأولئك الذين يعيشون بالقرب من المخيم وأولئك الذين يعيشون بعيدًا ما وراء النهر.

## وحتى إجراء تحليل كامل وشامل، تبرز من المراجعة الأولية للنتائج التي حصلنا عليها دروسا أساسية، نذكر منها:

**ضرورة تكييف مقاييس التماسك الاجتماعي في كل حالة بحدّ بذاتها.** الأسئلة التي قد تبدو واضحة يمكن تفسيرها على نحو مختلف من قبل المجموعات المختلفة. فعلى سبيل المثال، تقوم بعض الاستطلاعات بسؤال عما إذا كان الشخص المشارك في الاستطلاع يتشاطر في أي وقت من الأوقات وجباته مع أشخاص من مجتمعات أخرى، وذلك لتقييم قرب العلاقة بين الأشخاص. إلا أن اللاجئين في كاكوما غالبًا ما يتبادلون وجبات الطعام مقابل الحطب والفحم الذي يبيعه السكان المحليون. فهذه التبادلات هي أكثر تفاعلية وأقل خصوصية مما كان يتصوره المصممون للاستطلاع. لذا، فإن البحث النوعي أمر بالغ الأهمية لتطوير مؤشرات التماسك الاجتماعي ذات الصلة بكل سياق بحد ذاته. وهذا يتطلب القيام بالبحث الإثنوغرافي الأولي لتوجيه عملية تصميم المسح والتحقق النوعي بعد التصميم، وكل ذلك من أجل فهم كيفية تحليل الأسئلة المطروحة.

**يجب أن يركز تحليل أسئلة استطلاعات التصورية على الإجابات المتطرفة.** فقد وجدنا في دراستنا أن أولئك الذين قدموا ردودًا معتدلة على أسئلة الاستطلاع حول جدارة المجتمعات الأخرى بالثقة غالبًا ما سجلت ردودهم بعض الغموض أو التناقض أثناء المقابلات. لكن أولئك الذين قدموا إجابات أكثر تطرفًا، أظهروا توافقا أكبر بين إجاباتهم عن أسئلة الاستطلاع وردودهم في المقابلات.

**الاستطلاعات التصورية هي مقياس محدود لمفهوم التماسك.** لنأخذ استطلاعا يسأل عن جدارة اللاجئين بالثقة: حتى لو كانت ٩٠٪ من الردود سلبية للغاية، فإن هذا لا يوفر دليلًا موثوقًا عن الممارسات الفعلية للثقة والتعاون بين الناس في الحياة اليومية، مثل إقراض المال أو مشاركة المعلومات الشخصية. فالردود على الأسئلة حول فئات عامة من الأشخاص تتشكل من خلال القوالب النمطية المعاصرة والروايات الشعبية. وتميل الإجابات إلى أن تكون مختلفة إذا ما كانت أسئلة المقابلة تدور حول أفراد محددين، مثل الجيران أو زملاء العمل أو الأصدقاء. لذلك، يجب أن تكون مؤشرات التصور مصحوبة بمقاييس أكثر دقة حول موضوع التماسك، كتوسيع نطاق الائتمان أو الروابط الزوجية عبر كل الخطوط المجتمعية. ومع ذلك، تتطلب مثل هذه التدابير رؤية ملموسة عن كيف يمكن أن يكون المجتمع المضيف أكثر تماسكًا وترابطا، وهو الأمر الذي غالبًا ما يغيب عند تصميم البرامج وصنع السياسات.

**ستيفان هنت** *stephen.hunt@ucl.ac.uk*
باحث مسؤول، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد

**كوري رودجرز** *cory.rodgers@qeh.ox.ac.uk*
*@CoryJRodgers*
باحث أول، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد

١. يمكن الاطلاع على نتائج الاستطلاع على لوحة المعلومات التفاعلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP و ARK، المتوفرة على: bit.ly/communal-relations-lebanon

٢. راجع سلسلة أوراق العمل التي أطلقت مؤخرًا حول النزوح القسري والتماسك الاجتماعي، والتي نفذها البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و FCDO: bit.ly/WB-social-cohesion

٣. راجع فيمورو وزملاءه. (2016) "تأثيرات اللاجئين على مضيفي توركانا: تحليل الأثر الاجتماعي لمدينة كاكوما ومخيم اللاجئين" bit.ly/vemuru-turkana
راجع بيتس وزملاءه. (2021) "التماسك الاجتماعي والتفاعلات بين اللاجئين والمضيفين: أدلة من شرق إفريقيا" bit.ly/betts-east-africa

٤. bit.ly/kalobeyei-2018

٥. bit.ly/social-cohesion-socho

# تأملات في مقاربات المصالحة وعوائقها

دانيلا فيلا وديانا رويدا (Danielle Vella and Diana Rueda)

**حددت الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين (JRS)، في سلسلة من مناقشات ورش العمل، العوائق المشتركة التي تحول دون حدوث المصالحة. فإحراز تقدم للتغلب على هذه العوائق يبدأ بالأفراد أنفسهم.**

ترتبط مفاهيم المصالحة والتماسك الاجتماعي بعضها ببعض بشكل وثيق: فالمصالحة هي عملية «إعادة صياغة العلاقات الصحيحة» مع الذات ومع الآخرين[١]، والتماسك الاجتماعي هو المثبت الذي يربط هذه العلاقات معًا. وكلاهما يستلزم توافر مجموعة معقدة، وأحيانا متباينة، من الأهداف التي تشمل السلام والوئام وكذلك العدالة والمساءلة.

تبنت الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين (JRS)، في عام ٢٠١٨، مبدأ «المصالحة» كركيزة لإطارها الاستراتيجي. ويعكس هذا الإطار المفاهيمي رؤية جون بول ليدراخ (John Paul Lederach) للمصالحة كمساحة لقيم الحقيقة والرحمة والعدالة والسلام.[٢] إن التركيز على مبدأ اللاعنف هو ما يدعم هذا الإطار، كما هو الحال مع المبادئ التوجيهية التي تسلط الضوء على المشاركة العادلة والعدالة التصالحية وكذلك القيمة الإنسانية المشتركة عالميًا.

تتنازع العديد من المجتمعات التي نعمل معها، والتي تعاني ابتداء من عنف شديد أو تلك التي تقدم ملاذًا للنازحين، حول ما إذا كانت المصالحة ممكنة أصلا. وعلى الرغم من أن كل سياق هو حالة فريدة بحد ذاته، فقد ظهرت خلال مناقشات ورشة عمل الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين (JRS) عوائق للمصالحة مشتركة بين الحالات كلها.

## العوائق المشتركة للمصالحة

يبرز أحد العوائق عندما تُستغل اختلافات الهوية وعند اختلال ميزان القوة، ما يؤدي إلى تولد الشعور بـ «التفوق مقابل الدونية»، وهو الشعور الذي يتسبب في التهميش والتمييز والقمع. فينتج عن هذا انقسام عنيف بين الجماعات، تعززه روايات تجرد الآخرين من إنسانيتهم، لا بل وشيطنتهم.

أما العائق الآخر للمصالحة فهو الإحباط من الشعور بالعجز عن وقف العنف والظلم. فمن المتوقع، عندما تُقمع وسائل الاحتجاج المشروعة وغير العنيفة بوحشية، أن يبرز استخدام العنف كملاذ أخير، فيحدث الانتقال من حالة الدفاع عن النفس إلى حالة الانتقام. وفي الحالات التي لا يتوافر فيها - في كثير من الأحيان- المساحة أو الموارد لعلاج الجروح، يمكن للألم غير المعالج أن يديم عجلة العنف: «فالألم الذي لا يُعالَج يُنْقَل».[٣]

ولمواجهة هذه التحديات، تتكيّف الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين (JRS) مع الوقائع المحلية، وتضع توقعات يمكن التحكم فيها. فنحن نستمع إلى أصوات متنوعة بصبر دون أن نفرض وجهات نظرنا. ونحن نعترف كذلك بالدعوات إلى العدالة حتى لو كنا غير قادرين على دعم تحقيقها فعليا. ونحن لا نذكر حتى كلمة «مصالحة» بحد ذاتها إذا كانت تُعتبر غير مفيدة أو ربما ستثير شكوك الآخرين.

تحاول الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين (JRS) العمل من خلال الحواجز مع الأفراد ومع المجتمعات، بدءًا من المستوى الشخصي. وهذه الرحلة هي رحلة غير خطية، لكن الثقة هي الوجهة النهائية. فكل خطوة، مهما كانت متواضعة، هي – بحد ذاتها- تمثل تقدمًا. فنحن نبدأ بتشجيع الوعي الذاتي النقدي، ثم المضي قدمًا في تنمية قيم التسامح والاستعداد للاستماع إلى الآراء المعارضة واحترامها، ومع مرور الوقت، نطور مفهوم التعاطف.

## المصالحة على أرض الواقع: تجربة فرق الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين (JRS)

في ميانمار، عززت الجلسات التي عقدت من خلال الإنترنت والتي نظمتها فرق الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين JRS قناعة المشاركين بأن التحولات الشخصية الداخلية ممكنة حتى في الحالات غير القابلة للتغيير. وقد قالت روزالين (Rosalyn)، وهي مديرة مكتب الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين في ذلك البلد: «أعتقد أن المصالحة قد تحدث على مستويات مختلفة. فنحن لا نستطيع التأثير على أشياء خارجة عن سيطرتنا. وبتركيزنا على نقاط معينة مثل الرعاية الذاتية وفهم مشاعري

وإدارتها والاستجابة بشكل جيد للحوادث، فذلك ما يساعدني كثيرًا في عملي وفي التعامل مع الآخرين ».

عند إمعان التفكير في حالاتهم، نتفهم أن فرقنا تتأثر ذاتها بالتوترات المجتمعية. ففي شمال إثيوبيا، قال ميلون (Million)، وهو منسق المصالحة في فريق الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين JRS، بأن السياسة والعرق كان لهما تأثير طويل على ديناميكيات عمل الفريق. ويذكر ميلون (Million) قائلا: «كنا نقوم بتمارين لبناء الفريق وننظّم جلسات حول المصالحة، كانت جميعها تُحدث تغييرًا إيجابيًا». وأضاف قائلا: «كنّا نطبخ ونأكل معًا وكنا نشاهد مصادر إعلامية مماثلة». ولكن تقلصت هذه الثقة المتنامية عندما اندلعت الحرب في تيغراي (Tigray) بين قوات الأمن الإثيوبية وجبهة تحرير شعب تيغراي (TPLF). وقال ميلون (Million): «لقد كان لوسائل الإعلام والدعاية الإخبارية وسياسات الهوية والتاريخ تأثير على العلاقات بين أفراد المجموعة، فانقسمت المجموعة إلى قسمين».

حضر الفريق، بعد ذلك، اجتماعًا لمدة ثلاثة أيام بعيدًا عن منطقة النزاع. وتابع ميلون (Million) قائلا: «لقد أنشأنا مساحة آمنة ومشتركة مع مجموعة من القواعد الأساسية. فتشارك الجميع في محاولة فهم كيفية تأثير النزاع عليهم شخصيًا». «أدركنا بأنه في حين أن كل فرد وكل تجربة هي حالة فريدة من نوعها، إلاّ أنّ هناك العديد من المشاعر المشتركة، وخاصة الشعور بالخوف والقلق.»

لقد أضطر ميلون (Million)، مع آخرين كثيرين، إلى مغادرة تيغاري Tigray بسبب هويته، وقال في هذا السياق: «عندما حاولنا المغادرة، خاطر مسؤول من جبهة تحرير شعب تيغراي (TPLF) كان يعرفنا من خلال عملنا- بنفسه من أجل مساعدتنا. لا يمكننا التعميم على الأفراد أو الجماعات. فهناك أناس طيبون في كل مكان. لكن هويتنا وخبراتنا وتصوراتنا هي التي تخلق واقعنا. ويجب علينا أن نُغلّب قيمة إنسانيتنا المشتركة على اختلافاتنا».

عملت كلودين (Claudine)، وهي منسقة إعادة دمج الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين JRS في بوروندي، سابقًا في شمال أوغندا مع لاجئي جنوب السودان ومع المجتمعات المحلية. وقالت: «لقد جمعنا مجموعة من الشباب من اللاجئين والمجتمعات المضيفة من أعراق مختلفة معا. فلاحظنا،

المُشاركونَ في ورشةِ عملِ المصالحةِ JRS في أدجوماني (Adjumani)، شَمالَ أوغندا، يُشَكّلونَ دائرةً للتدبُّرِ في مُناقَشاتِهِم خِلالَ الجلسةِ الختاميّةِ (المصدر: ديانا م. رويدا فارغاس Diana M. Rueda Vargas)

جلسة تلو جلسة، عملية تكوّن فريق كامل. في البداية، لم يشعروا بالراحة تجاه بعضهم البعض وكان يعتريهم الخوف، لكن هذا تغيّر مع مرور الوقت، وباتوا يبدون اهتمامًا ببعضهم البعض. وعندما أصيب شاب في اشتباك كبير بين المجتمع المضيف واللاجئين، بقيت المجموعة تطلع بعضها البعض على تفاصيل الحادث «. وتقول كلودين (Claudine) إنها قد شهدت بنفسها بأن «التسامح يتطور إلى القبول، وعدم الثقة إلى ثقة». وتابعت القول: « قال الشباب، بعد الاشتباك، إنه لن يتم استغلالهم بعد الآن بسبب روايات المسنين. لقد تمكن أولئك الشباب من خلال الاستماع إلى بعضهم البعض من تغيير وجهات نظرهم تجاه بعضهم البعض.»

توضح هذه التجارب التقدم الذي تم تحقيقه في رحلات تجارب المصالحة المستمرة. وقد عرّفتها روزالين (Rosalyn) من ميانمار بهذه الطريقة: «عندما تنكسر العلاقات، لا تلتئم بنسبة ١٠٠٪. لكن قد تحتاج العلاقات إلى إعادة تأهيل وتجديد. ونحن نحتاج إلى معرفة كيفية إصلاح الكسور حتى نتمكن من تحمل خلافات بعضنا البعض دون أن نتقبل الظلم والأعمال الإنسانية وبالتالي أن نرد بدون عنف أو انتقام».

**دانيلا فيلا** *danielle.vella@jrs.net*
مديرة برنامج المصالحة الدولية

**وديانا رويدا** *diana.rueda@jrs.net*
مسؤولة مصالحة

الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين

١. يجد هذا التعريف النسبي للمصالحة تبريرا وترويجا في الأفهام الدينية والأفهام العلمانية للمصالحة. وتؤكد الكنيسة الكاثوليكية على مبدأ «العلاقات الصحيحة» – وهو فهم ما انفكت تردده جمعية يسوع (اليسوعيون) التي تتحدث عن العلاقات مع الله، ومع الذات، ومع الآخرين والبيئة

٢. ليديراش جي بي (1999) رحلة المصالحة، دار هيرالد للنشر

٣. روهر آر (2016). ربيع بداخلنا: كتاب التأملات اليومية، دار CAC للنشر

## مَجَلَّةُ مُراجَعَةِ الهِجرَةِ القَسرِيَّةِ بِلُغاتٍ أُخرَى

هلْ تعلمُ أنَّهُ يُمكنُكَ الحصولُ على نشرةِ الهِجرَةِ القَسرِيَّةِ FMR بلُغاتٍ أُخرَى غيرِ العربيَّة؟ ونحنُ نقومُ حاليًّا بإخراجِ المجلةِ وملخّصاتِ المُحرِّرينَ باللغاتِ الإنجليزيَّةِ والفرنسيَّةِ والإسبانيَّةِ. ويُمكنُكَ التسجيلُ على موقِعِنا لتَلَقِّي النسخِ المطبوعةِ أو نسخٍ من هذه المنشوراتِ عبرَ البريدِ الإلكترونيِّ.

هل ترغبُ في رؤيةِ نشرةِ الهجرَةِ القَسريَّةِ FMR بلغةٍ أخرى؟ نحن نُحبُّ أن نرى نشرةَ الهجرَةِ القَسريَّةِ FMR مُتاحَةً لجُمهورٍ أوسع. هل أنت مُمَوِّلٌ مهتمٌّ بزيادةِ تأثيرِ نشرةِ الهجرَةِ القَسريَّةِ FMR وإمكانيَّةِ الوصولِ إليها؟ هَل أنت مترجِمٌ راغبٌ في تخصيصِ جُزءٍ من وقتِكَ لترجمةِ بعضِ المقالاتِ الرئيسيةِ إلى لُغاتٍ لا نغطّيها [حاليا] في مجلّتِنا؟ ما عليكَ إلا أن تتواصلَ مع الفريقِ لمناقشةِ الخياراتِ المُمكنة.

## شَبَكَةُ المُشارَكَة المَحَلِّيَّة في أَبحاث اللاجئينَ LERRN

إنَّ شَبَكَةَ المُشارَكَةِ المَحَلِّيَّة في أَبحاثِ اللاجئينَ LERRN هي عبارَةٌ عن فريقٍ من الباحثينَ وشُركائِهم من المجتمعِ المدنيِّ المُلتزمينَ بتَعزيزِ الحمايةِ وتَقديمِ الحُلولِ مع اللاجئينَ ومن أجلِهم. ويَتَمَثَّلُ هدفُهم في ضَمانِ أنْ تَتَشَكَّلَ عملياتُ إجراءِ الأبحاثِ ووضعُ السياساتِ وممارسةُ التطبيقاتِ من خلالِ مشاركةٍ جَماعيَّةٍ تكونُ أكثرَ شُمولًا وإنصافًا وإرشادًا من المجتمعِ المدنيِّ.

لقد استضافتْ شبكةُ LERRN بالاشتراكِ مع شبكةِ أبحاثِ اللاجئينَ (RRN) في الفترةِ من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢ سلسلةً من الندواتِ الشهريَّةِ عَبرَ الإنترنت، مُتناولةً فيها أخلاقياتِ إجراءِ أبحاثِ الهجرةِ القَسريَّةِ في مراحلَ مُختلفةٍ من عمليةِ البحثِ، وهي مُتاحَةٌ على الرابط *www.carleton.ca/lerrn/learn-with-lerrn/webinars*

تَتَعاوَنُ LERRN أيضًا مع مجموعةِ اللاجئينَ الساعينَ إلى الوصولِ المُتكافئِ على الطاولةِ (المسماة طاولة اللاجئين R-SEAT)، والتي هي عبارةٌ عن مبادرةٍ دوليةٍ تعملُ على تعظيمِ مكانةِ النُظُمِ البيئيَّةِ لقيادةِ اللاجئينَ وزيادةِ مشاركتِهم على المستويينِ الوطنيِّ والعالميِّ بطريقةٍ هادفةٍ ومُستدامَةٍ وقادرةٍ على التّحويل. ويمكنُكَ أن تقرأ عن هذه المبادرةِ على الرابطِ *https://refugeesseat.org*.

يمكنُك الاشتراكُ في نشرةِ LERRN الإخباريةِ أو متابعةُ LERRN على توتير Twitter *@Lerrning* للاطلاعِ على آخرِ أنشطةِ LERRN.

## مَجمَعُ الأبحاثِ التي يتولَّى قيادتَها اللاجئون (RLRH)

إن مَجمَعَ الأبحاثِ التي يتولَّى قيادتَها اللاجئون (RLRH) يمثّل مبادرةً من مركزِ دراساتِ اللاجئينَ (RSC) في جامعةِ أكسفورد، ومَقَرُّهُ بين أكسفورد ونيروبي حيث يستضيفُ مكاتبَه المعهدُ البريطانيُّ في شرقِ إفريقيا (BIEA).

ويهدفُ مجمعُ الأبحاثِ التي يقودُها اللاجئون (RLRH) إلى دعمِ العلماءِ والباحثينَ الذين تأثَّروا بالنزوحِ ليُصبحوا قادةً عالميّينَ في إنتاجِ المعرفةِ، وفي اتِّخاذِ القراراتِ في مَجالِ دراساتِ الهجرةِ القَسريَّةِ وإجراءِ الأبحاثِ الإنسانيَّةِ.

ويُطوِّرُ مجمعُ الأبحاثِ التي يتولّى قيادتَها اللاجئون (RLRH)، من خلال جناحِه الأكاديميِّ، برامجَ تدريبٍ أكاديميّةٍ على مستوى الدراساتِ العليا ويديرُها، بما في ذلك مساراتُ مركزِ دراساتِ اللاجئينَ RSC، وبعثةُ زمالةٍ في دراساتِ اللاجئين، وخطةُ دعمِ وصولِ الخريجينَ لذلك.

أما في جناحِه البحثيِّ، فيتولى المَجمعُ RLRH قيادةَ مشاريعَ بحثيَّةٍ تعاونيَّةٍ مع شركاءَ مُلتزمينَ بتعزيزِ قيادةِ اللاجئينَ في مجالِ أبحاثِ الهجرةِ القَسريَّةِ.

يُمكنُك اكتشافُ المَزيدِ على الرّابطِ: *www.rsc.ox.ac.uk/research/refugee-led-research-hub*.

**فريق جديد:** منذ أن غادرت «ماريون كولدري» (Marion Couldrey) مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسرِيَّة FMR في نيسان بعد ٢٨ عامًا، بدأ الفريق الجديد عمله فيها بجِدّ. فالتحقت «أوليفيا بيرثون» (Olivia Berthon) لشغل منصب نائب المحرر في مارس للعمل جنبًا إلى جنب مع «أليس فيليب» (Alice Philip) التي تشغل الآن منصب مدير التحرير. وتعمل «مورين شوينفيلد» (Maureen Schoenfeld) مساعدة للشؤون المالية وشؤون الترقية بينما تعمل «شارون إليس» (Sharon Ellis) مساعدة لها.

**تحديث قائمة المراسلة البريدية:** في حال تلقّيكَ هذه المَجَلَّة بالبريد، فإنّك ستتلقى أيضًا رسالة تطلب منك إعلامنا فيما إذا كنت راغبًا في الاستمرار بتلقّي النسخة المطبوعة من مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسرِيَّة FMR. نحن نريد أن نتأكد بأن كل من يحتاج إلى نسخة ورقية منها يستطيع الحصول على واحدة، خاصة أولئك الأشخاص الذين يعيشون في أماكن يكون فيها الوصول إلى نسخة رقمية أمرا غير يسير. وعلى الرغم من هذا، فنحن نعلم أنه بالنسبة لبعض القراء، سيكون الانتقال إلى الإصدار الرقمي أو الحصول على ملخص المحررين الأقصر بالبريد هو الاختيار الصحيح. فهذا مفيد للبيئة، ويقلل من تأثيرات الورق والنقل، كما يتيح لنا استثمار ميزانية مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسرِيَّة FMR في مجالات مهمة أخرى.

**المجلس الاستشاري الدولي:** يتوافر لدينا هذا الخريف عدد من الوظائف. فالمجموعة تدلي ببعض المدخلات لتوجيه نشرة الهجرة القَسرِيَّة FMR، كما أنّ الأعضاء يعملون أحيانًا كمراجعين للمقالات في مجالات خبرتهم. ونحن نبحث بشكل محدد عن الأشخاص المقيمين في المناطق الأكثر تضررًا من النزوح. فإذا كنت ترغب في استكشاف المزيد، يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلى الفريق على العنوان *fmr@qeh.ox.ac.uk*.

**مدير جديد لمركز دراسات اللاجئين:** سيصبح البروفيسور «ألكسندر بيتس» (Alexander Betts) مديرًا لمركز دراسات اللاجئين، حيث يقع مقر مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسرِيَّة FMR، وذلك اعتبارًا من أيلول ٢٠٢٢. نحن ممتنون جدًا للبروفيسور «ماثيو جيبني» (Matthew Gibney)، المدير المنتهية ولايتُه، على دعمه لمَجَلَّة نشرة الهجرة القَسرِيَّة FMR. قال البروفيسور «جيبني» (Gibney): «لقد كان أمرا رائعا أن نشاهد مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسرِيَّة FMR تزدهر على مدار السنوات الخمس الماضية، ما أدى إلى زيادة حجم جمهورها وعدد المساهمين فيها، مع المحافظة على ضمان جودتها العالية جدا». وأضاف قائلا: «أعلم أن البروفيسور بتس (Betts) سيعمل عن كثب مع محرري النشرة FMR على ضمان أن تبقى المَجَلَّة في الطليعة في هذا المجال».

**إطلاق موقعنا على منصة «لينكد إن» LinkedIn:** لقد انضممنا مؤخرًا إلى منصة LinkedIn ونودّ التواصل معك هناك! ابحث عن مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسرِيَّة أو قم بزيارة الرابط: *www.linkedin.com/company/forced-migration-review*.

**ابقَ مواكبا لجميع أخبار مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسرِيَّة FMR**
لتلقي دعواتنا الجديدة للمقالات والنسخ الرقمية الكاملة للمَجَلَّة وملخص المحررين، قم بالاشتراك في قائمتنا البريدية من خلال زيارة الرابط: ***www.fmreview.org/request/alerts***.

**وتابعنا على وسائل التواصل الاجتماعي:**

**Twitter @*FMReview***

**LinkedIn */forced-migration-review***

**Facebook *www.facebook.com/FMReview/***

## الكتابة لمَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة

هل أنت مهتمّ برؤية مقالتك منشورة في مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة FMR؟ نحن نرحب بالمقالات التي تتناول أي جانب من جوانب الهجرة القَسريَّة المعاصرة - أي المتعلقة باللاجئين والنازحين داخليًا (IDPs) وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية. ويمكنك أن تجد دعواتنا الحالية لـ [إرسال] مقالات على موقعنا على الإنترنت: *www.fmreview.org/writing-fmr*.

إذا كان موضوعك يتناسب مع دعوتنا، فيرجى أن ترسل لنا المخطط المقترح الذي يتبع الإرشادات التفصيلية التي نوفرها لك على الرابط: *www.fmreview.org/writing-fmr*. يسعدنا أن نتلقى مشاريع مقترحة ومقالات كاملة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

يمكنك أيضًا مشاهدة ندوة الويب الخاصة بنا حول كيفية الكتابة لمَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة FMR على الرابط *bit.ly/Writing-for-FMR-webinar*.

## تقديم الدعم لمَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة

تُجمع كل الأموال اللازمة لمَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة من مانحين كرماء في جميع أنحاء العالم. ونحن نقدر كل دعم مالي نتلقاه مهما كان حجم التَبَرُّع.

يمكنك - كفرد - التَبَرُّع لمَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة FMR عبر صفحة المانحين الخاصة بنا على الرابط: *www.fmreview.org/online-giving*.

إذا رغبت منظمتك أو مؤسستك في المساهمة في تكاليفنا الأساسية، فيرجى التواصل مع فريق مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة FMR. ويكون دعمك موضع العرفان والتقدير في إصدارات المَجَلَّة FMR المنشورة في العام الذي قدمت به هديتك.

كما يسعدنا أيضًا أن نسمع منك إن كنت ترغب في المساهمة في دعم قضيةٍ ما في مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة FMR، أو موضوعٍ مميزٍ بعينه.

## أن تكون شريكا مع مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة

**اقترح موضوعا مميزا:** هل هناك موضوع تعتقد أنه يجب علينا تغطيته في مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة FMR؟ نحن نرحب بكل الاقتراحات. ابقى على تواصل مع الأفكار للأعداد المستقبلية.

**أجعل مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة FMR مشمولة في عرض تمويلي:** هل ترغب في زيادة فرصة طلب للحصول على الأموال أو زيادة تأثير مشروع ما من خلال دمج عدد من مَجَلَّة الهجرة القَسريَّة FMR في خططك؟ لقد دخلنا في شراكة مع منظمات ومع مشاريع أكاديمية بهذه الطريقة. قم من فضلك بالاتصال بفريق مَجَلَّة نشرة الهجرة القَسريَّة FMR لمناقشة أوجه التعاون المحتملة معهم.

**تطوع بوقتك:** الانضمام إلى المجلس الاستشاري الدولي، والترويج لمحتوى مَجَلَّة نشرة الهجة القَسريَّة FMR على وسائل التواصل الاجتماعي، والمساعدة في جمع التَبَرُّعات ... إذا كان لديك بعض الوقت لتتطوع به، فأخبرنا من فضلك كيف يمكنك المساعدة.


### المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية

يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

**Lina Abirafeh**
Lebanese American University

**Nina M Birkeland**
Norwegian Refugee Council

**Jeff Crisp**
Independent consultant

**Matthew Gibney**
Refugee Studies Centre

**Lucy W Kiama**
HIAS Kenya

**Khalid Koser**
GCERF

**Erin Mooney**
UN Protection Capacity/ProCap

**Kathrine Starup**
Danish Refugee Council

**Madeline Garlick**
UNHCR

**Marcia Vera Espinoza**
Queen Margaret University

**Richard Williams**
Independent consultant

# «يُمكِنُني التِقاطُ صورٍ للواقعِ اليوميِّ لِمُجتمعي»

**كان فيلم قِمَم السّطوح «Rooftops» من المُشاركاتِ الفائزة في مسابقة منظمة «أوكسفام» الدولية لفنونِ الروهينجا في عام ٢٠٢١م، استنادًا إلى فكرةِ «أصواتَ الروهينجا: الأزمَة والمُثابَرَة والأَمَل». تَهدِفُ المسابقةُ السنويّةُ إلى تضخيم أَصواتِ «الروهينجا» وَوُجهاتِ نظرِهم، في ميانمار وبنغلاديش وحول العالم. المزيد من المعلومات مَتوافِرةٌ على الرابطِ:**

المصدر: عظيم الحسون - @azimulhass

في هذه الصورة، يلتَقِطُ الشاعرُ والمُصَوِّرُ عظيمُ الْحسّون (Azimul Hasson) مشهدًا من حريقٍ مدمرٍ في مخيماتِ «كوكس بازار» للاجئين. اندَلَعَت في ٢٢ مارس ٢٠٢١ ألسِنَةُ اللَهَبِ في المخيّمِ مُدَمِّرَةً ١١ ألفَ مأوًى وتسَبَّبَت بتشريدِ ٤٥ ألفَ شخصٍ من النازحين. ويأخذُ «عظيمُ» لقطةً لرجالٍ لاجئينَ يَقِفونَ على أطلالِ مأوًى من الخيزرانِ والقماشِ المشمعِ يراقبونَ النيرانَ. نُشرتْ هذه الصورةُ التي تحملُ عنوانَ قِمَم السّطوح «Rooftops» في الأصلِ جَنبًا إلى جَنبٍ مع صورةٍ ثانيةٍ بِعُنوانِ: «حساباتُ ما بعدَ الحربِ» Aftermath of the Fire حيثُ يُظهر «عظيمُ الحسّون» مَشهدَ الدّمارِ.

الفنّ أَساسيٌّ بالنسبةِ لـ «عظيمِ الْحسّون». فهو يقول: « كتابةُ الشِّعرِ شَغَفي. إنّه يُتيحُ لي الدخولَ إلى عالمٍ لا أَجِدُ فيه ظُلمًا أو تمييزًا أو تقسيمًا للدين». وأضافَ قائلًا: «التصويرُ حُلمي. فأنا أعملَ مصوِّرًا لشعبِ «الروهينجا». وهذا أمرٌ مُهِمٌّ لأنَّ هُناكَ الكثيرُ من الأشياءِ التي يَفتَقِدُها الصحفيّونَ - لكنّني أعيشُ في المخيَّماتِ وأنا شخصيًّا لاجِئٌ. لذا يُمكِنُني التقاطُ صورٍ للواقعِ اليوميِّ لمجتمعي. ويُمكِنُ للعالمِ أنَ يطَّلعَ من خِلالِ صُوَري على الوضعِ في مُخيَّماتِ اللاجئينَ ».